الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم التاريخ

المسألة المغاربية
في خمسينيات القرن العشرين
من خلال جريدة المنار الجزائرية
1954-1951

اطروحة تخرج لنيل شهادة دكتوراه ل. م. د تخصّص تاريخ الحركات الوطنية المغاربية

إعداد الطالب
محمد رابح

اشراف
أ.د. عبد القادر جيلالي بلوفة

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
علي العبيدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيساً
عبد القادر جيلالي بلوفة	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	مشرفاً ومقرّراً
حياة ثابتي	أستاذة التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضواً مناقشاً
الغوتي بن سنوسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضواً مناقشاً
فاطمة حباش	أستاذة محاضر "أ"	جامعة تيارت	عضواً مناقشاً
بشير سحولي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سيدي بلعباس	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية : 1443/1442هـ – 2021/2020م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم التاريخ

المسألة المغاربية
في خمسينيات القرن العشرين
من خلال جريدة المنار الجزائرية
1954-1951

اطروحة تخرج لنيل شهادة دكتوراه ل. م. د
تخصّص تاريخ الحركات الوطنية المغاربية

إعداد الطالب
محمد رابح

اشراف
أ.د. عبد القادر جيلالي بلوفة

السنة الجامعية: 1443/1442ه – 2021/2020م

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الأَلْبَاب﴾

صدق الله العظيم

سورة الزمر: الاية 9

إلى ...

والديّ الكريمين براً واحساناً

روح جدي الطاهرة (محمد رابح)

كلّ محب لوطني الجزائر

كلّ طالب علم

جميع الزملاء في الدراسة والعمل

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهد وعمل متواصل

محمد رابح

في البداية، الشكر والحمد لله، جل في علاه، فإليه ينسب الفضل كله في إكمال- والكمال يبقى لله وحده- هذا العمل. والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وسلم). وبعد.

أتقدّم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور عبد القادر جيلالي بلوفة، الذي لم تفيه أي كلمات حقه، فلولا مثابرته ودعمه المستمر ما تم هذا العمل، إذ لم يبخل عليّ بتوجيهاته ونصائحه القيّمة لإنجازه.

ومن العرفان بالجميل، يدعوني دافع الاحترام والتقدير أن أسجل شكري وتقديري الى أساتذتي في قسم التاريخ الذين قدّموا لي يد العون طيلة المشوار الجامعي كلّ باسمه، واخص بالذكر الأستاذ الدكتور علي العبيدي على نصائحه وتوجيه لي التي جعلتها اعي قيمة البحث التاريخي والوسائل التي تمكن الباحث من الكتابة بالشكل الذي قدراته وامكانياته العلمية، وكذلك أتقدم بالشكر إلى الدكتور بلقاسم الطاهر على تشجيعه لي وتحفيز والذي جعلني اجتاز الكثير من العقبات.

كما لا يسعني في هذه المناسبة ان اشكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة من اجل انجاز هذا العمل بالشكل الذي ترونه. ولا يسعني في هذا المقام أيضا، أن أتوجه بالشكر للسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين تكبّدوا عناء تصويب وتقويم هذا العمل.

وختاماً أتقدم بوافر شكري وتقديري إلى كل من أسهم ووقف بجانبي وشد من آزري طيلة هذه المرحلة .

ومن الله التوفيق

قائمة المختصرات

المختصر	المعنى
ع	عدد
ج	جزء
ق	قسم
م	مُجلّد
تح	تحقيق
تق	تقديم
تع	تعليق
تر	ترجمة
ط	طبعة
د. س	دون سنة نشر
د.م	دون مكان نشر
د.ن	دون ناشر
ت	تاريخ الوفاة
مر	مراجعة

مقدمة

شهد مطلع القرن التاسع عشر الميلادي حركات استدمارية أوربية – وهي الموجة الثانية من الاستدمار الأوربي- غطت قارات العالم ولاسيما القارة الإفريقية. وكانت منطقة المغرب العربي واحدة من مواطن الاستدمار الأوربي في هذه القارة، وكانت فرنسا الدولة الأوربية الأشد رغبة في فرض هيمنتها على المنطقة، ووضعت الخطط والاستراتيجيات لهذا الغرض، وكانت الجزائر هي الخطوة الأولى لهذا المشروع الاستدماري الفرنسي في منطقة المغرب العربي.

وبعد أن خضعت الجزائر للاحتلال الفرنسي منذ يوم 5 جويلية عام 1830، جاء دور تونس التي خضعت للحماية الفرنسية ما بين (1881 – 1956) بعد حشد فرنسا لجيوشها داخل التراب الجزائري و دخولها الأراضي التونسية يوم 24 أفريل1881، و فرضت عليهم التوقيع على اتفاقية القصر السعيد (الباردو) في 12 ماي عام 1881، التي لم تلغ النظام السياسي في تونس، لكن بمجرد أن استتبت لها الأمور، سعت إلى إجبار الباي للتوقيع على معاهدات واتفاقيات أخرى مكنتها من السيطرة الكاملة على البلاد و تحولت الحماية تدريجيا إلى سيطرة كاملة على تونس. بينما خضع المغرب الأقصى للحماية المزدوجة الفرنسية الإسبانية، وضيقت الحكومة الفرنسية على السلطان المولى عبد الحفيظ مما جعله يوقع على معاهدة الحماية في 30 مارس عام 1912، بعدها جرت مفاوضات بين كل من فرنسا وإسبانية التي وقع بموجبها المغرب تحت الحماية الإسبانية. فيما تعرضت ايالة طرابلس الغرب(ليبيا) للاستدمار الإيطالي منذ سنة1911 بعد أن كانت تحت حكم الدولة العثمانية، واستخدم الإيطاليون جميع الوسائل الوحشية للقضاء على المقاومة الشعبية للغزو الإيطالي.

بالمقابل كانت عزيمة الشعوب المغاربية في مقاومة الاحتلال بمستوى الحدث، اذ لم تتاخر في خضوع كفاحا مسلحا من أجل نيل الاستقلال والحرية، وعبر ما عرف باسم بـ(المقاومات الشعبية)، لكنها فشلت في النهاية المطاف نتيجة سياسات البطش والتعسف والتنكيل التي مارسها المستدمر الأوربي تجاهها.

وفي مطلع القرن العشرين، شهدت منطقة المغرب العربي تطوّرات عدّة في مختلف الميادين، ولاسيما المجال السياسي، فأصبح النضال السياسي في يد النخبة المثقفة التي خاضت صراعا ضد الإمبريالية، ومهد هذا النشاط ظهور الحركات الوطنية المغاربية مثلتها عدة أحزاب تجلت في مختلف الميادين، راغبة في تغير الأوضاع نحو الأحسن، وساهم في نبوغها نشاط الصّحافة – بمختلف توجهاتها- ، لما يُقدّمه الصّحفيون من معلومات وحقائق عن مختلف الأوضاع السّائدة في الدّول المغاربية بسبب الاستدمار الأوربي، والجزائر إحدى

هذه الدّول المغاربية التي شهدت ظهور العديد من الصّحف، رغم المضايقات الاستعمارية، ونحن بصدد التّعرّف على دور (جريدة المنار) التي باشرت نشاطها في يوم 29 مارس سنة 1951، واستمرت في نشاطها إلى غاية 1 جانفي 1954، إذ اجتهد الشّيخ محمود بوزوزو- وهو مؤسسها-، في الاهتمام والتركيز على القضايا التي شكلت محط اهتمام الحركات الوطنية المغاربية خاصة، وسكان المنطقة عامة.

ومن ضمن هذا السياق، ومحاولة منا لدراسة مرحلة مهمة من التاريخ المغاربي، وقع اختيارنا على موضوع ضمن دائرة النشاط الذي قامت به الحركات الوطنية المغاربية في مواجهة الاستدمار الفرنسي من خلال إحدى الصحف الوطنية الجزائرية. وكان عنوان البحث كما يلي:(المسألة المغاربية في خمسينيات القرن العشرين من خلال جريدة المنار الجزائرية 1951- 1954)

<u>أسباب اختيار الموضوع:</u>

أما عن الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع تحديدا، فانه يرجع إلى إيماني القوي بأهمية العمل الصّحفي، والدّور الذي لعبه المثقّفون من خلال مقالاتهم، لتنوير العقول وفضح الاستعمار بكلّ أشكاله. إلى جانب أسباباً أخرى يمكن إدراجها على الشكل الآتي:

- ثراء الجريدة وتنوّع مواضيعها عن العالم العربي عامّة والمغاربي خاصة.
- اعتبار الجريدة مصدراً هامّاً لدراسة المسائل السّياسية العربية والمغاربية في الخمسينيات من القرن العشرين.
- اهمية المواضيع والمقالات الصّحفية كمصدر معلومات هام في الكتابات التّاريخية، لما تحتويه من مادّة تاريخية، تجلّت في أحداث وقضايا عربية ومغاربية بسبب الاستعمار الأوربي، وذلك بفضح أساليبه وأغراضه الدّنيئة الهادفة إلى السّيطرة على العالم العربي.
- الوقوف على الحقائق والأحداث التي عرفتها المنطقة المغاربية (دول موضوع الدراسة)خلال هذه الفترة (1951-1954)
- الاعتماد والاستناد على حقائق وشواهد تاريخية عاشت الحدث، فاكتسبت بفضلها اهمية وقيمة كبيرة.

إشكالية البحث:

يندرج موضوعنا في إطار معالجة المسألة المغاربية من الناحية السّياسية ، وتحديدا من خلال منظور جريدة المنار، وسنحاول التركيز على سرد الوقائع التاريخية وتحليلها حتى يتسى لنا الإجابة على إشكالية الموضوع ، وهي:

- **ما هي القضايا المغاربية التي تطرّقت إليها الجريدة؟، وموقفها منها؟.**

وخلصنا من خلالها إلى طرح جملة من التساؤلات الجوهرية، لتكون منطلقا لنا في دراسة الموضوع، فضلا عن تسليط الضوء على القضايا الأساسية في تاريخ نضال الحركات الوطنية المغاربية خلال فترة صدورها، وتركزت على الشكل الآتي:

- **وهل وُفّقت جريدة المنار عن طريق كتاباتها في معالجة هذه القضايا؟.**
- **هل نجح محررو جريدة المنار في حشد الرّأي العام المغاربي لنصرة الحق وقضايا النضال الوطني والمغاربي في مواجهة الاستعمار؟.**
- **كيف كان موقف السلطات الاستعمارية الفرنسية من نشاط وتوجهات جريدة المنار؟**

الإطار العام للدراسة:

إن المرحلة الزمنية التي تناولناها في هذه الدراسة تنحصر ما بين عامي (1951 – 1954) أي من بداية صدور جريدة المنار الجزائرية إلى غاية توقيفها. اذ انني ارى- وبالرغم من قصر فترة صدورها قياسا بعدد كبير من الجرائد الوطنية الجزائرية- الا انها تستحق الدراسة والاهتمام والمتابعة.

طرائق الكتاب المتبعة في الدراسة:

يعتمد منهج البحث التاريخي على العديد من طرائق الكتاب، والتي تفرض على المؤرخ إتباعها بانفراد وتداخل، ومن بين هذه الطرائق التي اعتمدنا عليها، الطريقة الوصيفة وهي واحدة من الطرائق الشائعة والمستعملة من قبل المؤرخين، إلى جانب استخدام الطريقة التحليلية، والتي حاولنا من خلالها ان يكون لنا رائيا وموقفا مما ورد في البحث من قضايا وأحداث.

عرض مضمون البحث:

قسمنا العمل إلى مقدمة ومدخل و ثلاث فصول و خاتمة تضمنت ما توصلنا اليه من استنتاجات حول موضوع الدراسة، فضلنا أن يكون المدخل تمهيدا للموضوع و توطئة له، وحمل عنوان(نشأة الصحافة بالجزائر وتطورها ومساهمة جريدة المنار الجزائرية في الإعلام) و رأينا أنسب ما يمهد له التحدث عن نشأة الصّحافة بالجزائر وتطوّرها، والتّعريف بجريدة المنار الجزائرية، فتناولنا في المبحث الأوّل نشأة الصّحافة بالجزائر وتطوّرها، تأثير الصّحافة الفرنسية الاستعمارية والصّحافة العربية المشرقية، تطوّر الصّحافة الجزائرية مع ذكر بعض الجرائد مثل: جريدة الجزائري التي صدرت عام 1900، جريدة المغرب التي صدرت عام 1903، جريدة كوكب إفريقيا التي صدرت عام 1907، جريدة الشّهاب التي صدرت عام 1925، جريدة البصائر التي صدرت عام 1935، أمّا المبحث الثّاني فقد خصّصناه بالتعريف بجريدة المنار، حيث تناولت فيه التّعريف بها وبصاحبها محمود بوزوزو، وموقف السّلطات الاستعمارية الفرنسية منها، ومناصرتها للقضايا العربية والمغاربية.

أمّا في الفصل الأوّل، والذي جاء بعنوان :(جوانب من القضايا الوطنية في الجزائر من خلال جريدة المنار)، فقد تناولنا في المبحث الأوّل التّيار الاستقلالي من حزب الشّعب إلى حركة انتصار من أجل الحريات الديمقراطية، المطلب الأوّل فقد خصّصناه لميلاد الحركة. ، ثمّ تلاه إستراتيجية الحركة في الميدان السياسي والعسكري، ثم وضّحنا بروز الاتّجاه الثّوري وعلاقته بالحركة بدءً بالإرهاصات الأولى لفكرة العمل المسلّح، كما تعرضت فيه بداية التّأزّم بدءً من المؤتمر الأوّل للحركة 1947 والأزمات التي وقعت، كمشكلة الأمين دباغين (1947-1949) والأزمة البربرية إلى غاية المؤتمر الثاني للحركة، أفريل 1953، ثم تطرقنا إلى الاتّجاه الثّوري بدءً من ميلاد الجبهة إلى غاية الإعلان عن تفجير الثّورة التّحريرية، وخصّصنا عنصرا لجبهة الدّفاع عن الحريات واحترامها، موضّحاً ظروف تأسيسها وبرنامجها ونشاطها ومصيرها، وتحدّثتا عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والقضية الوطنية، فوضّحنا أوضاع الجمعية بعد الحرب العالمية الثانية، ثمّ تلاها المشهد الإعلامي للجمعية داخل الوطن وخارجه، كما أبرزنا الدّور الذي لعبته في قضايا المغرب العربي.

اما الفصل الثاني: (متابعات جريدة المنار لتطورات القضية التونسية 1951-1953)، وتناولنا فيه حدود القضيّة التّونسية، بدءا من أسباب فرض الحماية على تونس منها الدّاخلية والخارجية ونتائجها، كما تطرّقنا إلى السّياسة الاستعمارية الفرنسية في تونس في الميدان الاقتصادي والإداري والثّقافي والاجتماعي، ثمّ انتقلنا من المقاومة المسلّحة إلى الكفاح السّياسي، بدءً بظهور الحزب الدّستوري الجديد ومؤتمر الترببونا وخلاف الماطري مع الحبيب

بورقيبة، وتلاه نشاط الحزب الدّستوري الجديد 1939-1951 وموقفه ونشاطه أثناء الحرب العالمية الثّانية على الصّعيد الخارجي، كما نوّهنا إلى السّياسة الاستعمارية والحركة الوطنية، بدءً من المرحلة التّفاوضية، أنّ الحكومة التّونسية ومشاركة الحزب الحر الدّستوري وردود الأفعال منه، وتلاها التّجربة التّونسية والدّروس المستخلص منها من خلال القمع الاستعماري في تونس ومظاهره ، ثمّ تطرّقنا إلى القضيّة التّونسية وهيئة الأمم المتّحدة إلى غاية الاستقلال التّام وإعلان الجمهورية في 20 مارس 1956 وانتخاب الحبيب بورقيبة أوّل رئيس لتونس.

أمّا الفصل الثّالث الموسوم(تطورات القضية الوطنية المغربية من خلال جريدة المنار)، بدءً من جذور القضية المراكشية، وتناولنا فيه نبذة عن الظروف التّاريخية التي سبقت الحماية وأزمة أغادير ومعاهدة فرض الحماية 1912، ثمّ انتقلنا إلى المقاومة المسلّحة في المغرب الأقصى وبعدها الحركة الوطنية وتأسيس حزب الاستقلال المغربي 11 جانفي 1944 وظروفه الدّاخلية والخارجية أي الحرب العالمية الثّانية ونزول الحلفاء 1942 وتلاها تأثّر الحركة الوطنية المغربية بالفكر الوطني في المشرق العربي والأقطار الآسيوية، كما ذكرنا مبادئ الحرب وبرامجه ومواقف الأحزاب الوطنية منه، كموقف الحركة الوطنية والحزب الشّيوعي، وحزب الإصلاح الوطني في الشّمال وردّة فعل محمد الخامس منه، والإقامة العامّة من الحزب، ثمّ ذكرنا هياكله التّنظيمية، وتطرّقنا إلى نتائج النضال السّياسي للحركة الوطنية المغربية، وتمثّلت في الأزمة المراكشية وزيارة محمد الخامس إلى فرنسا، وتوتّر العلاقة بين الملك والإقامة العامّة، كما تعرّضنا إلى نفي الملك وردود الفعل الوطنية والعربية، وحتّى الموقف الإسباني، وختمنا فصلنا انطلاقاً من العمل المسلّح إلى المفاوضات مع السّلطات الفرنسية والإسبانية، والقضيّة المغربية وهيئة الأمم المتّحدة والاستقلال.

نقد لأهم المصادر والمراجع:

اعتمدنا خلال عملية إنجازنا للعمل على ببليوغرافية غنية ساهمت في إثراء موضوع الدراسة، ويأتي في مقدمتها أعداد جريدة المنار نفسها، فهي الأساس والمرجع الذي استرشدنا به أثناء عملية الكتابة. حيث قمنا بدراسة وتحليل جميع أعدادها البالغة (51 عدد). ولابد من الاشارة هنا، ان صدور الجريدة كان متقطع نتيجة قيام السلطات الاستعمارية الفرنسية بمنعها من الصدور لفترات، فضلا عن كون الجريدة كانت تعاني من الضائقة المالية نتيجة تضييق سياسة الاحتلال عليها، وهو ما كان يجعلها تصدر بعدد من الصفحات المحدود. ولم تمهل سلطات الاحتلال للجريدة ان تستمر، فعلى الرغم من سياسة التضييق والمنع، الا انها اصدرت قرارها في نهاية عام 1953 بوقف صدورها نهائيا.

ومن المصادر الأخرى التي لأتقل أهميتها عن باقي المصادر الاخرى، وفائدتها في مقارنة الاحداث وتطابقها، تبرز المذكرات الشخصية، واعتمدنا على عدد منها، نذكر: (مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري1946-1962)، في طبعتها الثانية التي صدرت عن دار القصبة عام 2011. ولايخفى على الجميع مكانة ودور هذا المجاهد رحمه الله في صناعة الحدث في تاريخ الجزائر المعاصر؛ وكذلك مذكرات أحمد توفيق المدني الموسومة(حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية) في جزئها الثالث واهميتها كون صاحبها عايش النضال الوطني في الجزائر وتونس، وكان له دور فاعل في أحداث الثورة الجزائرية.

اما عن الكتب المعتمدة في الدراسة فهي كثيرة ومتنوعة، وتفاوت أهميتها حسب الحاجة التي فرضها البحث في تتبع أحداثه، ومنها نذكر: كتاب (آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي) في جزئه الرابع الصادر عن دار الغرب الإسلامي/ بيروت في عام 1997. وهذا الكتاب مهم جدا لكونه يوثق لما قام به هذا الرجل الذي كان مؤثرا وفاعلا في الساحة السياسية والثقافية والدينية في الجزائر. وكذلك كتاب (الحركات الاستقلالية في المغرب العربي) لمؤلفه علال الفاسي، ولايخفى على احد ان علال الفاسي يعتبر واحد من ابرز قيادات الحركة الوطنية في المغرب الأقصى. وحتما كتاب سيكون مرجعا هاما عن تطور نشاط الحركات الوطنية في المغرب العربي. وكذلك تظهر أهمية كتاب ألبير عياش المعنون (المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية) وهو كتاب باللغة الفرنسية ترجم من قبل كل من: عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، والصادر من قبل دار الخطابي للطباعة والنشر. بينما قدم لنا كتاب كل من: جيلالي صاري ومحفوظ قداش الموسوم(المقاومة السياسية (1900- 1954))، ترجمة: عبد القادر بن حراث، والصادر عن المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984. معلومات هامة عن النشاط السياسي التي قامت به الحركة الوطنية خلال النصف الاول من القرن العشرين وحتى قيام ثورة الاول من نوفمبر 1954. وهو يعتبر الكتاب من الدراسات الهامة والضرورية في تتبع تاريخ الحركة الوطنية في الجزائر.

وكذلك كتاب (الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926- 1954)) لمؤلفه مؤمن العمري، وهو كتاب صادر عن دار الطليعة للنشر والتوزيع في عام 2003، واهمية هذا الكتاب تكمن في انه قدم تفاصيل دقيقة عن مراحل تطور الحركة الوطنية في الجزائر، ولاسيما الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وصولا الى اندلاع ثورة الاول من نوفمبر 1954.

ومن المراجع التي افادتنا في إكمال هذا العمل، تبرز الرسائل الجامعية والأطروحات، فهي ضرورية ولابد منها في الدراسات الأكاديمية، ومن أهم ما جرى استخدامه نذكر: أطروحة

الدكتور المعنونة(جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية (1954-1962)) للباحث أسعد لهلالي، والتي قدمت الى قسم التاريخ والآثار في جامعة منتوري، عام 2012؛ ورسالة الماجستير للبحث عبد الحليم مرجي، المعنونة(قضايا تحرير المغرب العربي عند محمد البشير الإبراهيمي وعلال الفاسي 19191962-) والتي نوقشت في قسم التاريخ/ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة محمد بوضياف عام 2014. وتبرز كذلك اهمية رسالة الماجستير للباحث وابل عبد العزيز الموسومة(القضايا الوطنية والمغاربية من خلال جريدة المنار(1951-1954))، وهي من الدراسات التي أمدتنا بالكثير من المعلومات التي أفادتنا كثيرا في هيكلة عملنا وفهم جزئيات هامة فيه.

أمّا فيما يخصّ الصّعوبات التي واجهتني فهي كثيرة، ومن أهمّها: أنّ الجريدة مكتوبة بخطّ صغير وقمت بتكبيرها من أجل الاطّلاع عليها، ومع ذلك كان الدّافع قويّ من أجل مواصلة البحث التّاريخي وخاصّة بتشجيع الأستاذ المشرف وبعض الأصدقاء، كما أنّ مسألة البحث العلمي طريقها شاقّ جدّاً وآخره نجاح، ومواصلة في البحث التّاريخي، وإثراء الجانب التّاريخي في القضايا المغاربية.

واخيراً وليس آخراً نأمل ان نكون قد وفقنا في إعطاء صورة واقعية عن مدى مساهمة جريدة المنار في تناول تطورات المسالة المغاربية بالشكل الذي ساهم في الوصول الى الهدف الأسمى في تحقيق الحرية والاستقلال. ولابد أن أشير إلى إني قد بذلت في هذه الدراسة ما استطعت من جهد فان وفقت فيه فذاك من الله تعالى وان كانت الأخرى فمن نفسي وحسبي أني توخيت الدقة ولسان حالي يقول(ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الطالب محمد رابح

برج عريمة في 20 ديسمبر 2020

مدخل

نشأة الصحافة بالجزائر وتطورها
ومساهمة جريدة المنار الجزائرية
في الميدان الإعلامي

عرفت عملية التأريخ لبداية انطلاق الصحافة المكتوبة في الجزائر اختلافا، وتباينت بين أوساط الباحثين والدارسين، أذ تعتبر المعلومات المتضاربة والتواريخ المتغايرة عن الصحافة عامة والعربية خاصة، من المتاعب الكبرى التي تواجه الباحثين عند دراسة تاريخها. وعلى العموم، لا يمكننا نكران إن تطور الصحافة العربية في الجزائر تأثر بعامل السيطرة الاستعمارية الفرنسية، لذا عرفت الصحافة العربية ازدهارا نسبيا في عهد الاستعمار.وساهم في ظهور عدد كبير من الصحف- وان كان عمر البعض منها لايتجاوز أعداد محددة منها-[1]. ومن خلال هذا المدخل سوف نسلط الضوء عملية نشوء وتطور الصحافة العربية في الجزائر.

1. الصحافة الجزائرية : النشوء والتطور:

مع تطور مفهوم الحياة البشرية، أصبحت الصحافة ميزة أساسية وحاجة ضرورية لأي شكل من أشكال الحياة بمختلف اتجاهاتها. وكانت أوربا السباقة في ظهور الصحافة وتطورها[2]. ولم يتعرف الجزائريون على هذا الميدان الا مع الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830. وبمرور الوقت وعى الجزائريون أهميتها، فعملوا من اجل الاستفادة منها في التوعية وإيصال صوتهم نحو الخارج. وعليه استمرت عملية البناء والتطور لها على مدى سنوات الاحتلال.

1.1 . نشأة الصحافة في الجزائر:

لقد كان لنشاط الصحافة الاستعمارية اثره في توجيه الجزائريين الى الميدان الصحفي، إذ كانت تلك الصحف الاستعمارية تتدفق تدفقا عجيبا، وتنتشر انتشارا واسعا، يكفي أن نعرف أنها بلغت خلال الفترة مابين (1847-1939) ما يزيد عم مائة وخمسين جريدة ما بين دورية ويومية، بينما لم تزد الصحف العربية في الجزائر عن (66) جريدة. ومن هنا تداخلت عوامل ذاتية وخارجية في تزايد اهتمام الجزائريين بالصحافة والعمل على توسيع قاعدتها.

---

1. للتفاصيل في هذا الموضوع ينظر: زهير احدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 247-259.
2. فتيحة اوهايبية، الصحافة المكتوبة في الجزائر (قراءة تاريخية)، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع 16، سبتمبر 2014، ص 253-254.

2.1 . التأثيرات الغربية والعربية المشرقية:

لا يخفى على المتتبعين لتاريخ الجزائر وجود جملة من الحوافز والدوافع التي أدت الى بزوغ صحافة جزائرية، ليكون لها دورا فاعلا ومميزا ، ساهم في مد الشارع بالحافز والدافع، ولابد أن يكون هناك جملة من الأسباب ، وهي:

2.1 .1. تأثير الصحافة الاستعمارية:

إن التطرق إلى دراسة واستعراض تاريخ الصحافة العربية في الجزائر، أن الاحتلال الفرنسي كان سببا في ورود الصحافة المكتوبة الى الجزائر، وكانت المبادرة بها، وسببا في توجه الجزائريين الى الميدان الصحفي[1]؛ إذا حرمت الحكومة الفرنسية منذ وطأت قدماها أرض الجزائر أن تضع إلى جانب أسلحتها سلاح أخر تمثل في رجال الثقافة والإعلام والصحافة[2]، لاستخدامهم في اختصاصهم وذلك بإصدار لحملتها أو جريدة استعمارية (Les Tafette de Sidi Frrag) التي أعدت داخل البواخر الاستعمارية التي غزت الجزائر سنة 1830[3] ومعناها باللغة العربية بريد الجزائر، وصدر العدد الأول منها بتاريخ الاول من جويلية عام 1830[4]. وكان الغرض منها تغطية انباء انتصارات الجيش الفرنسي، وبعد توقف صدور صحيفة بريد الجزائر، أصدرت السلطات الفرنسية صحيفة (النشرات العامة) أو ما يعرف بـ(المعلقات العامة) التي كانت متخصصة بنشر كل ما يخص السلطات الاستعمارية من تعليمات وقرارات في مختلف المجالات. كما صدرت أيضا في جوان 1832 جريدة (المرشد الجزائرية) التي كانت مهمتها نشر قرارات القيادة العامة بمقاطعات الجزائر، وهران، عنابة[5]. ومن، هنا بدأت تعرف أولى تجارب الصحفية، كما ظهرت ولأول مرة آلة الطباعة. تلتها بعد ذلك

---

1. محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية (نشاتها، تطورها، واعلامها)، عالم المعرفة نشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 25.

2 .الملتقى الوطني الأول، دراسات وبحوث حول الاعلام المضاد، الاعلام ومهامه اثناء الثورة، دار القصبة، الجزائر، ص 383.

3 .سيف الاسلام الزبير، تاريخ الصحافة في الجزائر، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971، ص5- 10.

4 .عبد العزيز شرف، الجغرافيا الصحفية وتاريخ الصحافة العربية، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 2004، ص202.

5.عبد القادر كركيل، نشاة الصحافة في الجزائر، مجلة المصادر، العدد11، الجزائر، 2006، ص/ ص218 ـ 224.

صحافة المعمرين الأوربيين الذين أصدروا حوالي 12 صحيفة يومية وأسبوعية ومجلات شعرية[1].

تمكنت النخبة الجزائرية من اقتحام ميدان الصحافة بداية بجريدة المبشر الصادرة عن الولاية العامة بتاريخ 15سبتمبر1847 باللغة العربية الدارجة الى جانب اللغة الفرنسية وذلك ليس محبة في الجزائريين ولا تقديرا لهم لكونها اللغة الوحيدة التي يفهمها الشعب الجزائري[2] كانت تصدر مرتين في الشهر بحجم صغير في ثلاث صفحات وفي كل صفحة أربعة أعمدة ومن حيث قدمها تعتبر الجريدة الفرنسية الثالثة في العالم[3]. وبالرغم توجهها الاستعماري إلا أنها كانت ذات قيمة كبيرة بالنسبة للمثقفين الجزائريين، ويؤكد هذا الأستاذ علي مراد بواسطة الطريق الذي فتح لهم رسميا، سيقرب المسلمون الجزائريون من الصرح السياسي ويندمجون في المشاكل الصحافية، إلاأن تجارب الصحافة الحكومية المتخصصة للأهالي كانت ذات قيمة كبيرة بالنسبة لهؤلاء الذين كان من الصعب عليهم ان ينتفعوا من الصحافة الفرنسية الخاصة بصفة مباشرة[4] و إن الغاية من إصداراتها خدمة الأهداف الاستعمارية [5].

ولهذا السبب وغيره أصدر الجزائريين بالتنسيق مع فرنسيين أحرار أحيانا مجموعة من الصحف منها جريدة المغرب (1903-1904)[6]، جريدة المصباح(1904 -1905) [7]، وهما أولى جريدتين جزائريتين صدرتا خلال الفترة (1900-1911)، لتشهد الفترة السابقة للحرب العالمية، الأولى(1912-1914) ظهور صحف كانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية، وهي جريدة الإسلام (1912-1913) وذو الفقار (1913-1914)والفاروق(1913-1915)، و كان

1.عبد الرحمان عواطف ، الصحافة العربية في الجزائر (دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 29.

2. محمد ناصر، المرجع السابق، ص14.

3. مروة اديب، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، (د- ط)، دار مكتبة الحياة، لبنان، (د- ت)، ص 114.

4.ALI Merad، Le formation de la presse musulmane en Algérie(1919-1939)،in'institut des belles letters arabes Tunis،1964، p15.

5. محمد ناصر، المرجع السابق، ص14.

6. كانت تصدر بالعاصمة يومي الثلاثاء والجمعة من كل اسبوع صدر العدد الاول منها في 10 افريل 1903 وصاحب امتيازها الفرنسي (بميارفونتانا). ينظر: محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847الى 1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص25.

7. كانت تصدر مرة في كل اسبوع محررة باللغتين العربية الفرنسية انشاتها (العربي الفخاز) صدرت في جوان 1904 توقفت عن الظهور في 1905، ينظر، المنظمة العربية للتربية والثقافة، المرجع السابق، ص 77.

لاندلاع الحرب العالمية الأولى وما أعقبها اثر في إيقاظ، الرأي العام الجزائري، الذي أصبح أكثر اهتماما بالصحافة المحلية وغيرها لمتابعة أخبار الحرب الجارية وتطور الأحداث في العالم[1]

كما صدرت سنة 1899 جريدة (النصيح) لمؤسسها ادوار غزان وهو موظف بالولاية العامة كان يشتغل بالتأليف ومن مؤلفاته قاموس فرنسي عربي باللغة الدارجة، كانت هذه الجريدة تحتوي على أخبار مزيفة عن بعض الحوادث المحلية وذلك خدمة للاستعمار الفرنسي وتظليل القراء المسلمين،مع الوقت بدأت نخبة من أبناء الجزائر الاحتكاك بالصحافة الاستعمارية خاصة أنهم كانوا على ثقة عالية[2].

كما نجد كذلك حمدان خوجة الذي كان ذا ثقة عربية وفرنسية عالية واطلاع على أمور الدولة والسياسة، كما أتقن عدة لغات كالإنجليزية والتركية، واشتغل في مناصب قريبة من الداي حسين، ومن مؤلفاته كتاب المرآة وكتاب إتحاف المنصيفين والأدباء في الاحتراس من الوباء[3].

ومن هنا يمكن القول أن الصحف الفرنسية التي صدرت بالجزائر كانت من بين أهم العوامل التي فتحت باب الصحافة أمام الجزائريين ونبهتهم عن مدى خطوة هذا السلاح، وطرحت في أنفسهم التساؤل عن الدور الفعال الذي يمكن أن تقوم به في مجال الإعلام، لاسيما وإنهمرأو تلك الأعداد الهائلة لصحف الفرنسية الصادرة بالجزائر منذ بداية الاحتلال، فقد قام الاستعمار بحركة صحفية واسعة غطت شرق البلاد وغربها، حيث أصدروا في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى مايزيد عن مئة دورية وأسبوعية[4].

2.1 . 2. تأثير الصحافة العربية المشرقية:

على الرغم من الواقع الاستعماري الذي فرض على الجزائريين إجراءات تصفية، القاسية إلاأن هذا لم يحل دون اطلاع الجزائريين على الإنتاج الفكري الإسلامي المشرقي من خلال الصحف العربية المشرقية.

كما أن هذه الصحف كانت تصل إلى الجزائر عن طريق تونس، فقد قام الجزائريون باستغلال المراقبة الفرنسية التي كانت خفيفة، وكذلك عن طرق المغرب الذي كان آنذاك

1.عواطف عبد الرحمان، المرجع السابق، ص30.

2.سيف الإسلام الزبير ، المرجع السابق، ص 10.

3.عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، 1980، ص 132.

4.محمد ناصر، المرجع السابق، ص 28.

مازال ينعم بالحرية، وكانت هذه الصحف تهرب في حقائب الحجاج العائدين من الحج كهدية[1]. وقد عبر جان ميرانت (Jan Mirant)عن قلقه من تأثير هذه الصحف وما قد تحدثه في الفكر الإسلامي الجزائري حيث قال: "يوجد مجرى سري من الصحف والمجلات الشرقية ولكنه غزير ومتواصل لقد أعانت هذه الصحف المغاربية في مجهوداتهم الإصلاحية وجعلت منهم مرتبطين بالرأي العربي العام"[2]

ومن أهم هذه الصحف التي كانت تصلهم وتأثرت بها الصحف الناطقة بالعربية الجزيرة،هي: الأيام، الجامعة العربية من سوريا، وكذلك الفرقان، البيان، المنار، نور الإسلام، الأهرام من مصر، صدى الإسلام من بغداد[3].

كما ساهم بعض الجزائريون بكتاباتهم في الصحف العربية والمشرقية التي كانت البعض منها تحمل دعاية قوية لصالح الجامعة الإسلامية وهجمات قوية على فرنسا في معاملتها غير اللائقة للإسلام والعروبة بالجزائر، وتدعوا الجزائريين الى التمسك بأحوالهم الشخصية ومقاومة التجنيس والحفاظ على هويتهم الإسلامية[4]، وأخرى كانت تهاجم الفساد وإعداء الإسلام من المبشرين النصارى وتدعو الى حب الوطن والمقاومة الطغيان والاستبداد الاستعماري، وتزرع الأمل والحماس في نفوس الجزائريين[5]، كما كانت هذه الصحف تكشف للشبيبة الجزائرية عن الحالة السياسية والدينية لسائر البلاد العربية ولا سيما مصر، والتي أثبتت لقرائها ان مشاكل إخوانهم الشرفيين لا تختلف عن مشاكلهم، وكان كل عدد من تلك النشرات يزيدهم شجاعة وإيمان بمستقبلهم العربي والإسلامي[6].

ومما لاشك فيه ان أهمية هذه الصحف تكمن في إنها كانت بمثابة مصادر إعلامية هامة اعتمدت عليها الصحافة الجزائرية الناشئة في نقل الأخبار،لاسيما المتعلقة بالعالم

1.سعد الدين بن ابي شنب، النهضة العربية بالجزائر في النصف الأول من القرن الرابع عشر من الهجرة، مجلة الأدب، العدد 01، السنة الأولى، جامعة الجزائر، 1964، ص 41.

2.Ali Merad، Op،Cit، p23.

3. محمد ناصر، المقالة الصحفية الجزائرية، مج1، ط2، الشركة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص57.

4.ابو قاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، المرجع السابق ، ص121.

5.محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج2، المطبعة العربية، الجزائر، 1971، ص 10-11.

6.سعد الدين بن ابي شنب، المرجع السابق، ص41.

العربي والإسلامي، ومتابعة تطوراته السياسية والاجتماعية والثقافية، واطلاع القارئ الجزائري عليها، ومن ثم تنوير الرأي العام الإسلامي وتفتحه[1].

3.1. نماذج الصحافة الجزائرية:

في أواخر القرن التاسع عشر، أقدم الجزائريون بالضبط النخبة المثقفة التي تعتبر نور الشعب الجزائري في فتح عيونه على حقائق مخفية وإنشاءأول صحيفة ملكا لهم.

3.1. 1. جريدة الحق:

هي الجريدة الأولى التي استهل صدورها من قبل مسلمين جزائريين في 30 جويلية 1893بعناية[2]، مؤسسها سليمان بنقي[3]، كانت بدايتها أسبوعية بلغة الفرنسية. توقفت عن الصدور بسبب الدسائس التي كان يحكمها اليهود وكان توقفها لمدة ثمانية أشهر، ابتداء من العدد السادس عشر، بدأت تصدر باللغتين الفرنسية والعربية في 14 جانفي 1894، إلاأنها لم تدم طويلا فبعد عام توقفت من جديد وذلك من طرف السلطات الفرنسية[4]، صدر منها 26 عددا، وكان العدد الأخير منها بتاريخ 25 مارس 1894 ،حيث عملت على الدفاع عن المسلمين والتنديد بالظلم المسلط عليهم من طرف السلطات الاستعمارية[5].

3.1 .2. جريدة الجزائري:

أنشأت سنة 1900 أسسها مدير الشؤون الأهلية بالجزائر العاصمة، ناطقة باللغة العربية، لكن منشأها استعماري من طرف الحكومة الفرنسية، ولم يصدر منها إلا القليل[6].

1.محفوظ تاونزة، القضية الفلسطينية في الصحافة الجزائرية الناطقة بالعربية، شهادة ماجستير في التاريخ غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2001-2002، ص14.

2.زهير احدادن، الصحافة الإسلامية الجزائرية من بدايتها الى سنة 1930، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص24.

3.حمدان محمد و آخرون، المرجع السابق، ص77.

4.عبد الله مرتاض ، ادب المقاومة الوطنية والصحفيين في بسكرة واقليمها من 1900-1965، دار هومة، عين مليلة (الجزائر)، 2006، ص21.

5 .محمد حمدان وآخرون، المرجع السابق، ص77.

6.محمد حمدان و آخرون، المرجع السابق ، ص81.

3.1 .3. جريدة المغرب:

تصدر بالجزائر يومي الثلاثاء والجمعة من كل أسبوع، وأول عدد لها يوم 10 أفريل 1903[1]. هدفها هو زرع الألفة بين المسلمين والمعمرين[2]، حيث يقول الشيخ محمد عبده[3]:" إنها رغم عيوبها بالنسبة للجزائريين شعاعا مضيئا نظرا لأنهم كانوا محرومين من الصحف التي نطقت بأسمائهم وبلغتهم القومية"[4].

إن الهدف من نشر جريدة المغرب هو أن الوالي العام جونار[5]الذي كان غالبا ما يتردد على مصر ولاهتمامه بشؤون الجزائر، تحدث مع الشيخ علي يوسف فيها ينشره من الانتقادات نحو معاملة فرنسا لرعاياها الجزائريين. تلك الانتقادات الوالدة عليها من بعض المراسلين الجزائريين ووجد منه تأييد لما نشره، أنشأت بهدف صرف أنظار الجزائريين في الخارج والابتعاد عن الصحافة المشرقية[6]، ومن خلال مقالاتها كانت مهتمة بالجانب الديني والاجتماعي وذلك من أجل التأثير على المسلمين الجزائريين والدفاع عن حقوقهم[7]، وبالرغم من العراقيل إلا أنها استطاعت هذه الجريدة أن تكتسب نخبة من المثقفين الجزائريين التي

1.بطرس فونطانا ،هو من أصل فرنسي وصاحب مطبعة عربية معروفة باسمه ينظر: إحدادن زهير، الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص65.

2.المجلس الأعلى للغة العربية، اللغة العربية في الصحافة المكتوبة، الدار الخلدونية، الجزائر، 2010، ص26.27.

3.الشيخ محمد عبده، من مواليد (1849- 1905) بمصر. التحق بالجامع الأزهر 1866. وفي سنة 1877 تحصل على الشهادة العالمية. عالم دين وفقيه ومجدد إسلامي. يعد احد رموز التجديد في الفقه الإسلامي ومن دعاة النهضة والإصلاح في العالم العربي والإسلامي.

4. ينظر،المجلس الأعلى لثقافة لجنة الفلسفة والاجتماع، الشيخ محمد عبده (1849-1905) مفكر عربيا ورائدا للإصلاح الديني والاجتماعي، إشراف عاطف العراقي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1995، ص/ص17. 353.

5. شارل جونار، ولد سنة فيفري 1857 بفرنسا. عمل كوزير للإشغال العامة في حكومة كاسير بيير، تقلد العديد من المناصب من بينها ترأس الحزب الديمقراطي بفرنسا، زار الجزائر سنة 1876، مرت فترت حكمه بثلاثة عهدات الأولى في سنة (1900 – 1901) حاكما عاما على الجزائر، والثانية (1903-1911) والثالثة (1918-1919)، ينظر روبير آخرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919). تر محمد حاج مسعود وبالكي. ج1. ط1. دار للكتاب. الجزائر. 2007 ص344. وأيضا ابراهيم مياسي، إرهاصات الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1914)، مجلة المصادر، العدد6، المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، (مارس 2002)، ص13.

6.مفدي زكريا، المرجع السابق، ص39.

7. محمد ناصر، الصحف العربية، المرجع السابق، ص65.

فتحت لهم المشاركة في تنوير الرأي العام الإسلامي، لكن لم تدم طويلا توقفت بعد سنة من إصدارها، حيث أصدرت 26 عددا[1].

3.1 . 4. جريدة كوكب إفريقيا:

جريدة اسبوعية تصدر باللغة الفرنسية، مديرها محمد كحول[2] ،صدر أول عدد لها يوم 17 ماي 1907، تصدر كل يوم جمعة من كل أسبوع في أربعة صفحات من الحجم الكبير، اهتمت بنقل أخبار الحكومة الفرنسية وتتبع سياستهم، كذلك اهتمت بنشر مقالات اجتماعية ودينية وأيضا الشعر لبعض الأدباء الجزائريين مما أكسبها إقبال كبير ورواج عليها، من خلال مقالاتها البعيدة كل البعد عن الروح الوطنية[3]، وهذا ما يؤكده عمر بن قدور:" أما أما كوكب إفريقيا فإنها لم تكن إلا جريدة شبيهة بالرسمية عارية من كل صبغة وطنية، وتوقفت عن الإصدار بعد نشوب الحرب العالمية الأولى 1914"[4].

وقد كان لنشوب الحرب العالمية الأولى وما أعقبها من أحداث أثرت في إيقاظ الرأي العام الجزائري الذي أصبح أكثر اهتماما بالصحافة المحلية والعالمية، لمتابعة أخبار الحروب وتطور الأحداث في العالم، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أصبح الرأي العام الجزائري لا يكتفي بصحافة المعمرين والصحافة الاستعمارية[5]، فأصدرت مابين (1919-1939) صحافة عربية وطنية جادة تعبر عن أفكار وتتلاءم مع تطلعاته.

3.1 .5. جريدة الشهاب:

جريدة الشهاب ثاني صحيفة يصدرها عبد الحميد بن باديس في 12 نوفمبر 1925 بمدينة قسنطينة كبديل لجريدة المنتقد، التي اقتدت بأفكارها وسارت على مبادئها وغايتها، فهي إصلاحية سياسية انتقائية[6]، كانت تصدر في مرحلتها الأولى مرة كل أسبوعفي شكل

1.محمد حمدان وآخرون، المرجع السابق، ص77.

2. محمد كحول، من مواليد 1870 بقسنطينة إسمه محمود بن دالي، عمل في الجريدة النشر الرسمية التابعة لسلطات الفرنسية، ومنشأ كوكب إفريقيا 1907، توفي جراء مؤامرة في شهر أوت 1926. ينظر زهير إحدادن، أعلام الصحافة الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص10.

3.محمد حمدان وآخرون، المرجع السابق، ص77.

4.سيف الإسلام زبير ، المرجع السابق، ص211.

5.عواطف عبد الرحمان، المرجع السابق، ص/ ص30-32.

6.عمار بوطبة، المجتمع القسنطيني من خلال جريدة النجاح 1919-1956، رسالة الماجستير في المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010، ص12.

جريدة ثم تحولت الى مجلة شهرية في فيفري 1929[1]، تميزت بثراء مقالاتها الدينية والتربوية والدفاع عن الإسلام واللغة العربية[2]، وأعطت اهتماما كبيرا لقضايا الوطن العربي والإسلامي لاسيما السياسة التحررية منها[3]، استمرت في الصدور الى غاية 1933، اين توقفت عن الصدور حتى لا يكون موقفها لخدمة فرنسا في هذه الحرب.

3.1 . 6. جريدة البصائر:

تعتبر البصائر الصحيفة الرابعة التي أصدرتها جمعية العلماء المسلمين، ومن أكبر الصحف العربية الجزائرية، صدر العدد الأول يوم 27 ديسمبر1935 بالجزائر، فقد اتسع انتشارها وشهرتها ارتباطا بما خلفته من أثر في الحياة الثقافية والاجتماعية داخل وخارج الوطن[4]، وسميت بالبصائر اقتباسا من قوله تعالى:﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِحَفِيظٍ﴾[5]. وكانت تصدر مرة في الأسبوع يوم الجمعة، الجمعة، مديرها الشيخ الطيب ألعقبي، وكان الشيخ، محمد خير الدين[6]صاحب امتياز فيها، وكانت تطبع بالمطبعة العربية، ثم انتقلت إلى قسنطينة وتغيرت إدارتها في شهر سبتمبر 1937 إلى الشيخ مبارك بن محمد الميلي[7]، استمر صدورها الى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية في أوت 1939صدر خلالها 180عددا، ثم قررت الجمعية تعطيلها حتى لا تتعرض للضغوطات الإدارة الاستعمارية، ثم عادت للإصدار مع نهاية الحرب العالمية الثانية برئاسة احمد توفيق

---

1 . زهير احدادن، الصحافة الإسلامية الجزائرية من بدايتها الى سنة 1930، المرجع السابق، ص39.

2. علي مرحوم، المرجع السابق، ص ص28/27.

3. ابو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1900-1930)، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989، ص253.

4. محمد ناصر، المرجع السابق، ص190.

5.. سورة الإنعام، الآية 104.

6. محمد خير الدين هو محمد خير الدين حمد بن ابي جملين، ولد بواحات الزيبان مدينة بسكرة في فيفري 1902-1993، حفظ القرآن الكريم في بلده ثم ارتحل الى قسنطينة اين تعلم عدة فنون على ايدي جملة من العلماء، ثم سافر الى تونس وبعد عودنه انظم الى جمعية العلماء المسلمين وعين فيما بعد فريق لإدارة جريدة البصائر. ينظر: بوعلام بلقاسمي وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر أثناء الثورة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 95 ـ 97.

7.عبد الكريم بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الاخرى 1931-1945، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1996، ص142.

المدني[1] الى غاية اندلاع الثورة المسلحة بالجزائر 1954[2] لتتوقف نهائيا في أفريل 1956 بسبب انشغالهم بالثورة[3].

3.1. 7. جريدة النجاح:

هي جريدة إخبارية ثقافية، أصدرها عبد الحفيظ الهاشمي سنة 1919 بمدينة قسنطينة كانت في بادئ الأمر كانت أسبوعية ثم أصبحت تصدر مرتين إلى ثلاثة مرات في الأسبوع وابتداءا من جانفي 1930 تحولت إلى يومية[4]. توقفت عن الصدور في 1939 ثم عادت عادت لصدور في عام 1945الى سنة توقفها نهائيا[5]، وتعد من أطول الجرائد العربية عمرا نتيجة للخط السياسي التي كانت تسلكه[6].

8. 2.1 . جريدة البلاغ الجزائري:

صدرت جريدة البلاغ الجزائري عن الزاوية العلوية بمستغانم،[7]تصدر مرة من كل أسبوع، صدر أول عدد لها يوم 24 ديسمبر 1926 بمدينة مستغانم وفي 1930 انتقلت الى الجزائر ، اعتبرت لسان حال الطرق الصوفية، اهتمت بمعالجة القضايا السياسية كقضية

1.احمد توفيق المدني، ولد في الاول من نوفمبر 1898، زاول دراسته بجامع الزيتونة الى ان تحصل على الشهادة الجامعية، عاد الى الجزائر عام 1925 ساهم في تأسيس جمعية العلماء المسلمين سنة 1931، وهي السنة التي نشر فيها كتابه الجزائر الذي يعتبر من أهم المساهمات في العمل من اجل إحياء الوطن الجزائري، كان محررا رئيسا في جريدة البصائر التي كان يكتبها بإسمه المستعار أبو محمد ،ينظر احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتب، الجزائر، 1984، ص 13، 16

2.ابو قاسم سعد الله، التاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص272.

3.الزبير بن رحال، الإمام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية 1889- 1940، دار الهدى، الجزائر، (د-ت)، ص45.

4.عمار بوطبة، المرجع السابق، ص32.30.

5.زهير احدادن، الصحافة الإسلامية الجزائرية من بدايتها الى سنة 1930، المرجع السابق، ص34.

6.علي مرحوم، نظرة على تاريخ الصحافة العربية في الجزائر، مجلة الثقافة، عدد42، السنة السابعة، ذي الحجة- محرم1398/ ديسمبر- جانفي، الجزائر، 1978، ص29.

7.احمد بن عليوة، ولد (1870-1934)، بمدينة مستغانم نسبت اليه الطريقة العلوية، كما انه سافر الى العديد من البلدان كسوريا ومصر والحج 1930. لديه جريدة أخرى وهي لسان الدين 1923، توفي اثر نوبة قلبية. ينظر: عبد المجيد نعيمة، ص 70، 74.

التجنيس، وهدفها الأساسي هو الدفاع عن التصوف هذا ماجعلها تواجه صراع مع الحركة الإصلاحية، وقد استمرت الجريدة في الصدور الى ما بعد الحرب العالمية الثانية[1].

3.1. 9. جريدة وادي ميزاب:

صدرت جريدة وادي ميزاب يوم 1 أكتوبر سنة 1926[2] وسميت بهذا الاسم لوجود واحة بالجنوب الجزائري، تصدر كل يوم جمعة من كل أسبوع وقد دامت لمدة سنتين دون توقف تطبع بتونس وتوزع بالجزائر، وكانت وادي ميزاب اللسان الناطق للحركة الإصلاحية في غرداية والجزائر، إذ حملت على عاتقها محاربة السياسة الاستعمارية كسياسة التجنيس والإدماج، بالإضافة الى محاربتها لتعصب والتفرقة والآفات الاجتماعية، وعلى مايبدو فإن الجريدة حملت بذور فنائها حيث عاداها محافظو ميزاب والأغنياء الذين هاجمتهم فعملوا على وضع عريضة ضمت 400 توقيع ضد الجريدة وزاد تحالفهم مع الفرنسيين في إصدار قرار توقيفها في 18 جانفي سنة1929 بعد ان صدر منها 119 عددا[3].

2.جريدة المنار ومساهمتها الإعلامية:

عرفت الساحة الإعلامية الجزائرية بعد الحرب العالمية الثانية ميلاد العديد من الصحف التي وجهت اهتمامها لرصد قضايا المجتمع والتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الجزائر خاصة، ومنطقة المغرب العربي عامة. فضلا عم مساندتها لقضايا التحرر فيها. وكانت جريدة المنار ، واحدة من تلك الصحف التي أخذت على عاتقها طرح قضايا المجتمع وإيجاد الحلول لها، فضلا عن دورها في نشر الوعي السياسي والثقافي والوطني التحرري بين فئات المجتمع.

1وان كان محمد ناصر قد ذكر توقف الجريدة عن الصدور في سنة 1943، مؤكدا على انه لا يملك الدليل القاطع على تاريخ توقفها، الا أنها توجد إعداد هامة للجريدة صدرت خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها الى غاية 1947 . ينظر محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية 1847-1939، المرجع السابق، ص81.

2ابو اليقظان، (1888-1973) ولد بميزاب، حفظ القرآن الكريم، درس بجامع الزيتونة وبالمدرسة الخلدونية أسس عدة جرائد منها: الميزاب، وادي الميزاب، الامة. ينظر: زهير احدادن، الاعلام الصحافة الجزائرية، ج4، المرجع السابق، ص/ ص42، 44.

3عبد القادر قويع، الحركة الإصلاحية في منطقتي الزيبان والميزاب(1920-1959)، مذكرة الماجستير،غير منشورة ، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة يوسف بن خدة، بوزريعة، 2007، ص133.

1.2 . تأسيس جريدة المنار :

1.2 .1. تأسيسها:

المنار جريدة جزائرية نصف شهرية في مدينة الجزائر. وهي صحيفة سياسية، ثقافية، دينية حرة. وكان أول عدد لها بتاريخ: الجمعة 21 جمادى الثانية 1370هـ الموافق لـ29 مارس سنة 1951، واستمرت في الصدور الى غاية يوم الجمعة: 26 ربيع الثاني 1373هـ الموافق لـ 1 جانفي سنة 1954 وضعت لتقديم سلسلة الجريدة في صفحتها الثالثة:وجاء عام 1950 فعرض على بعض الأصدقاء المنتمين الى حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، إصدار جريدة وطنية غير متحزبة تكفل لها حقوق الطبع والتوزيع، مع استغلال التحرير بشرط بث الروح الوطنية وهكذا نشأت جريدة المنار[1].

عرفت أثناء مسيرتها نوعا من التذبذب وذلك في الحفاظ على المدة الزمنية المحددة للظهور، وكانت تتوقف عن الصدور أثناء العطلة السنوية للمطبعة، وذلك خلال شهر سبتمبر من كل سنة. واحتجبت الجريدة المنار عن الصدور لمدة شهرين سبتمبر وأكتوبر سنة 1953 لأسباب مادية. وعند عودتها للصدور في العدد رقم 48 المؤرخ يوم 6 نوفمبر سنة 1953. ظهرت صفحتين فقط. مما يدل على سوء حالتها المادية[2]. وفي نفس العدد قال صاحبها محمود بوزوزو: " فصدور المنار في هذا الحجم الصغير بعد هذا الاحتجاب الطويل من أوضح الأدلة على حالتها المادية، ولولا مساعدة بعض الفضلاء الأخيار من هذه الأمة لطال احتجابها الى أمد بعيد أو لكان هذا العدد يحمل الى قرائها تحية الوداع الأخير ...غير انه حال دون عزم صادق لدينا في مواصلة خدمة قضيتنا العادلة. وحب عميق، للحق الخالد وإرادة صلبة في سبيل تحقيق المثل العليا التي تهفو إليها قلوبنا وسعي جدي في إثبات حقوق الفكر الحر في هذه الأرض التي انزل بها واستبداد والطغيان ألوان الفتاكة بجميع أنواع الحرية"[3].

وأبدى محمود بوزوزو أسفه عن السبب المادي لعدم صدور الجريدة قائلا : "فلو كان احتجاب المنار ضربة استعمارية لهان الخطب، إذ من عادة الاستعمار أن يضايق حرية

1.محمد السعيد عقيب ، صدى اغتيال النقابي التونسي فرحات حشاد 05 ديسمبر 1952 في الصحافة الجزائرية، جريدة المنار أنموذجا، مجلة المنهل، مخبر جمع دراسة وتحقيق مخطوطات المنطقة وغيرها، ص3.

2. المرجع نفسه، ص3.

3. جريدة المنار ، العدد48، السنة الثالثة، في: 06 نوفمبر1953.

التعبير، ولأقمنا الدنيا وأقعدناها وبرهنا له أننا نصمد لضرباته... أما تحجب المنار بتفريط من قرائها، ومشتركيها ومقدري مهمتها خصوصا في وقت الكفاح، وهي تخدم القضية القومية، بنزاهة وإخلاص". فذلك لا يمكن تصوره والصمت عنه، إلا أن ماتت الضمائر ولم يبق للفكر الحر مناصر. وهذا مالا نتصوره، وهل صرختنا هذه إلا دليل على إيماننا بحياة ضمائرنا وحرية أفكارنا".

وبهذا التوقف الذي عرفته جريدة المنار شكل خطر في مواصلة صدورها، حيث توقف بصفة نهائية عند العدد: 51[1]، أما عن ثمنها فكانت تباع ب: 20 فرنك منذ صدورها العدد الأول الى غاية العدد السابع: يوم 15 أوت 1951 ثم ارتفع الى 25 فرنك، ابتداءً من العدد السابع: يوم الجمعة 29 ذي القعدة 1370هـ الموافق ل: 31 اوت1951[2]، أما عدد صفحاتها فقد كانت الانطلاقة الأولى بأربع صفحات إلا ان العدد 18 من السنة الثانية الصادرة بتاريخ 13 جمادى الثاني 1372هـ الموافق لـ 27 فيفري 1953، كان عدد صفحاته ست صفحات. غير أن العدد 48 الصادر بتاريخ 06نوفمبر 1953 أصبحت تصدر في صفحتين فقط نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها الجريدة، وطلت على نفس الحجم الى صدور العدد الأخير رقم 51 الذي احتوى على أربع صفحات[3].

كان الاشتراك السنوي للجريدة يقدر ب: 500 فرنك عن كل 25 عدد في حين الاشتراك المناصر للجريدة يقدر ب:1000 فرنك، وابتداءً من العدد رقم 12 من السنة الأولى، صار الاشتراك السنوي يقدر ب600 فرنك أما عن المناصرين فبقي ثابت[4].

أما سر تسميتها بالمنار فيقول صاحبها محمود بوزوزو"وقد سميتها المنار تفاؤلا ورجاءًأن يأتينا الله نورا، تنفتح به الظلمات الحالكة التي تخيم على امتنا من جميع الميادين، وسيرسل المنار أشعة تطارد الظلام، أينما حل، وتنير السبل للسائرين أين كانت وجهتهم السياسية أو الثقافية أو الدين أو الحرية"[5].

1.عبد العزيز وابل، المرجع السابق، ص12.

2.محمد السعيد عقيب ، صدى اغتيال النقابي ، المرجع السابق، ص3.

3.محمود بوزوزو، ازمة المنار، المصدر السابق، ص1.

4.محمد السعيد عقيب، القضايا العربية (المغرب. تونس. ليبيا. مصر) من خلال جريدة المنار 1951-1954، مذكرة نهاية السنة الأولى ماجستير، الجزائر، 1995-1996، ص1.

5. جريدة المنار، العدد الأول، 29 مارس 1951.

أما طريقة كتابة العنوان فقد عرفت تغيرا، إلا أنها استقرت في كتابته على الخط الفارسي، وبفصل حرف النون عن حرف الألف منارة تبعث منها أشعة وهي تشل الإشعاع العلمي والفكر[1].

رفعت الجريدة شعارها: سياسية ثقافية، دينيةحرة، ولكنها ابتداء من العدد العاشر الصادر بتاريخ 22 أكتوبر 1951 ظهرت بصورة جديدة بإضافة الى بيتين شعريين نظمهما الشاعر محمد العبد آل خليفة(رحمه الله) وهما:[2]

طوينا مطالب كل بحر طمى وبدت معالمها الكبار
فحيينا الشواطئ من بعيد وأوما بالشعاع لنا المنـــار

وإذا نظرنا الى لغتها فهي لغة العربية بسيطة سهلة، وذات أسلوب راقي، وتهتم بالمواضيع الثقافية حيث عملت على إحياء التراث العربي الإسلامي داعية الى ثقافة عصرية متشبعة بالروح التقدمية، تأتي بالدرجة الثانية ثقافية حتى وان كان مصدره الغرب ثم تأتي السياسة بالدرجة الثانية[3].

1.2 .2. مؤسس الجريدة:

هو محمود بوزوزو من مواليد 10جمادى الأول 1336هـ/ الموافق ل22 فيفري 1918م[4]بمدينة بجاية شرق الجزائر، نشأ في عائلة محافظة مهتمة بالعلم والمعرفة[5]، درس على يد الشيخ الهادي زروقي[6] تحصل على إجازة في الفقه، ثم اتجه الى مدينة قسنطينة للدراسة في المدرسة الرسمية، وكان ذلك في السادسة عشر من عمره. اتصل بالشيخ عبد

1.محمد السعيد عقيب ، صدى اغتيال النقابي ...، المرجع السابق، ص4.

2. جريدة المنار، العدد 10، السنة الأولى، 22 أكتوبر 1951، ص1.

3.الملتقى المغاربي الأول، المصادر والمراجع العربية لتاريخ الجزائر (1830-1962)، وحدة البحث، ت إشراف الدكتور عمار هلال، يومان دراسيان، الجزائر، 28-29 ديسمبر 1962، ص 181.

4.عبد العزيز وابل، القضايا الوطنية والمغاربية من خلال جريدة المنار(1951-1954)، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ. جامعة الجزائر2، الجزائر، 2011-2012، ص16.

5.عبد القادر مولاي، البعد الوطني والتوجه الإسلامي للجزائر من خلال جريدة المنار1951-1954، رسالة نهاية السنة الأولى ماجستير، جامعة الجزائر2، 1990-1991، ص02.

6. الهادي زروقي، مدير مدرسة ببجاية، خريج جامعة الزيتونة، يعتبر من أعظم المصلحين صلابة في ايمانه، كما يعتبر من أنبل المربين وأكثر الناس تأثيرا في تلاميذه، وكان مقاوما شديدا للاستعمار الفرنسي. ينظر: عبد القادر مولاي، المرجع نفسه، ص02.

الحميد ابن باديس[1] فأوصاه حسب ماجاء في مقدمة سلسلة الجريدة: "إياك أن تردد علينا، فإنهم إذا رأوك أضروك. ولا أريد أن يصيبك ضرر بسببنا، أتمم دراستك وبعد ذلك كن مسلما"[2]عمل بوصيته، إلا أنه كان يذهب ليلا الى الجامع الأخضر لحضور دروسه في التفسير. أتمم دراسته بقسنطينة ثم انتقل الى المدرسة العليا بالجزائر وأنهى بها الدراسة.

اختار بوزوزو مهنة التعليم حيث يقول: "اخترت التدريس للإسهام في مكافحة الأمية الفاشية بين الشعب" وما إن شرعت في العمل الرسمي حتى لاحظت اتساع ميدان العمل. فالمدارس الرسمية لاتقبل إلا عددا محدودا من الأولاد، وفي الشوارع عدد لايحصى، فحددت ساعات خارج التدريس الرسمي لتعليم اليتامى والحمالين وماسحي الأحذية والعمال، وسعيت في فتح مدارس حرة، وجلب أساتذة أحرار، وفتح نوادي للشباب والكهول، وتنظيم أفواج الكشافة"[3]، فألتحق بجمعية العلماء المسلمين وانخرط في سلك المصححين والمحررين بجريدة البصائر[4]. كما انضم محمود بوزوزو الى حزب الشعب الجزائري سنة 1944، والمرشد العام للكشافة الإسلامية الجزائرية ذلك كان في المؤتمر المنعقد في صيف 1947[5].

تمحور اهتمامه بالصحافة، وأسس مجلة المنار، وخلال سنواتها الثلاث (1951-1954) من صدورها كانت تسعى دائما لخلق وحدة مغاربية متضامنة مع بعضها البعض هذا من جهة، ومن جهة أخرى اهتمت بمعاناة الشعب المغاربي من ويلات الاستعمار الفرنسي[6].

ارتحل بوزوزو الى مدينة البليدة، وسكن منطقة بوعرفة إحدى ضواحي البليدة ثم إلى مدينة القليعة، ويذكر الأستاذ عبد العزيز وابل عن بعض صفاته وخصاله من خلال شهادة السيد محمود عيسى الباي[7] بقوله: "انه بسيط في عيشه وتواضعه في تدينه الكبير، وكان حسن السلوك، ينشط في المناسبات الدينية ويقيم بعض المسرحيات والأناشيد الدينية

1.عبد الحميد بن باديس، ولد بمدينة قسنطينة سنة 1889، من حفظة القرآن الكريم، خريج جامعة الزيتونة 1912، أسس جمعية العلماء المسلمين 05 ماي 1931. توفي يوم 16 افريل 1940. ينظر محمد الصالح صديق، أعلام من المغرب العربي، ج1، ط1، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص 173-174.

2.محمود بوزوزو،جريدة المنار، مقدمة المنار، الجزائر، 1982، (د-ص).

3 .محمود بوزوزو المصدر السابق ، (د-ص).

4.المصدر نفسه، (د-ص).

5.Achour cheurfi، La classe politique algerienne de 1900، A nos jours dictionnaire bioraphique، Casbah، Edition alger، 2006، P137.

6.Achour cheurfi،op،cit، p137.

7.محمود عيسى الباي، تلميذ بمدرسة الإرشاد بالبليدة.

والروايات والقصص، وسير الأنبياء والصحابة خاصة الهجرة النبوية الشريفة"[1]، ثم عاد الى مدينة البليدة الى غاية سنة 1954، وأثناء أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية انضم الى التيار المؤيد لمصالي الحاج[2].

بعد اندلاع الثورة التحريرية في الاول من نوفمبر 1954 ،ألقت السلطات الاستعمارية الفرنسية القبض على بوزورو وسجن ثم نفته الى الصحراء، وبعد الإفراج عنه توجه الى المغرب الأقصى (مراكش)، ومن ثم الى سويسرا سنة 1958، وأقام بإحدى القرى قرب مدينة مونترو الواقعة على ضفاف بحيرة ليمان، ومن ثم انتقل الى مدينة برلين بألمانيا الغربية، ولكن لم يمكث طويلا وقرر العودة الى سويسرا، ليستقر في جنيف سنة 1962 عمل إماما وخطيبا في المركز الإسلامي هناك[3].

ساهم الشيخ بوزوزو في تأسيس المؤسسة الثقافية الإسلامية بجنيف، وعمل خطيبا بها لبعض الوقت، وهو من الأعضاء المؤسسين لمؤسسة "قرطبة للحوار بين الحضارات وتبادل الثقافات" ومقرها جنيف، وكان يحرص على اللقاء مع النخبة المثقفة القاطنة بسويسرا من حين لآخر لتدريس أحوال العالمين العربي والإسلامي وتبادل الآراء والأفكار[4]. لعب لعب دور كبير في خدمة اللغة العربية في سويسرا، حيث عمل أستاذا للغة العربية بمدرسة جنيف الدولية للترجمة إلى تقاعده[5].

واجتماعيا بوزوزو أب لأربعة أبناء، عرف بأنه كثير المطالعة في الفنون والعلوم المختلفة، له مكتبة خاصة تضم حوالي 10.000كتاب[6]. توفي يوم 27 سبتمبر سنة 2007، عن عمر ناهز 89 سنة، دفن بمسقط رأسه بولاية بجاية في 05 أكتوبر سنة 2007 رحمه الله[7].

1.عبد العزيز وابل، المرجع السابق، ص18.

2.انقسم الحزب الى مركزيين ومصاليين، والتي وقعت سنة 1953.

3.تامر ابو العينين، أقدم إمام بسويسرا، العلم سلاح المسلمين، Islam on line. Net، جنيف 18 أفريل 2005، ص 2.

4.محمد السعيد عقيب ، صدى اغتيال النقابي، المرجع السابق، ص 5.

5.عبد الحفيظ العبدلي، محمود بوزوزو داعية الانفتاح والتسامح، www.Swisinfo، جنيف 23 جوان 2007، ص02. يوم 2017/11/29 على الساعة 22 ليلا.

6.تامر أبو العينين، المرجع السابق، ص 2.

7.عبد الحفيظ العبدلي، المرجع نفسه، ص 2.

1.2 . 3. أبرز محرّري الجريدة:

ساهم عدد لاباس به من الكتاب الصحفيين في اثراء جريدة المنار بالمقالات على اختلاف انواعها، ومن ابرز هؤلاء نذكر:

- **محمد محفوظي:**

ولد السيد محمد محفوظي يوم الأول من فيفري سنة 1921م بولاية تبسة، من عائلة متواضعة ميسورة الحال، حرص والده على تعليمه الدين الإسلامي، فأدخله المدرسة القرآنية وحفظ القرآن على يد الشيخ العربي تبسي[1]. ومن ثم زاول دراسته بالمدرسة الفرنسية بقسنطينة، ثم انتقل إلى مدينة الجزائر والمدرسة الفرنسية ، وهي مؤسسة لتخريج الإطارات في الشؤون الأهلية يوظف المتخرجون منها، في سلك القضاة وسلك الأمة والمدرسين، ومع انتشار الوعي الوطني واتساع النشاط السياسي، قبل الحرب العالمية الثانية، كان إمام النخبة المتعلمة والمتخرجة من المدرسة الفرنسية الإسلامية ثلاث خيارات[2]:

- **خيار التوظيف والسير في ركاب الاستعمار.**
- **التوظيف والتزام الحياد إزاء القضية الوطنية.**
- **خيار رفض التوظيف، والالتحاق بصفوف الحركة الوطنية، والنضال من أجل القضية الوطنية، ومقاومة الاستعمار.**

وكان محمد محفوظي واحد من أصحاب الاختيار الأخير، انخرط في صفوف حزب الشعب، وقبل بكل الشروط التي يستوجبها النضال في الحزب، وكان نضال الأستاذ محمد محفوظي، بصفته مثقف في صفوف حزب الشعب وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية متعدد الجوانب[3]، فكان المفكر والمنظر على المستوى المركزي للحزب، وكان الخطيب في الاجتماعات والمهرجانات ونشر الوعي وفضح سياسة الاستعمار، وأهمها أن محمد محفوظي كان الصحفي صاحب المقالات الحماسية، التي كثيرا ما تناقلتها الصحف داخل وخارج الوطن، حيث كان من أبرز محرري جريدة المنار الجزائرية[4].

1.عبد العزيز وابل، المرجع السابق، ص20.

2.الشيخ محمد محفوظي، مسيرة النضال والإرشاد، "نضال الأستاذ محمد محفوظي"، دون ذكر المؤلف مؤسسة الطبع ومكانه، وتاريخه، ص37.

3.المصدر نفسه، ص 37.

4. المصدر نفسه، ص42.

تعرض في حياته النضالية إلى مختلف أنواع القمع والاضطهاد، من قبل السلطات الفرنسية، فكثيرا ما استدعي لمحافظات الشرطة للاستنطاق حول خطبه، إذا كانت كلمة الاستقلال تعتبر رصاصة في منطقة الاستعمار، وكثيرا ما استوجب على مقالاته الصحفية وتعرض مرارا إلى الاعتقال والسجن، إنحاز إلى الجماعة التحريرية بزعامة مصالي الحاج، ودافع عن موقفه بكل شجاعة إبّان الاستعمار الفرنسي، وغداة اندلاع الثورة ألقي عليه القبض كسائر المسؤولين في الحزب.

أطلق سراحه سنة 1958، حيث كانت الثورة في أوجها، وظن الكثير به الظنون وألصقوا به المصالية، وخلال سنة 1959 بدأت طرق الكفاح تتوسع، وتتوجه نحو الجانب السياسي، وتجنيد الشعب في المدن، للتعبير عن مساندتها لجبهة التحرير ونظمت الولاية الرابعة لمدينة البليدة مركزا خاصا للدعاية والاعلام، وهكذا كان محمد محفوظي المحرر الرئيسي البارع، للمناشير العربية والفرنسية، والعبرة عن إرادة الثورة والمحبطة لدعاية العدو، كما ساهم في تنظيم قنوات الاتصال بين قيادات الولاية الرابعة والولايات الأخرى، عن طريق أصدقاءه القدامى في النضال، بعد الاستقلال انقطع محمد محفوظي عن النشاط السياسي، وكرس جهوده للنضال والنشاط في ميدان التعليم[1].

توفي الأستاذ الفاضل محمد محفوظي يوم 23 فيفري سنة 2002، وقد أنبه صديقه ، الأستاذ محمد العربي دماغ العتروس، وزيرا للثقافة سابقا وسفيرا للجزائر في دول جنوب شرق آ سيا لعدة سنوات، كما أبّنه الشيخ الجليل عبد الرحمان شيبان ، وكانت مضامين التأبين ثرية بخصال الفقيد، ونضاله في سبيل العربية والإسلام، كما تضمنت جهاده في سبيل الجزائر في ميادين عدة، من صحافة وتعليم للناشئة إلى توعية للجماهير.

- عبد الحميد مهري :

مثقف ومجاهد وسياسي جزائري، من دعاة الوحدة الوطنية المغاربية والقومية العربية، ولد يوم 03 أفريل سنة 1926، في بلدة الخروب، بعمالة قسنطينة بالشرق الجزائري من عائلة فقيرة، تلقى تعليمه في المدارس العربية الحرة، بدأ حياته النضالية والانضمام إلى حزب الشعب الجزائري منذ سنة 1944م، وفي سنة 1946 انتقل تونس للألتحاق بجامع الزيتونة طالبا للعلم والمعرفة وتخرج منه سنة 1952، ناضل في صفوف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وهو طالب في جامع الزيتونة منذ سنة 1948، ساهم في تنظيم

1. الشيخ محمد محفوظي، المصدر السابق، ص38.

الحركة الطلابية في صفوف المهاجرين الجزائريين بتونس، تمكن سنة 1950 من إقامة علاقات وطيدة، مع قيادات الحزب الدستوري الجديد في تونس[1].

عاد إلى الجزائر سنة 1952، وانضم إلى اللجنة الإسلامية الجزائرية، التي شكلها حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وأسندت إليه إدارة الصحيفة العربية للحزب، وارتقى بعدها إلى عضوية اللجنة المركزية للحزب، وبدأ اتصالاته السياسية بمحمد بوضياف سنة 1954 وقدم إليه مبعثين مغربيين من قبل عبد الكريم الخطابي، وهما الهاشمي العقون، ومحمد حمادي الحزيز المدعو الريفيا، بهدف إقامة اتصالات بين الجزائريين والتونسيين والمغاربة[2].

ألقي عليه القبض سنة 1954 عشية اندلاع الثورة التحريرية، وأطلق سراحه بعد سنة من السجن سنة ، إننقل الى القاهرة، ثم أرسل إلى دمشق في شهر جويلية سنة 1955 بصفته الممثل الدائم لجبهة التحرير الوطني، كان عضوا في المجلس الوطني للثورة منذ تأسيسه سنة 1956، وعضوا في اللجنة الخارجية عام 1957، وعضوا في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ 19 سبتمبر 1958، حيث تولى منصب وزير شؤون الشمال الإفريقي، ثم وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية من 1960 إلى 1961، انسحب عبد الحميد مهري من الحياة السياسية، ابتداء من سنة 1962، وتولى منصب مدير مدرسة بوزريعة بالجزائر، ، ليشغل منصب السكرتير العام لوزارة التعليم الثانوي سنة 1976، انتخب عضوا في اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني، وعين وزيرا للإعلام والثقافة في 08 مارس 1979، انتخب في شهر جانفي 1984، عضوا بالمكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني، تولى منصب أمين عام لحزب جبهة التحرير الوطني من سنة 1989م إلى 1996، تفاعل مع الأزمة السياسية في الجزائر، منذ نشأته باحثا عن الحلول السياسية الجذرية، وهو من دعاة السلام والوئام في الجزائر، أنشأ جريدة باسم جبهة التحرير الوطني، أطلق عليها اسم الحوار لكي تتماشى مع مواقفه، في الدعوة إلى الحوار الوطني[3].

أبعد من الأمانة العامة لحزب جبهة التحرير الوطني، بسبب مواقفه العنيدة اتجاه السلطة السياسية والعسكرية، ظل منذ سنة 1996 بعيدا عن المعترك السياسي، وذلك رغم تشابه أفكاره مع توجهات، الرئيس للجزائر عبد العزيز بوتفليقة، الداعية إلى الحوار والوئام

---

1. عبدالكريم بوصفصاف وآخرون، معجم أعلام الجزائر في القرن التاسع عشر وعشرين، ج2، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004م، ص341.

2.عبد الكريم بوصفصاف وآخرون ، المرجع السابق ،ص 356.

3 . المرجع نفسه، ص342.

الوطني بين جميع التيارات السياسية الإسلامية، والمجالات الوطنية منها الأصالة، الثقافة، والحوار[1].

كان من محرري جريدة المنار، نشر بها عدة مقالات مهمة ، من بينها مقال لشخصية الزعيم النقابي الراحل فرحات حشاد تحت عنوان فرحات حشاد المناضل الذي جاء في العدد13، من السنة الثانية، بتاريخ 12 ديسمبر 1952.

توفي عبد الحميد مهري صبيحة يوم الاثنين 30 جانفي 2012، عن عمر ناهز 85 عاما بعد صراع مع المرض، بمستشفى عين النعجة العسكرية بالجزائر، ووري الثرى بمقبرة سيدي يحي بالجزائر العاصمة[2].

1.2 .4. توجهات الجريدة :

سعت جريدة المنار لرسم أهدافها كباقي الجرائد التي عاصرتها ، وقد نوه محمود بوزوزو إلى ضرورة عرض قضايا الأقطار الثلاثة (تونس، الجزائر، المغرب) دفعة واحدة، لأنها كما يقول ذات قضية عربية إسلامية تود الدولة الفرنسية المتسلطة استغلالها لذا وجب مراجعة العلاقة بها فتحول علاقة الظالم بالمظلوم لحسن التعاون والاحترام للذاتية والسيادة، وإنما هذا يدل على تضامن الأقطار الثلاثة لتحقيق هدف مشترك[3]، وهو التخلص من قبضة الاستعمار الفرنسي[4].

وقد أشار محمود بوزوزو في أول مقال افتتاحي لها بعنوان المنار وأهدافه إلى الشرح الوافي لأهدافها في مختلف المجالات نذكر منها:[5]

- المنار جريدة سياسية، وللسياسة رسالة وهي السير بالمجتمع إلى أسمى نظام.

---

1. عبد الكريم بوصفصاف وآخرون ، المرجع السابق ص350.
2. ينظر السيرة الذاتية للراحل المجاهد "عبد الحميد مهري"، على الموقع:
WWW. Ennaharonline .com / national شوهد في 10 أفريل 2017م، على الساعة 13:00.
3. سعى مكتب المغرب العربي لتطوير مسيرة النضال والتنسيق المغاربي المشترك، فقد أنشأت لجنة المغرب العربي التي أسندت رئاستها للبطل زعيم الريف بن عبد الكريم الخطابي...وذكر بميثاق اللجنة الذي يؤكد على الانتمان الإسلامي العربي لأقطار المغرب العربي وأن الاستقلال هو الهدف هدفها ولا تفاوض مع المستعمر إلا بعد اعترافه بالاستقلال التام ، ينظر: عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص11.
4. جريدة المنار، السنة الثانية، ع 6، في: 4 جويلية 1952.
5. المصدر نفسه، السنة الأولى ع 1، في: 29 مارس 1951.

- المنار جريدة ثقافة، وللثقافة رسالة وهي السير بالفكر البشري لإدراك حقائق الأشياء
- المنار جريدة دينية، وللدين رسالة وهي السير بالبشرية إلى تحقيق معاني الرحمة والحب
- المنار جريدة حرة، وللحرية معنى كثر مدعية وقل واعية، وهو عدم التقيد بإدارة أحد
- جريدة المنار يرى أن رسالة الصحافة هي خدمة الحق وتنوير الأفكار وإنعاش الضمائر ورفع مستواها

وترى المنار حق الشعوب في تقرير مصيرها دون تمييز لذا تشكل مؤتمر الشعوب ضد الاستعمار من قبل ممثلي الحركات التحررية الاستقلالية لبلاد المغرب، فلجنة المغرب العربي الناشئة في القاهرة تسعى لإنعاش الآمال في صدور أهل المغرب قاطبة[1].

كما نشرت الجريدة بيانا صادرا عن علال الفاسي يدور حول إمضاء الأحزاب المغربية على اجتماع عقد في 28 جانفي 1952 بمقر الزعيم مصالي الحاج، الذي نص على ضرورة اتحاد الأحزاب المشاركة وتضامنها الأخوي التام مع الشعب التونسي [2].

ومن هذه الاعتبارات استوحت جريدة المنار أهدافها، وهي -كما يعلم القارئ- أهداف سياسية وثقافية ودينية، ومن أهم الأهداف السياسية الدعوة إلى توحيد السياسة والعمل في القطر الجزائري وإلى نفس التوحيد في سائر الأقطار المغربية[3].

فيمكن تلخيص مبادئها التي وضعت لأجلها الجريدة في النقاط التالية:[4]

- السعي لجمع الكلمة في سبيل التحرر من الاستعمار.
- الدعوة إلى الوحدة المغربية بما أن أقطار المغرب الثلاثة كانت تحت نير الاستعمار.

2.2. موقف السلطات الاستعمارية الفرنسية من نشاط الجريدة :

اثارت طبيعة التوجهات السياسية لجريدة المنار مخاوف السلطات الاستعمارية الفرنسية، لاسيما وانها ركزت على مسالة التحرر في منطقة المغرب العربي، وهذ ما جعل

1.جريدة المنار، السنة الأولى، العدد13، 4جانفي 1952.
2. المصدر نفسه، السنة الأولى، العدد15، 1 فيفري 1952.
3. المصدر نفسه، السنة الأولى، العدد19، 28 مارس 1952.
4. بشير كاشه الفرحي، المرجع السابق، ص9.

السلطات الاستعمارية تعمل على ردعها وتفريغها من الدور الذي كانت تعمل من اجل عبر سلسلة من الاجراءات.

2.2.1. التضييق على الجريدة:

إن المتتبع لجريدة المنار يرى أنها تطرقت للعديد من القضايا خاصة السياسية، وعرضها للمضايقات من جانب السلطات الاستعمارية ويتضح ذلك من خلال نشر مقال بعنوان (اعتداء الشرطة على صاحب الجريدة)، حيث أخد بالقوة إلى مركز الشرطة.

كما أنها لم تقتصر على القضايا الجزائرية فقط، بل تبنت في دائرتها كل من القضية التونسية والمغربية ، حيث كانت الجريدة تباع في المكتبات التونسية والمغربية، وهذا الأمر استدعى السلطات الاستعمارية الى منعها من الدخول الى الدولتين[1]، وبهذا تعرضت الجريدة الى التضييق من طرف السلطات مما سبب في توقفها. وحسب ما ورد في أعدادها"جاءتنا رسائل من متعهدي المنار بالمغرب الأقصى، تقران الإدارة الاستعمارية قد أصدرت الأمر بمنعها"[2]، إلا أنها انتشرت بصورة كبيرة في الأراضي المغربية وعلقوا عليها آمالا وذلك من خلال تعبيرها الصادق للوطنية، فسعت الى تقوية الروابط الأخوية في المغرب العربي[3].

2.2.3. مناصرة القضايا المغاربية:

منذ صدور الجريدة الى حتى توقفها ساهمت بشكل كبير في القضية الجزائرية والمغربية، فنجد في العدد رقم: 02 من الجريدة معظمها خصص للقضية المغربية ،تضمن هذا العدد رسالة الملك محمد الخامس[4]التي يبين فيها موقفه المؤيد للاستقلال، وكذلك ممارسة الضغوطات عليه من قبل السلطات الاستعمارية بتراجع عن موقفه وتعد نشر هذه الرسالة في هاته الظروف جرأة سياسية ومساهمة فعالة في مساندة القضية المغربية[5].

---

1 .زهير إحدادن، المرجع السابق، ص101.

2. جريدة المنار ، العدد الثامن، السنة الأولى، 21 أوت 1952، ص 2.

3.زهير احدادن، المرجع السابق، ص 101.

4. محمد الخامس، سلطان المغرب (1927-1953). ولد يوم 10 أوت 1909 بالرباط، إعتلى العرش يوم 18 أوت 1927 ساند الشعب المغربي في نضاله لتحقيق استقلال، ملك المغرب (1957-1961). توفي يوم 26 فيفري 1961.

5. جريدة المنار، ع 2، السنة الأولى، 25 أفريل 1952.

كذلك ناصرت جريدة المنار للقضية التونسية، وذلك من خلال مقالاتها، ومثال عن ذلك: اعتقالات فجائية في تونس، المشكلة التونسية: تاريخها. تطورها. كيف حلها[1]، القضية التونسية في هيئة الأمم المتحدة[2]، فكانت الجريدة تعبر عن آمالهم وآلامهم مثل يوم تونس يوم التضامن الإسلامي في المحنة تضامن من الدفاع عن الكرامة المهانة والعدالة المداسة والمطالبة بالحق المهضوم و الحرية المسلوبة[3]. واستمرت جريدة المنار تساند في القضية التونسية على نفس المسار في كل أعدادها، مما جعلت القراء يتابعون أحداث تونس والمغرب عن كثب[4].

ومما خلال حديثنا السابق، يمكننا القول أنّ الجريدة لعبت دورا كبيرة في مساهمة نشر الوعي لدى الشعب الجزائري والمغاربي، والحث على ضرورة التكتل والتضامن والعمل على الوحدة المغاربية وفق أسس صحيحة. فعلى مستوى جريدة المنار، كانت هذه الجريدة سباقه في هذا المجال، وابدت دعما مميزا لمناصرة القضايا المغاربية.

1. المصدر نفسه، ع 12، السنة الثانية، 20 نوفمبر 1952.
2. المصدر نفسه، ع 14، السنة الأولى، 19 جانفي 1952.
3. المصدر نفسه، ع 15، السنة الأولى، 1 فيفري 1952.
4. زهير احدادن، المرجع السابق، ص 103.

الفصل الأوّل

جوانب من
القضايا الوطنية في الجزائر
من خلال جريدة المنار

تناولت جريدة المنار من خلال صفحاتها القضية الوطنية الجزائرية في خمسينيات القرن العشرين، وركز على نشاط التيار الاستقلالي حسب الأحداث والوقائع التاريخية، باعتباره أهم ركائز الحركة الوطنية في قضية التحرير والمطالبة بالاستقلال، بالإضافة إلى ذلك أشارت إلى الدور الفعال الذي لعبته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في النصح والإرشاد الوطني الشعبي في الكشف عن سلوكيات وممارسات السلطات الاستعمارية الفرنسية . ونحن في هذا الفصل بصدد التطرق إلى ذلك بالتفصيل حسبما تناولت ذلك صفحات جريدة المنار.

1 . حركة انتصار من اجل الحريات الديمقراطية:

فرضت الضرورة على قيادة حزب الشعب الجزائري ان يجد له واجهة يمارس من خلالها العمل السياسي، بعد ان أصبح محظورا عليه العمل السياسي. وجاء تأسيس حركة انتصار من اجل الحريات الديمقراطية. ومن خلال الصفحات القادمة سوف نسلط الضوء على جوانب من نشاط الحركة.

1.1. ميلاد حركة انتصار من أجل الحريات الديمقراطية:

كان حوادث 8 ماي 1945، واحدة من أسباب حركت الوعي السياسي نحو صيرورة العمل الوطني في الجزائر، وكشفت في زف الشعارات التي رفعتها دول الحلفاء – بما فيها فرنسا- حول الحرية والاستقلال وغيرها من الشعارات. وكانت جريد المنار قد أشارت في عددها الثالث بتاريخ 4 ماي 1951، وبمناسبة الذكرى السنوية للمجازر، إلى استذكار الرعب الذي عاشه الشعب الجزائري المغلوب على أمره، حيث كتب رئيس تحريرها محمد بوزوزو مقالات افتتاحيا أشار من خلاله إلى هذا الأمر بالقول:"وعاشت الجزائر في جو من الرعب مدة طويلة، ثم انقشعت الغشاوة، وهدأت العاطفة، وتحرك العقل يبحث عن أسباب العدوان، فوجد أمامه مؤامرة محكمة التدبير"[1]. ثم أضاف قائلا:"وتبين ان سياسة المؤامرات هذه ترمي إلى تبرير العدوان على الجزائريين لصرفهم عن المطالبة بحقهم في الحياة الحرة، وقمع كل نزعة تحررية فيهم، و القضاء على روح المقاومة التي برهن عليها الشعب الجزائري على الدوام "[2].

1. جريدة المنار، ع 3، السنة الأولى، في : 4 ماي 1951.
2. المصدر نفسه.

بعد حوادث 8 ماي سنة 1945 تبين لقادة حزب الشعب الجزائري ومناضليه بأن: " الحرية تؤخذ ولا تعطى"، وبأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال الاعتماد على وعود الدولة الفرنسية المستعمرة، أو على وعود الدول الأخرى التي تنافسها وتتنافس فيما بينها على استعمار واستعباد الشعوب الضعيفة، وفرنسا غير مستعدة للتنازل عن الجزائر مهما كانت الظروف قصد التلاحم. ونتيجة لذلك وجد حزب الشعب نفسه يتأرجح بين مواصلة العمل السري الذي نشأ عليه، وتمرس فيه، وبين النزول إلى الميدان علانية ككل الأحزاب الشرعية التي مكنها غطاءها الشرعي من التحرك على نطاق واسع[1].

بعد إطلاق سراح مصالي الحاج في شهر أكتوبر سنة 1946، قررت قيادة حزب الشعب عقد اجتماعا لمناقشة تطورات الاحداث على الساحة الجزائرية، وفعلا انعقد في شهر ديسمبر سنة 1946 في منطقة بوزريعة وضم حوالي 50 عضوا من إطارات الحزب ، منهم : الدكتور لمين دباغين، حسين لحول، أحمد بودا، حسين عسلة، محمد بلوزداد، محمد خيضر، أحمد مزغنة، السعيد عمراني، شوقي مصطفاي، محمد شرشالي، محمد طالب، الطيب بول حروف، عمر أوصد يق وقد كان على رأسهم الزعيم مصالي الحاج[2].

وقد انحصر جدول الاعمال في نقطتين أساسيتين: الاولى التسمية الجديدة لحزب الشعب[3]، في انتخابات شهر نوفمبر أي أنها ظهرت قبل انعقاد ندوة ديسمبر 1946، وهي(حركة الانتصار للحريات الديمقراطية)[4]، تعتمد كواجهة شرعية وقانونية أمام السلطات الاستعمارية، مع إبقاء الحزب العتيد كجناح سياسي سري كما ذكرنا سابقا[5]. والثانية فهي مسألة المشاركة في الانتخابات التي طرحها مباشرة زعيم الحركة مصالي الحاج نفسه، عندما اقترح ضرورة المشاركة في الانتخابات، ودعّم ذلك بعدة حجج ومبررات كانت أهمها ضرورة المزاوجة بين النضال الشرعي والنضال غير الشرعي[6]. وقد

---

1. محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1954-1830م، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1985، ص 229.
2. مومن العمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926-1954)، دار الطليعة للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2003، ص 70.
3. جريدة المنار، ع 16،26 فيفري 1952.
4. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي للطباعة، ط2، بيروت، 2000، ص 309.
5. مومن العمري ، المرجع السابق، ص 70.
6. محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، ط1، مديرية الأبحاث العربية، بيروت، 1983، ص 42.

أظهر هذا الطرح جناحين متناقضين: أولهما : الجناح المؤيد ومثّله مصالي وأتباعه. ثانيهما : الجناح المعارض ومثّله حسين لحول وأنصاره[1]. إذ رأى الجناح المعارض لطروحات مصالي الحاج وأنصاره ان مسالة القبول بالمشاركة في الانتخابات غير مقبول، والسير فيه يتوافق تماما مع السياسة الاستعمارية الفرنسية[2].

وبفضل التنظيم الدقيق والنضال الدؤوب نجحت حركة الانتصار في ترسيخ فكرة الاستقلال لدى معظم الطبقات الجزائرية، ونتيجة للتجدر الشعبي للحركة ظهرت عدة منظمات وجمعيات شكلت امتدادا طبيعيا لحركة الانتصار، وتبنت تطلعات الشعب الجزائري وآماله في الحرية والاستقلال، ومن هذه المنظمات والجمعيات نذكر:

- الكشافة الإسلامية الجزائرية التي تعد بحق مدرسة للوطنية الجزائرية.
- جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين للشمال الإفريقي
- اللجنة الوطنية للعاطلين عن العمل.

لقد ظلت فكرة الاستقلال تهيمن على برنامج حركة الانتصار منذ نشأتها حتى انقسامها سنة 1954، وهذا ما أكده أحد المؤرخين الفرنسيين عندما قال: "أن عقيدة وأيديولوجية حركة الانتصار" كانت ترفض أي تعاون مع مشروع قانون الجزائر، وأنها تتمحور حول كلمة واحدة هي الاستقلال والمطالبة بوجودأمة جزائرية[3]، وكذلك تأسيسدولة جمهورية بكل هيأتها ومجلس تأسيسي له السيادة ومنتخب بالاقتراع العام[4].

2.1. إستراتيجية الحركة:

2.1.1. الميدان السياسي:

كان مناضلو حركة الانتصار يمثلون لدى المواطن الجزائري الكادح البسيط صورة الوطنية الصادقة، لذلك منذ إعلان قيادة الحركة سنة 1946 الدخول في معترك الحياة السياسية عن طريق الانتخابات التف المواطنون حول مرشحيها، إذ عرفت في غضون ثلاث

---

1. مومن العمري ، المرجع السابق، ص 71.
2. عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة الفترة الثانية (1945-1936م) ج3، ط2، منشورات السائحي، الجزائر، 2008، ص 11.
3. مومن العمري ، المرجع السابق، ص، 75 ـ 76.
4. أمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919- 1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.س.ن)، ص 59.

سنوات نشاطا سياسيا هاما بعد المشاركة الفورية لمناضليها في الانتخابات، واستحواذهم على معظم المقاعد بالمقارنة مع الأحزاب الجزائرية الأخرى نتيجة المساندة الشعبية والجماهيرية الواسعة جدا، رغم عمليات التزوير. وكانت حركة الانتصار قد قدمت أثناء انتخابات شهر نوفمبر 1947 أحد عشر مرشحا، بعد أن شطبت الإدارة الاستعمارية الفرنسية اسم مصالي الحاج من القائمة المقدمة[1]. والتي كانت كالآتي:

- عمالة الجزائر خمسة: أحمد مزغنة ومحمد خيضر ومحمدطالب وأحمد خليل وعبد الرحمن حفيظ.
- عمالة وهران ثلاثة: حسين لحول وهواري سويح ومحمد ممشاوي.
- عمالة قسنطينة ثلاثة: الدكتور محمد الأمين دباغين ومسعود بوقادوم وجمال دردور.

بعد النتائج فاز خمسة مرشحين وهم: محمد خيضر وأحمد مزغنة من عمالة الجزائر، الدكتور محمد الأمين دباغين ومسعود بوقا دوم وجمال دردور من عمالة قسنطينة.

وقد أحدث هؤلاء النواب ثورة داخل المجلس الفرنسي بتصريحاتهم وخطاباتهم المؤثرة، حيث انتقدوا بشدة وجرأة خارقة للعادة السياسة الاستعمارية في المجال الزراعي والوضعية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري، المتميزة بالفقر المدقع والبؤس والشقاء والحرمان، كما دافعوا عن مقومات الشعب الجزائري وضرورة احترامها، ومنها الدين الإسلامي واللغة العربية، منتقدين تعسف الإدارة الاستعمارية في معاملتها للجزائري وحرمانه من أبسط حقوقه وحرياته[2].

كما طالبوا بتأسيس برلمان جزائري منتخبا بطريقة ديمقراطية، تكون له السيادة الكاملة، لقد أحدث هؤلاء النواب تأثيرا كبيرا داخل المجلس الفرنسي بفعل تكوينهم السياسي، وقدرتهم الخطابية الفائقة ودرايتهم بعيوب السياسة الاستعمارية وأهدافها الخفية ضد الشعب الجزائري، وقد عملت هذه الإدارة على منعهم من الحديث داخل المجلس بالقوة، خشية تأثيرهم على النواب الفرنسيين وكذلك خشية خطاباتهم المثيرة للرأي العام الفرنسي والجزائري على حد سواء، لذلك اتبعت فيما بعد أسلوب التزوير

1. مومن العمري، المرجع السابق، ص 84.
2. جريدة المنار، ع 16، في: 22 أكنوبر 1952.

المعروف حتى تمنع مرشحي الحركة من الوصول إلى مثل هذا المجلس لأن الخطابات التي رددها نوابها كانت جريئة وصريحة وواقعية وموضوعية في آن واحد.

اعتبرت الإدارة الاستعمارية هؤلاء المنتخبين خطرا حقيقيا داخل مؤسساتها من شأنها إثارة الفوضى والمشاكل والمتاعب لها، لذلك عملت جاهدة على عرقلة مناضلي الحركة من الترشح تحت مبررات مختلفة في بعض الحالات. وفي حالات أخرى القيام بعملية التزوير لمنعهم من الفوز بمقاعد، رغم ذلك فقد استطاعت الحركة الفوز بنسبة 95 % من المقاعد البلدية، وذلك في انتخابات سنة 1947، حيث فازت الحركة برئاسة أول بلدية في الجزائر وهي (بلدية تبسة)، وكان أول رئيس لها هو الحاج حمة العمري.

هذا كان حال الإدارة الاستعمارية مع مناضلي الحركة سواء في نشاطهم السري أو العلني، لأنها كانت على دراية تامة واطلاع كاف على برنامجهم ونشاطهم ومواقفهم الراديكالية الرافضة للوجود الاستعماري في الجزائر، والمطالبة بدولة جزائرية مستقلة ذات سيادة[1].

أصبح وهم العمل الشرعي ظاهرا للعيان، فبعد الخيبة الانتخابية لم يبق أمام مصالي الحاج والقيادة سوى العودة إلى الخط المحدد مؤتمر فبراير 1947، أي نحو أفق العمل المسلح الذي كان مبرر إنشاء المنظمة الخاصة[2].

2.2.1 . الميدان العسكري:

إذا كان زعيم الحزب مصالي الحاج قد نجح في المحافظة على وحدة الحزب والتخلص من العناصر اليسارية التي كانت تتعاون في الخفاء مع الحزب الشيوعي الفرنسي، وتسعى للحصول على تأييد من اليسار الفرنسي للقضية الجزائرية في فرنسا، فإنه لم يستطع أن يجلب إلى صفه الجماعات التي تفضل العمل العسكري على العمل السياسي في إطار الشرعية التي تتبناها فرنسا[3]. وجاء المؤتمر الأول للحركة في 15 فيفري

1. مومن العمري ، المرجع السابق، ص 164.
2. حسين أيت أحمد، روح الاستقلال، مذكرات مكافح (1942- 1952)، تر: سعيد جعفر، منشورات البرزخ (د، م)، 2002، ص 165.
3. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1997، ص69.

سنة 1947 ليشهد ميلاد تنظيم عسكري سري[1]، طالما انتظره الشباب الثوري المناضل داخل صفوف الحركة، والأمل الذي راودهم منذ دخولهم معترك النضال السياسي داخلها. وقد تم إطلاق اسم المنظمة الخاصة على هذا التنظيم، وكان غرضها إعداد إطارات لجيش الثورة، وكان محمد بلوزداد الملقب بـ(سي مسعود) قائدا لها[2].

وقد اقترحها أثناء المؤتمر الأول لحركة الانتصار باعتباره أحد أعضاء لجنتها المركزية، وكان رأيه " أن العمل السياسي لا يجدي نفعا، ولا بد من الإعداد للثورة، لذلك ينبغي إعداد التنظيم الذي يتكفل بذلك"، وقد حدد بذلك ثلاث محاور أساسية لعمل المنظمة ونشاطها، وتتمثل في:

- التكوين العسكري(التدريب على مختلف الأسلحة والمتفجرات والانضباط)
- التكوين العقائدي (التربية الوطنية والدينية والروحية المرتبطة بالإسلام)
- جمع السلاح والذخيرة.

ورغم الموقف المتردد لمصالي الحاج إلا أنه وتحت الإلحاح الشديد للمناضلين الشباب أثناء المؤتمر الأول وافق على إنشاء المنظمة الخاصة، ولكن بتحفظ وحذر شديدين، وقد علّق على ذلك قائلا: " إنني أوافق على إنشاء جناح عسكري يتولى تدريب المناضلين عسكريا وتكوينهم تكوينا سياسيا، وبدلك نكون قد هيأنا واستعملنا جميع الوسائل من أجل تحريرالبلاد ". وهذا ما يؤكده أيضا أحد مسؤولي هذه المنظمة محمد بوضياف[3]، حيث يقول: " ومن شأن هذه المنظمة أن تعيد الثقة إلى نفوس المضطرين وتضمن بالتالي عدم الانحراف وعدم التشكيك في الحركة "[4].

اعتمدت المنظمة الخاصة نظاما داخليا تميز بالصرامة والدقة والانضباط الشديد، وتمحور حول ثمانية فصول أو مواد حددت المسائل الأساسية التي حددت نشاطها وعملها وهي: النظام الانضباط، التجنيد، الاجتماعات، السلوك، الرخص، التنقلات، المكافآت والجزاءات ،يكشف هذا النظام عن أهميتها وعن الشعور بالمسؤولية الجسيمة في الإعداد السليم والصارم والسري لتفجير الثورة التحريرية، وذلك بإعداد النواة الأولى لجيش منظم

1. محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية (المنظمة الخاصة)، تر: محمد الشريف بن دالي حسين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص 91.
2. مومن العمري ، المرجع السابق، ص 108.
3. عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 108.
4. مومن العمري ، المرجع السابق، ص 110.

على مستوى عالي من الإعداد والتدريب[1]، والانضباط النضالي، وباعتبار أن المنظمة الخاصة في جوهرها منظمة عسكرية بحتة فقد تم إخضاع المجندين فيها إلى نظام عسكري قائم على تقسيمهم إلى مجموعات وأنصاف مجموعات حتى تسهل عملية تكوينهم، وفي نفس الوقت مراقبتهم. بالإضافة إلى كل ذلك كان هناك تكوين عسكري نظري وتطبيقي لا يختلف كثيرا عن أي تكوين عسكري آخر، يرتكز على المحاور التالية:

- تدريب المجندين على استعمال الأسلحة " فك وتركيب وكيفية الاستعمال ومعلومات مختلفة في الميدان العسكري النظري والتطبيقي "، وكانت عملية التدريب على هذه الأسلحة تتم في مناطق مختلفة خاصة داخل الغابات الكثيفة حتى تبدو عمليات صيد عادية، وذلك تمويها للسلطات الاستعمارية[2].
- التدريب على مختلف الأماكن والمواقع من جبال وهضاب وسهول وصحاري للتعود على طبيعة الأرض والقدرة على استغلال عامل المعرفة للطبيعة في العمليات العسكرية المنتظرة[3].

وتشير بعض المصادر إلى أن مجموع جنود المنظمة الخاصة قد حدد ما بين ألف(1000) وألف وخمس مائة (1500) مناضل[4]. بينما يقول محمد حربي أن المنظمة استطاعت تكوين أكثر من ألفي(2000) مناضل قبل اكتشافها، يمتلكون تكوينا عسكريا وعقائديا، كان له الأثر الإيجابي على معنويات مناضلي الحركة[5].

وقد وصف ذلك حسين آيت أحمد في تقريره التقييمي للمنظمة في اجتماع زدين بالعبارات التالية: "معنويات المناضلين مرتفعة، وهم متحمسون وفخورون لانتمائهم إلى نخبة اختيرت بدقة، وهم يبذلون كل جهدهم لاستيعاب ما يلقنون برغبة نابعة من قلوبهم لأنهم اكتشفوا ميادين وآفاق جديدة"[6]. إنّ هده الشهادة تشكل دليلا قاطعا على المستوى النضالي الذي بلغته المنظمة الخاصة رغم إمكانياتها البسيطة والمتواضعة، وبسبب المرض الخطير الذي أصيب به محمد بلوزداد والذي أقعده الفراش وحال دون مواصلة مسيرة

---

1. فرحات عباس ، ليل الاستعمار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص 158.
2. .مومن العمري ، المرجع السابق، ص 112-113-114.
3. المرجع نفسه، ص 128.
4. عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 116.
5. Mohamed Harbi، Aux origines du 01erNovembre 1954، lepopulism erévolutionnaireen Algérie،édition Christian Bourgois، Paris، 1975، p. 41.
6. مومن العمري ، المرجع السابق، ص 116.

بناء المنظمة، اضطرت قيادة الحركةإلى تعيين رئيس جديد للمنظمة، وتم ذلك في اجتماع زدين في شهر ديسمبر سنة 1948، حيث اختير المناضل آيت أحمد رئيسا لها[1].

انعقدت الندوة الوطنية الثانية أوما يعرف بـ(اجتماع زدين) بدعوة من قيادة حركة الانتصار لدعم المنظمة، وهي عبارة عن اجتماع موسع لأعضاء اللجنة المركزية، بعد التطورات التي عرفتها الساحة السياسية، خاصة فضيحة التزوير التي قامت بها الإدارة الاستعمارية لمنع مناضلي الاحزاب الجزائرية عموما، ومناضلي حركة الانتصار بوجه خاص، من الوصول إلى المجالس المنتخبة[2].

وقد انعقدت على مرحلتين: الأولى منها، تمت في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر سنة 1948، وذلك بضيعة فلاحيه للسيد عبد القادر بلحاج الجيلالي، أحد مسؤولي المنظمة الخاصة، وذلك بقرية "زدين" (تقع على ضفة وادي الشلف، طريق الأصنام). والمرحلة الثانية: تمت في الأسبوع الأول من شهر جانفي عام 1949وذلك في دهليز بفيلا المناضل بولحية محمد المستشار البلدي للحركة (تقع بنهج المحطة بمدينة البليدة)، وهذا بعدما علم بأن هناك عملية تفتيش تقوم بها السلطات الاستعمارية فتم الانتقال إلى هذا المكان بعد تمزيق كل الوثائق بأمر من مصالي[3]. و تمحورت حول ثلاثة محاور أساسية هي:

المحور الأول: تناول مرحلة الدعاية والتشويش التي تهدف إلى حشد الشعب حول فكرة الاستقلال، وقد تحققت فعلا.

المحور الثاني: عالج مرحلة التنظيم وإعداد المناضلين والهياكل، وقد تحققت جزئيا.

المحور الثالث: وقد درس مرحلة الثورة المسلحة وكيفية الشروع فيها بصورة عملية وهي مازالت في حاجة إلى جهد ونشاط وعمل[4].

وتم أثناء هذه الندوة إجراء تعديل على عضوية اللجنة المركزية، حيث أصبحت على النحو الآتي[5]:

- مصالي الحاج (رئيسا)

---

1. يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830- 1954)، طبعة خاصة، دار البصائر، 2009، ص 35.
2. مومن العمري ، المرجع السابق، ص 117.
3. عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 21.
4. مومن العمري ، المرجع السابق، ص ، 117- 118.
5. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 35.

- حسين لحول (أمينا عاما)
- سعيد عمراني(مكلف بالتنظيم السياسي)
- حسين آيت أحمد(رئيسا للمنظمة العسكرية الخاصة، خلفا محمد بلوزداد)
- سيد علي عبد الحميد(مقتصد)
- شرشالي محمد الحاج (مكلف بالدعاية والإعلام)
- شوقي مصطفاي (مكلف بالشؤون الخارجية)
- أحمد مزغنة ومحمد خيضر (مكلفان بالتكوين السياسي والثقافي).

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تم التطرق إلى قضية الدكتور لمين دباغين الذي قدم تقرير بشأنه، تناول سلوكه العام داخل الحركة وغيابه المتكرر وعزلته عن بقية رفاقه[1]، وبسبب كثرة الانتقادات ضده خاصة من المقربين إليه مثل: محمد بلوزداد وأحمد بودة وبن يوسف بن خدة، عزله الحزب وقدم استقالته من عضوية البرلمان الفرنسي كممثل للحزب، وأثارت استقالته ضجة كبرى في أوساط الحزب، وكانت السبب في حادثة تبسة التي أدت إلى اكتشاف المنظمة الخاصة[2].

وقعت الحادثة في 18 مارس 1950، كان مراد ديدوش أحد أبطالها، وهي حادثة تأديب احد الأعضاء عبد القادر خياري المدعو رحيم الذي تمكن من الفرار وإخبار الشرطة بما حدث له[3]، حيث اختطف في سيارة من قبل أربعة مسؤولين من مسؤولي المنظمة ، أثناء دفاعه المستميت عن نفسه تسبب العراك داخل السيارة في حادث مرور، تمكن خلاله من الفرار واللجوء الى مقر محافظة الشرطة الفرنسية وإخبارها بكل شيء يعرفه عن المنظمة الخاصة[4]. ويذكر أحمد مهساس أن الاعتقالات على اثر اكتشاف نشاط المنظمة الخاصة، لم تتوقف عند حدود مدينة تبسة بل امتدت إلى سوق أهراس وعنابة، وتدريجيا شملت كل أرجاء الجزائر[5].

1.مومن العمري ، المرجع السابق، ص 118.

2. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 38.

3. محمد عباس، شهادة مختار قاسي عبد الله، جريدة الخبر، العدد 5220، الجزائر، 17 جانفي 2008، ص 20.

4 حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص 214.

5. عامر رخيلة، 8 ماي 1945، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 120.

لقد كانت المنظمة الخاصة في أمس الحاجة إلى إمكانيات مادية خاصة المال، لذا اضطرت إلى القيام بعدة عمليات للحصول على المال الضروري لاستمرارها، ولشراء ما تحتاجه من سلاح الذي كان شغلها الشاغل، بعدما حصلت على دفعات من ليبيا قدرت في مجموعها بـ: (300) قطعة سلاح استطاعت شراء دفعات أخرى تمثلت في (20) رشاشا و(30) مسدسا كولت و(5) بنادق حربية وصندوقين من القنابل الهجومية[1]. وهكذا بدأت الحركة عملية التفكير العملي والجدي في القيام بعدة هجومات على بعض المراكز المالية الاستعمارية، وبعد دراسة دقيقة تم الاتفاق على مخطط الهجوم على البريد المركزي لمدينة وهران[2]. وتمت العملية بواسطة مجموعة من اعضاء المنظمة، مؤلفة من: سويداني بوجمعة وبلحاج بوشعيب ومحمد خيضر وعمر حداد[3]، ومحمد يوسفي ورابح رقيريوخثير بن زرقة وحمو بوتليليس وابن فريحي، بإشراف كل من أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد. وقد اشارت جريدة المنار الى ردود فعل السلطات الفرنسية التي اتهمت محمد خيضر ، وهو نائب في البرلمان، بالمشاركة في العملية وقيام لجنة برلمانية برفع الحصانة عنه. مما تسبب بحدوث مظاهرات تطالب بضرورة اطلاق سراحه واحترام الحصانة مثل بقية الاعضاء[4].

بالإضافة إلى عملية اقتحام البريد المركزي بوهران يوم 6 أفريل سنة 1949 قامت المنظمة بعملية أخرى تعبر عن النشاط السري العسكري وذلك في شهر أكتوبر سنة 1949، تمثلت في محاولة تخريب النصب التذكاري الذي دشنه مارسيل إدموند نايجلان (Marcel Edmond naigelon) [5].

وكانت النتيجة النهائية لهذه العمليات هي اكتشاف المنظمة الخاصة[6]، وشن حملة اعتقالات واسعة لمناضلي الحزب القياديين ابتداء من ليلة 18 إلى 19 مارس، ودامت الحملة ثلاثة أشهر إلى نهاية شهر ماي 1950[7].

1. محمد حربي، المصدر السابق، ص 49.
2. مومن العمري ، المرجع السابق، ص 120.
3. محمد حربي، المصدر السابق، ص 59.
4. جريد المنار، ع 3، السنة الاولى، في: 4 ماي 1951.
5. مومن العمري ، المرجع السابق، ص120- 122.
6. عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 324.
7. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 52.

وفي نهاية سنة 1949 عرفت المنظمة الخاصة تغييرا كبيرا على مستوى قيادتها، حيث تم عزل حسين آيت أحمد وتعيين أحمد بن بلة رئيسا جديدا لها بعد اتهامه في المشاركة بالازمة التي ضربت الحزب، وعرفت باسم بـ(الأزمة البربرية)[1].

3.1.الإرهاصات الأولى لفكرة العمل المسلّح:

نمت فكرة الكفاح المسلح وترعرعت بين مناضلي الحركة وهم في ريعان شبابهم، حيث جرت في دمائهم وكبرت مع أحلامهم وآمالهم، وذلك مع آلامهم وجروحهم، ولم يكن هؤلاء الشبان يرون مخرجا آخر غير العمل المسلح والكفاح الثوري والتضحية بالنفس والنفيس للحصول على الحرية ،

وكانت شعارات الحركة ومبادئها ونداءاتها تزيد من حماس الشباب، ومنها شعار: "ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة ". وقد كان لبروز الاتجاه الثوري الذي تجسد لنا في المنظمة الخاصة عدة محطات منها:

المحطة الأولى: إن هذه الفكرة المتمثلة في إنشاء تنظيم عسكري وسري لتفجير ثورة مسلحة ضد النظام الاستعماري بالجزائر تؤكد أن مبدأ الاعتماد على العنف الثوري كان ضرورة مسلمة بها منذ نشأة النجم، وأنها لم تظهر صدفة إلى الوجود في نهاية الأربعينيات كما يعتقد البعض، بل جاءت نتيجة مخاض نضالي طويل، حيث تعرض كثير من مناضلي حزب الشعب إلى أعمال القمع والاضطهاد من قبل السلطات الاستعمارية بعد صدور قرار حله.

المحطة الثانية: نتيجة لتلك الأعمال القمعية لجأ هؤلاء المناضلون الشباب إلى تأسيس ما يسمى (لجنة العمل الثوري لشمال إفريقيا)، وقد تشكلت سنة 1939 من سبعة أعضاء وهم: عبد الرحمن ينس و رشيد عمارة و محمد طلب وعمر حمزة وأحمد فليتة ولخضر مقيدش، في حزب الشعب، وقد كان لهذه اللجنة عدة نشاطات أثناء الحرب العالمية الثانية، من بينها تحريض الجنود الجزائريين للتمرد على الجيش الاستعماري أثناء الحرب عن طريق منشورات سرية مثل نشرتي العمل الجزائري وصوت الأحرار ، وكذلك جمع السلاح وتخزينه خاصة عندما حل الحلفاء بالجزائر في شهر نوفمبر سنة 1942[2].

---

1. يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، المرجع السابق، ص 39.

2 .مومن العمري ، المرجع السابق، ص/ص ، 105- 106.

المحطة الثالثة: تأسيس (منظمة مدرسة الراشد) وذلك بعد اجتماع بعض مناضلي اللجنة السابقة الذكر وبعض إطاراتها، ومنهم: سعيد عمراني ومحمد بلوزداد وديدوش مراد وإسماعيل عبد الرحمن وطالب عبد الرحمن[1].

المحطة الرابعة: تمثلت في تأسيس ما عرف باسم (منظمة لجنة شباب بلكور)[2]، وكان على رأسها المناضل محمد بلوزداد، وقد قام أعضاء هذه المنظمة ومنهم: مصطفى عبد الحميد علي بناني، مصطفى دحمون، أحمد حداد، عبد القادر بودة، يوسف حمود، عبد الرحمن حفيظ، محمد مهي، عبد القادر تاغليت، رابح زعاف وطالب محمد ، بعدة نشاطات هامة منها: جمع الأسلحة من قوات الحلفاء والتدرب على استعمالها[3].

المحطة الخامسة: وتتمثل في ظهور ما يسمى بالمجموعات التجريبية التي أطلق الحزب على أعضائها اسم " عشيرة الشباب "، وذلك بعد مجازر 8 ماي 1945، وكانت أول دعوة صريحة ومباشرة لإنشاء تنظيم عسكري كجناح للحركة أثناء ندوتها الوطنية الأولى في شهر ديسمبر سنة 1946[4].

وفي المؤتمر الأول لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية في شهر فيفري 1947 تقرر تشكيل (المنظمة الخاصة) كما سبق الإشارة إلى ذلك، بالرغم من معارضة مصالي الحاج للقيام بأي عمل عسكري في ذلك الوقت لأنه كان يرى أن الوقت لم يحن بعد لذلك، فقد وافق أعضاء الحركة على تكوين هذه المنظمة السرية كجناح عسكري لها. وباختصار فإن الاتجاه السياسي في بداية الخمسينات بدأ يتجه إلى قيام جبهة مشتركة من جميع الأحزاب الجزائرية والدفاع عن مبدأ الحرية والاستقلال[5].

كان على قادة حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية توضيح مواقفهم السياسية غداة الأحداث الدامية التي عاشها القطاع القسنطيني والتجربة البرلمانية الفرنسية الأولى التي مر بها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، فعقدت ندوة عرفت بـ(ندوة الإطارات) في شهر ديسمبر 1946 والتي انعقدت ببوزريعة بالقرب من بيت مصالي الحاج زعيم حزب الشعب الجزائري العائد من منفاه آنذاك من برازافيل. وتعتبر هذه الندوة ندوة تأسيسية للحركة إذ حضرها معظم إطارات الحركة المعروفين، ويعتقد كثير

1. المرجع نفسه، ص 106.
2. حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص 216.
3. حسين آيت أحمد، المصدر السابق ، ص 108.
4. مومن العمري ، المرجع السابق، ص108.
1. عمار بوحوش، المرجع السابق،ص 324.

من المؤرخين والدارسين لهذه الفترة أن هذه الندوة شكلت بداية الصراع والخلاف بشكل علني على الأقل داخل قيادة الحركة[1]، إذ وجد مصالي نفسه في شبه عزلة بعد غيبته الطويلة على إطارات الحركة ومناضليها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فالثامن من ماي 1945 كما سبق وأشرنا آنفا يعتبر بمثابة النقطة التي عملت على تغيير جذري في عقلية بعض إطارات الحركة الذين كانوا مهيئين نفسيا لإعلان الثورة المسلحة. وقد ترأس هذا الجناح الأمين دباغين وحسين لحول خاصة، وذلك بتأسيس جناح مسلح للحركة للإعداد للثورة، ورغم الاتفاق شبه الجماعي على هذا الطرح إلا أنه تم تأجيل البث فيه لأن رئيس الحركة العائد من منفاه طرح فكرة جديدة على إطاراتها، تتمثل في ضرورة الدخول في معترك الحياة السياسية العلنية بالمشاركة في الانتخابات التي تنظمها الإدارة الاستعمارية. أثار ذلك ردود فعل عنيفة لدى بعض الإطارات خاصة الأمين دباغين وحسين لحول لاسيما في تلك الظروف بالذات، وما عرفته الجزائر من مجازر واضطهاد وقمع مع نهاية الحرب العالمية الثانية[2].

وبعد أخذ ورد وافق الرجلان على مضض على اقتراح مصالي، كما في تم في هذه الندوة إعادة تشكيل اللجنة المركزية الجديدة التي ضمت في مكتبها السياسي أو لجنتها الإدارية عناصر وهم: محمد خيضر، أحمد بودا، أحمد مزغنة، السعيد عمراني، محمد بلوزداد، حواس، بوقادوم، عبد الله فيلالي، شوقي مصطفاي، محمد ممشاوي، محمد شرشالي بالإضافة إلى مصالي انتخب الأمين دباغين أمينا للحركة.

واعتبر هؤلاء الأعضاء جد متطرفين ورافضين هذا التوجه الجديد، وإذا كانت ندوة الإطارات قد خرجت بقرار المشاركة في الانتخابات بالإجماع، فإن قرار إنشاء تنظيم شبه عسكري قد أجل إلى وقت لاحق؛ لذلك تم تعيين لجنة للإعداد لعقد مؤتمر لمناقشة عدة قضايا على مستوى الحركة، وفيها النقطة الحساسة والخطيرة المشار إليها سابقا.

4.1. المؤتمر الأول للحركة 1947 وبداية التأزم السياسي:

بعد انعقاد الندوة الأولى لإطارات الحركة كان لابد من عقد مؤتمر للحركة لمناقشة عدة قضايا حاسمة وهامة مرتبطة بمستقبلها ونشاطها وتوجهها، وهو ما تم فعلا بعد شهر. فعقد الحزب مؤتمره الأول بصورة سرية في 15-16 من شهر فيفري 1947 ، وتميز بأجوائه المشحون والشكوك والشعور بالخيبة واليأس والحسرة والتذمر، فكان المؤتمرون

1. محمد يوسفي، المصدر السابق، ص 79.
2. المرجع نفسه، ص 88- 89.

أغلبهم منهك القوى جراء سنوات السجن الطوال والبعاد، وعدم الاستقرار والمطاردة المستمرة من طرف المستعمر ومن أحزاب المعارضة[1]، فكان المؤتمر انتقاليا بين بوزريعة وبلكور، حيث جرت أشغال اليوم الأول في منزل المناضل مهدي عمران ببوزريعة، أما أشغال اليوم الثاني فقد جرت في ورشة صناعة وتعبئة المشروبات الغازية لصاحبها المناضل سي مولود مليان وذلك بحي الحامة ببلكور[2]، وكان ذلك لعدم توفر الأمن ويعتبر إجراءا أمنيا يستهدف الحفاظ على سرية المؤتمر وحماية الحركة، ومناضليها من أجهزة الاستخبار. وقد حضر مصالي شخصيا أشغال المؤتمر الذي عقدت جلساته دون تحضير أو صياغة لجدول أعمال محدد، حيث كانت النقطة الوحيدة الواضحة هي: المشاركة أو عدمها في الانتخابات[3].

حضر هذا المؤتمر حوالي 55 إطارات الحزب من شتى أنحاء الجزائر يمثلون مختلف الفئات، أما عن اللجنة المركزية فقد حضر عدد من أعضائها وعلى رأسهم أحمد مصالي وهم: حسين لحول، محمد ممشاوي، موسى بولقروة، حاج محمد شرشالي، هاشمي حمود، بلقاسم راجف، عبد المالك تمام، محمد يزيد ومحمد يوسفي، وفيه أثيرت نقطة مهمة حساسة للغاية تتعلق بقضية الكفاح المسلح وإنشاء تنظيم عسكري[4].

ويمكن أن نميز أربع قرارات رئيسية خرج بها المؤتمر وستكون لها انعكاسات هامة وخطيرة على مستوى الحركة تمثلت في:

- الكفاح بجميع أشكاله، حيث تم التأكيد على مواصلة الحركة لأنشطتها القانونية والاشتراك في الانتخابات العامة والمحلية في الجزائر وفرنسا.
- مشكلة الاتحاد وهي تعالج المسألة العويصة المتعلقة بتوحيد مختلف الحركات السياسية والدينية الجزائرية في جبهة متحدة.
- تهيئة الجماهير العريضة ضد سياسة القوة والطغيان التي تمارسها فرنسا.
- إنشاء حركة ثورية حقيقية لصالح الهيئة التأسيسية العليا الجزائرية[5].

وبعد أخذ ورد وتكرار الاقتراحات تم الاتفاق على:

---

1. مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 67.
2. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 33.
3. مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص، 68 ـ 69.
4. مومن العمري ، المرجع السابق، ص 90.
5. محمد يوسفي، المصدر السابق، ص 80.

- إبقاء حزب الشعب المنظمة الأم يمارس نشاطه سريا وأحمد بودا مسؤولا عنه.
- إنشاء حركة كغطاء سياسي علني شرعي.
- إنشاء التنظيم أو النواة شبه عسكرية المنظمة الخاصة والموافقة على العمل السري مبدئيا وعين محمد بلوزداد مسؤولا عنه[1].

وأثناء أشغال المؤتمر عينت لجنة خماسية ضمت كل من : أحمد مصالي، أحمد بودا، حسين لحول، مسعود بوقادوم والمناضل لامين دباغين، وكلفت بتعيين أعضاء اللجنة المركزية بطريقة سرية، وحسب بعض المصادر فإن المؤتمر عين لامين دباغين أمينا عاما للحركة، لكن مصالي لم يوافق على هذا التعيين بسبب خلافات حادة بين الرجلين حول عدة قضايا، من بينها إصرار لامين دباغين على إنشاء جهاز لتفجير الثورة وقضية الاتحاد مع الأحزاب الأخرى[2].

إن مبدأ المشاركة في الانتخابات التي تديرها الإدارة الاستعمارية معناه القبول بسياسة الأمر الواقع، ومعناه أيضا الموافقة على السياسة العامة الاستعمارية المطبقة في الجزائر، ولا يعقل أن مجموعة من المنتخبين يستطيعون تغيير السياسة الاستعمارية المبرمجة في الجزائر، حتى ولو نجحوا في هذه الانتخابات.

وقد أثبتت الأيام فيما بعد أن الاستعمار لن تجدي معه نفعا الوسائل السلمية التي حاول مصالي التظاهر بها من خلال المشاركة في الانتخابات وهو الذي كان ينادي دائما أن السلاح هو اللغة الوحيدة لاسترجاع الحقوق، وأن التساهل معناه الفشل، وغيرها من الشعارات التي أخذت من أدبيات مصالي.

لقد بدا واضحا من خلال قرارات الحركة أن مصالي وبعض مساعديه وأنصاره كان هدفهم الوحيد تمرير مشروعهم القاضي بالمشاركة في الانتخابات، وهكذا بدأت ملامح الانفراد والأبوة والزعامة تتبلور تدريجيا في شخص مصالي الذي أعلنها صراحة بعد بدايات أزمة حركة الانتصار 1949. ومن بين الأساليب التي يرتكز عليها العمل داخل الحركة نذكر:[3]

- النضال السياسي بجميع أشكاله.
- تنظيم الجماهير.

---

1. مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 71/70.
2. مومن العمري ، المرجع السابق، ص 91.
3. مومن العمري ، المرجع السابق، ص 92 ــ 93.

- دعاية نشيطة تؤكد الحقوق المقدمة للأمة الجزائرية وتندد بشدة بجرائم السياسة الإمبريالية ومؤيديها.

وما يمكن قوله بشأن قرارات المؤتمر الأول وهو أنها كانت حلا وسطا لمختلف الاتجاهات والتيارات داخل حركة الانتصار. واستجابة إلى رغبة كل الأطراف إلا أن ما يسجل على هذا المؤتمر أنه كان المحطة الفعلية التي بدأ منها الانقسام داخل الحركة، فقد ظهر اتجاهين جد متناقضين: الأول:ويقوده مصالي الحاج واصطف خلفه مؤيدوا فكرة الانتخابات ومنهم: سعيد عمراني، شوقي مصطفاي وحاج شرشالي. اما الاتجاه الثاني:ويقوده لامين دباغين الذي رفعه المؤتمر إلى مستوى مصالي تقريبا من حيث المسؤولية، واصطف خلفه الموالون للكفاح المسلح ومنهم أحمد بودا ومسعود بوقادوم.

إن هذا الاختلاف في الرأي غرم كونه يبدو بسيطا وموضوعيا ومقبولا في البداية لأن الاختلاف في الأفكار من طبيعة الأمور، إلا أنه سيتخذ شكلا أكثر خطورة في السنوات الموالية ويؤدي في النهاية إلى الانقسام النهائي[1].

وما يمكن قوله عن المؤتمر الأول للحركة أنه سجل محطة مهمة في مسيرة هذه الحركة، سواء على المستوى التنظيمي الداخلي، أو على مستوى القرارات التي صدرت عنه، خاصة تلك المتعلقة بالقرار الخطير والجريء وهو إنشاء المنظمة الخاصة، التي أوكلت لها مهمة الإعداد والتحضير للثورة المسلحة وأسندت قيادتها للمناضل محمد بلوزداد وذلك إرضاء لمجموعة الشباب المتحمس الداعي لمباشرة العمل المسلح، ولقد أخضعت لقانون صارم في تسييرها، كما أنها كانت تحت رقابة الحركة. بالإضافة إلى هذه النشاطات فقد ظلت الحركة حركة شعبية جماهيرية تتحدث باسم الشعب الجزائري، وتستمد منه أساس وجودها ومصدر شرعيتها وأداتها في النضال والكفاح لتحقيق الحرية والاستقلال. وقد عبرت في الكثير من المناسبات عن مواقفها عبر صحافتها ومقالاتها ونداءاتها وجمعياتها، وخاصة تلك الناقدة للسياسة الاستعمارية والتنديد بالجرائم العدوانية والسلوكات القمعية المسلطة على رئيسها ومنضاليها.

لقد حاولت الحركة التصدي بإمكاناتها المتواضعة لتلك الأعمال التعسفية المرتكبة في حق المناضلين، واستعمل في ذلك كل الوسائل الممكنة، ومنها:

4.1.1 الصحافة:

1 محمد حربي، جبهة التحرير الوطني. المصدر السابق، ص 91.

التي سخرتها لتبليغ رسالتها للشعب الجزائري وإعلامه بكل ما يجري على الساحة الوطنية، وحتى في الخارج، من أحداث، وكشف الممارسات الإنسانية للسلطات الاستعمارية في القطر الجزائري[1]. فبالنسبة للصحافة التي ظهرت في عهد حركة الانتصار، فبعضها كان ينشر بطريقة سرية والبعض الآخر بطريقة علنية، ومن الصحف السرية نذكر: صحيفة الأمة الجزائرية وصحيفة صوت الأحرار)؛ أما الصحافة العلنية فهي صحيفة المغرب العربي وصحيفة الجزائر الحرة، صوت الشعب، صحيفة الوطن، صحيفة الشعب الجزائري.

وبعد تأزم الوضع داخل الحركة احتفظ المصاليون بصحيفة الجزائر الحرة كلسان ناطق باسمهم، بينما أسس المركزيون صحيفة الأمة الجزائرية. وإن هذا النشاط الإعلامي الهائل يدل دلالة عميقة على النضال السياسي اليومي والمستمر في مواجهة السياسة الاستعمارية القمعية[2]. إن صحافة الحركة كانت صحافة وطنية حملت هموم المجتمع وواكبت مسيرته تحت ليل الاستعمار الطويل، وكانت لسانه الذي يعبر عن المآسي والآلام والآمال، لقد كانت حقا صحافة الجزائري الذي يرى من خلالها نفسه وواقعه، كما أن هذه الصحافة نصّبت نفسها مدافعا ضد مختلف مظاهر التعسف التي يتعرض لها المواطن عموما والمناضلون خصوصا[3].

4.1 .2.تطورات الأزمة وأثرها على مسار الحركة:

لقد كانت حركة الانتصار حركة وطنية ثورية استقلالية منذ نشأتها، مما جعلها عرضة للضغوط الاستعماري حتى وقوع الأزمة سنة 1953، لأنها تعرف أهدافها وغاياتها المؤدية حتما إلى القضاء على النظام الاستعماري الفرنسي في الجزائر وتدمير قواعده. وكان هذا الضغط أحد الأسباب التي أدت إلى بروز بعض الهزات والأزمات داخل الحركة بطريقة غير مباشرة مع بداية ظهور اتجاه جديد داخلها لم يكن مألوفا لدى مناضليها من قبل خاصة المتشددين، وقبل عرض الأسباب الكاملة التي أدت إلى ظهور أزمة خطيرة داخل الحركة، يجدر أن نشير إلى ثلاث هزات أو أزمات عرفتها وكان لها الأثر الكبير في بداية تصدعها رغم الاحتواء السريع لهذه الأزمات ظاهريا على الأقل، ويمكن ترتيب هذه الأزمات حسب وقوعها تاريخيا على النحو الآتي:

---

1 مومن العمري ، المرجع السابق، ص 94 ـ 95.

2. المرجع نفسه، ص 96.

3. عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 90.

5.1 . الأزمة البربرية1949:

كانت الأزمة البربرية إحدى الأزمات التي مهدت للأزمة الكبرى، والتي تركت آثار عميقة في الحركة[1]، والتي كانت بوادرها الأولى تظهر في أوساط مناضلي حزب الشعب خلال عامي (1947- 1948)، وشكلت إحدى المنعطفات الحاسمة في مسيرتها، خاصة وأنها تتعلق بقضية جد حساسة وهي قضية الجهوية، والهوية في حد ذاتها، وهو ما شكل خطرا ليس فقط على وحدة الحركة بل على أهدافها وبرنامجها ومستقبلها ومستقبل المشروع الوطني الثوري الاستقلالي.

ومن أبرز من تزعم الدعوة البربرية علي عميش وآيت أحمد حسين، وهما تلميذان في ثانوية بن عكنون، وعمار ولد حمودة وعلي بناي وغيرهم[2]، هؤلاء انكبوا على البحث والتنقيب في التاريخ، والماضي البربري معتمدين في معارضهم على (المنظرين اللاتين)، وقد توصلوا في اكتشافهم لهذا الماضي من حيث معاداة العرب، وهذا ما يؤكد أن هذه الأزمة هي من نتائج السياسة الفرنسية فرق تسد، وأن سكان القبائل من أصل أوروبي، وبالضبط من جنس روماني، وحاولوا الاستدلال على ذلك بصفات خلقية بيولوجية[3].

ويعزي البعض أسباب ظهور هذه الأزمة إلى انتخاب رشيد علي يحي[4] لقيادة فدرالية الحركة بفرنسا أثناء مؤتمرها الذي انعقد في شهر نوفمبر 1948، وذلك بدعم من وعلي بناي و عمر ولد حمودة، حيث قام بتقديم دعوات وأطروحات حول الهوية وطبيعة الدولة الجزائرية، كما وظف صحيفة نجم شمال إفريقيا التي وضعها تحت إمرته لبث ونشر أفكاره علانية، والمطالبة بالمساواة بين اللغات والثقافات.

شرع اليساريون في العمل من أجل إنشاء حركة شعبية للبربرية[5]، وأقر أعضاء اللجنة الفدرالية بأغلبية 28 صوت من جملة 32 صوت، استعمال القوة ضد اللجنة المركزية للحزب، ورفض أية فكرة لاعتبار الجزائر عربية إسلامية، حيث صرح رشيد علي يحي منتقدا هذه الفكرة قائلا: "الجزائر ليست عربية ولكنها جزائرية، وإن كان من الضروري

1. محمد حربي، المصدر السابق، ص 62.
2. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 45.
3. عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 111.
4. رشيد علي يحي، واسمه الكامل محند سيد علي المدعو رشيد أحد المتخرجين من الكنيسة النصرانية والذي عرف بمواقفه العدائية من العروبة " الجزائر ليست عربية ..."، ينظر : محمد حربي، جبهة التحرير الأسطورة، المصدر السابق، ص 64.
5. عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 218.

تشكيل اتحاد لجميع المسلمين الجزائريين دون تمييز للجنس العربي أو البربري نحن فوق المشكلة العرقية"[1]

ويرى البعض أن رشيد علي يحي عمل على التغرير ببعض مناضلي حركة الانتصار وناضل من أجل خلق حركة شعبية بربرية، وتطورت إلى أن بلغت من الخطورة إلى درجة أدت إلى تأسيس منظمة داخل حركة الانتصار أواخر 1949 سميت بحزب الشعب القبائلي (Parti du peuple Kabilien)[2].

وقد تحصلت الحركة البربرية على مساندت ودعم من جانب الحزبين الشيوعي الجزائري والفرنسي، وخلاصة هذا الدعم كانت ما يسمى بـ(نظرية البوتقة) التي جاء بها زعيم الحزب الشيوعي الفرنسي موريس توريز (MoriceTorèze)بقوله:" إن الأمة الجزائرية لم تكن موجودة في السابق وهي اليوم في طريق التكوين من العرب والقبائل واليهود والمالطيين والإسبان....والفرنسيين وغيرهم"[3].

بدأت الحركة البربرية تأخذ منعرجا حاسما وخطيرا سواء في الجزائر أو في فرنسا، لاسيما أن فرنسا قد أنشأت قناة إذاعية باللهجة البربرية في هذه السنة بالذات 1948. ويعتبر أول من دق ناقوس الخطر حول هذه القضية هو أحمد بودا في ندوة زدّين) الذي واجه آنذاك معارضة شديدة من قبل حسين آيت أحمد، وعمر ولد حمودة و وعلي بناي[4].

أخذت قيادة حركة الانتصار القضية مأخذ الجد، حيث كلّفت المناضل حسين لحول الذي كان آنذاك أمينا عاما لها بمهمة احتواء هذه الأزمة، والقضاء عليها قبل استفحالها واستحالة التحكم فيها، والذي قام بإرسال وفد كلهم يتكلمون القبائلية على رأس فدرالية الحزب بفرنسا وطلبت من السادة: راجف بلقاسم وسعيد صادق وشوقي مصطفاي أن يقوموا بإعادة تنظيم خلايا الحزب بفرنسا، كما قام كريم بلقاسم من جهته بالقضاء على مفتعلي الحركة البربرية وعلى رأسهم رشيد علي يحي [(5)]، بالإضافة إلى جريدة النجم الإفريقي التي تم إيقافها والتي كانت تصدر باسم الاتحادية[(6)]. وتسببت هذه الإجراءات في

---

1. مومن العمري ، المرجع السابق، ص 206.
2. عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 111.
3. محمد حربي، المصدر السابق، ص 68.
4. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 46.
5. عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 319.
6. محمد حربي، المصدر السابق ص 66.

وقوع عدة صدامات ومواجهات بين أعضاء الوفد وبعض العناصر المتسببة في ظهور الأزمة البربرية، أصيب على إثرها عدة مناضلين بجروح، من بينهم محمد خيضر [1].

كما أصدر الوفد منشورا ندد فيه ببربرية رشيد علي يحي، وقد ردّت عليه بعض التنظيمات الطلابية القبائلية بتجميدها للمساهمات المالية وذلك تحت شعار "عاقبوا علي يحي دون مهاجمة البربر" [2].

أما في الجزائر فقد قامت الحركة أيضا بتوجيه من الأمين العام حسين لحول بمعالجة القضية بحكمة وهدوء، دون أن تصل إلى هياكل الحركة وقواعدها، كما تم إبعاد المناضلين الذي ثبت أن لهم ضلع في القضية وهم وعلي بناي و عمار أوصديق وعمر ولد حمودة. وتم ذلك عندما اكتشفت رسالة موجهة من عمار أوصديق من السجن إلى صديقه (وعلي بناي) وبالتالي تم التعرف على محركي القضية ومفتعليها، وثبت أيضا تورط الحزب الشيوعي الجزائري وتواطئه مع هذه العناصر بالاتفاق والتنسيق مع مناضليه ومنهم الصادق هجرس[3].

أما بالنسبة لحسين آيت أحمد رئيس المنظمة الخاصة، فقد اتهم بهذه القضية وتم استدعاؤه حيث أجرى معه المناضلان أحمد بودا و الحاج محمد شرشالي تحقيقا أنكر فيه التهمة واعتبرها مؤامرة من قيادة الحركة ضد مسؤولي منطقة القبائل، فقررت الحركة عزله من رئاسة المنظمة وتكليف أحمد بن بلة برئاستها[4].

ومهما قيل بشأن هذه القضية التي أثارت الكثير من المتاعب للمناضلين داخل الحركة، وكادت أن تعصف بقواعدها وأجهزتها، باعتبارها قضية تشكك في الهوية الوطنية وتمس الأشخاص مباشرة في الحركة التي أصبح لها رصيدا وطنيا، وشعبيا كتيار ثوري استقلالي، والمؤكد أن الإدارة الاستعمارية لها يد في ظهورها ومحاولة نشرها، وذلك في إطار السياسة الاستعمارية العالمية "فرق تسد".

---

1. محمد حربي المصدر السابق، ص 66.
2. مومن العمري ، المرجع السابق، ص 209.
3. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص47.
4 . عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 319.

61. اكتشاف المنظمة الخاصة (1950):

يعد اكتشاف المنظمة الخاصة أزمة أخرى تضاف إلى أزمات حركة الانتصار خلال الأربعينات من القرن العشرين، وأزمة جديدة في الحركة شكلت هي الأخرى نقطة تحول في مسارها من جهة، والعلاقة بين المناضلين من جهة وإدارة الحركة من جهة أخرى. ويمكن القول أن المؤتمر الثاني هو بداية الأزمة الحقيقية، وبداية أخرى للمواجهة الحقيقية بين اللجنة المركزية المنبثقة عن المؤتمر وبين رئيس الحركة التي انتهت إلى قطيعة في صائفة سنة 1954. ومن النقاط التي شكّلت جزءا من الأزمات السابقة للأزمة الكبرى، حيث أدت إلى انسداد حقيقي وخطير داخل الحركة نذكر[1]:

- **انخراط الشباب الجزائري بكثافة في حركة الانتصار، ومشاركتهم في الحرب العالمية الثانية، واكتسابهم خبرة ووعيا سياسيا، مما عزز التيار المتطرف داخل الحركة والذي ينادي بالكفاح كوسيلة وحيدة لتحقيق الاستقلال والحرية.**
- **تعتبر مجازر 08 ماي 1945 بداية حقيقية للثورة لما أفرزته من ردّات فعل عنيفة في أوساط مناضلي الحركة.**

إن المشاركة في الانتخابات ورغم المبررات لم ترض دعاة الكفاح المسلح، وأصبحت الانتخابات هي هم الحركة الوحيد، وليست وسيلة فقط لضمان وجودها الشرعي، والوصول إلى هدف إنساني ألا وهو تحرير البلاد، حيث تبادر إلى بعض المناضلين أن الحركة تسير في نفق مظلم[2]، وأنها ظلّت طريقها عن مبادئها وركن مسؤولوها إلى الهدوء والراحة بدلا من الصرامة والنضال من أجل الثورة، حيث يصرح أحد المناضلين: "منظمتنا ضعيفة وهي عاجزة عن الاستجابة لمتطلبات الوضع، تكوين المناضلين غير كاف، ليست الميزة الأخلاقية في غاية الجودة وهذا الضعف يصيب القاعدة وكل مراتب الحركة حتى القمة، المتفرغون مدراء لا مناضلون، وقد تم التخلي عن التربية لصالح عمل إداري صرف...إن منظمتنا عاجزة ضمن الشروط الحالية عن قيادة الشعب إلى استقلاله...إنها عاجزة أيضا عن مجابهة الإدارة الاستعمارية...وهذه النواقص جميعا تسأل عنها القيادة"[3].

---

1. مومن العمري، المرجع السابق ، ص 212- 213.
2. مصطفى الأشرف، المصدر السابق، ص 145.
3. محمد حربي، المصدر السابق، ص 77.

ويعتبر اكتشافها مفاجأة كبرى بالنسبة للحركة ومسؤوليها خاصة، فكان موقف الحركة مفاجئا لعناصرها ومناضليها، وبهذا الصدد يمكن تحديد موقفين مختلفين لقيادة الحركة من المنظمة كتنظيم، ومن عناصرها كمناضلين في الحركة[1].

1.6.1. موقف قيادة الحركة من المنظمة الخاصة :

لقد اتخذت قيادة الحركة موقفا صريحا منذ البداية من قضية اكتشاف المنظمة الخاصة، وهو الإنكار التام لها والتظاهر بجهلها، كما طلبت من عناصرها عدم الاعتراف بوجودها والبقاء في السجون وعدم الهروب منها، لأن أي اعتراف بهذه المنظمة معناه تدميرها والقضاء عليها نهائيا. وإثر هذا تم اجتماع ببوزريعة برئاسة مصالي الحاج وكان هناك موقفين[2]:

- إما الاعتراف بها وتحمل المسؤولية.
- إما تنكرها والتبرئة منها.

بدأت المؤامرات تحاك ضد الحركة ومناضليها، الهدف منها تشويهها والحد من نشاطها الشرعي، وقد راجت فكرة المؤامرة التي وجدت فيها الحركة فرصة للتنصل والتهرب من تحمل مسؤولية تكوين المنظمة، حيث طلبت القيادة من جميع المعتقلين عدم الاعتراف بانتمائهم للمنظمة، واعترافهم فقط بانتمائهم للحركة التي ستكلف محامين للدفاع عنهم، وتبرير اعترافاتهم السابقة أنها كانت نتيجة عمليات التعذيب التي مارستها ضدهم السلطات الاستعمارية، وفي نفس الوقت كان عليهم لزاما بالصمت وانتظار تعليمات قيادة الحركة[3].

2.6.1 موقف الحركة من أعضاء المنظمة الخاصة:

لتبرير موقفها من المنظمة الخاصة سعت قيادة الحركة إلى تسخير كل جهودها للدفاع عن المعتقلين، وذلك بتكليف مجموعة من المحامين المناضلين، كما دعمهم بمحامين فرنسيين بالإضافة إلى تطوع عدد كبير من المحامين الفرنسيين، والجزائريين للدفاع عن المعتقلين، هذا على الصعيد القانوني، أما الإعلامي فقد شنت صحافة الحركة حملة واسعة للتنديد بالهجمة الشرسة على الحركة ومناضليها، والتنديد بالقمع المسلط

1. مومن العمري ، المرجع السابق، ص 134 ــ 135.
2. المرجع نفسه، ص 135.
3. المرجع نفسه ، ص 136.

عليهما[1]. وكانت صحيفة الجزائر الحرة كعادتها السباقة إلى ذلك، حيث كتبت في عددها الصادر يوم 24 فيفري 1950مايلي: "لن نسمح لأحد أن يمس خيضر، المساس بخيضر يراد به إصابة حركة الانتصار والشعب الجزائري، والدفاع عن خيضر واجب وطني بتطلب تعبئة كل الطاقات الوطنية..."[2]. كما تلقت قيادة حركة الانتصار العديد من رسائل الاحتجاج، والتضامن من الصحافيين والنقابات المختلفة.

إن هذا الموقف المتعدد الأوجه الذي تبنته قيادة الحركة للدفاع عن مناضليها لم يشفع لها عند عناصر المنظمة، الذين اعتبروا موقفها الرسمي منها خيانيا، وتخليا عن مبدأ متفق عليه وهو الكفاح المسلح، الذي زاد الطين بلة وأوغر في صدور مسؤولي المنظمة ومناضليها على قيادة الحركة، هو ذلك القرار الخطير الذي اتخذته القيادة والمتمثل في حل المنظمة الخاصة رسميا، وذلك في اجتماع لجنتها المركزية في فيفري 1951[3].

وقد جرى أثناء هذا الاجتماع التأكيد على:

- إلقاء مسؤولية كل ما وقع على قيادة الحركة، بتأسيسها لمنظمة ضخمة دون توفير شروط الأمن والوقاية.
- إلقاء المسؤولية أيضا على قيادة أركان المنظمة باتهامها بعدم اليقظة.

وخرج المجتمعون بعد ذلك بقرار حل المنظمة الخاصة رسميا.

لقد كان لهذا القرار وقع الصدمة على مناضلي المنظمة ومسؤوليها، خصوصا وعلى مناضلي الحركة عموما، خاصة بعدما أصبحت العدة تعد لدخول مرحلة المواجهة المسلحة مع المستعمر[4].

كما بدا واضحا أن القيادة تعيش صراعات خطيرة تتمثل في تباين وجهات النظر حول قضايا عديدة، خاصة وأن التركيبة البشرية للقيادة في أجهزة اللجنة المركزية

---

1. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 54.
2. المرجع نفسه، ص 54.
3. مومن العمري ، المرجع السابق، ص 139.
4 عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 35.

والمكتب السياسي بدأت تعرف تغيرات من حيث المستوى الثقافي، حيث عرفت بوضوح بالغ صعود المثقفين إلى القيادة، خاصة في الفترة ما بين(1946 و1953)[1].

تعتبر بداية سنة 1950 بداية لما سمي بالمؤامرة أو قضية المنظمة الخاصة، حيث أصبح بعض الأفراد لا يتقبلون بسهولة ما يصدر إليهم من الزعيم في هذا الوقت، وهذا ما أشار إليه نص الإعلان من تأسيس (اللجنة الثورية للوحدة والعمل) في مارس سنة 1954 بقوله:" نعم هناك خلاف بين رئيس الحركة مصالي الحاج وبين اللجنة المركزية وليس أسباب هذا الخلاف حديثة، بل أيضا نابعة من سياسة الحركة منذ أول مؤتمر عام 1947، وليس من المستبعد أيضا أن تكون اعتبارات شخصية"[2].

3. 6.1. نتائج وآثار اكتشاف المنظمة الخاصة:

على إثر عملية اكتشاف المنظمة السرية[3] وتعرض الحزب لتلك الأعمال العنيفة قررت اللجنة المركزية حل المنظمة السرية، مادامت الظروف لا تسمح بمباشرة أعمالها، وأوصت بأن تعود إلى عملها من جديد قبل بضعة أشهر فقط من بدء الحركة الفعلية، وكان لهذا الإجراء نتائج سلبية وشعور بالجفاء بين زعيم الحزب مصالي الحاج وبين الشبان الذين بذلوا الكثير في سبيل إعداد ذلك الجيش من المدربين، وتلك الخطط التي تقرر بعثها في تحضيرها[4].

ويعتبر ذلك سببا في تأجيل معركة التحرير في تلك الفترة[5]، فسياسة الانتخابات كانت هي الأخرى إحدى محاور الخلاف[6] بين قادة الحركة وقاعدتها، فقد دأب الحزب منذ تكوينه تكوينه على المشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية في حين كان يواصل نشاطه الشرعي

---

1 محمد حربي، المصدر السابق، ص 77.

2 عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830- 1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995، ص 372.

3. أشارت جريدة المنار في سياق حديثها عن قمع السلطات الاستعمارية الفرنسية تجاه الجزائريين، الى ما تعرض له أعضاء المنظمة الخاصة بعد اكتشاف امرها، وكتبت تقول:"وعلى اثر هذا القمع وخصوصا بعد المؤامرة الاستعمارية التي ظهرت في افريل سنة 1950 اعتقل مئات الجزائريين وغوقبوا باثقل العقوبات سجنا وحرمانا من الحقوق المدنية والسياسية، وغرائم مادية". ينظر: جريدة المنار، ع 6، السنة الاولى، في: 30 جويلية 1951.

4. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 128.

5. عباس فرحات، ليل الاستعمار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص 159.

6. مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص 145.

ويطالب بالاستقلال، ورأى المناضلون الشبان من أعضاء الحزب أن اشتراك حزبهم في المجالس الفرنسية التشريعية خيانة ومضيعة للوقت. في حين كان الكهول والمتقدمون في السن منهم يرون عكس ذلك مادامت هناك مكاسب وطنية ولو بسيطة وقصيرة المدى[1].

7.1. المؤتمر الثاني للحركة أفريل 1953:

يعد المؤتمر الثاني لحركة الانتصار من أهم المؤتمرات وأكثرها تأثيرا على مسارها كما أنه يعد المؤتمر الأخير على مستوى الاجتماع داخله، وآخر محطة التقى فيها الإخوة الأعداء لأنه يمثل بداية الخلاف العلني والصراع الدامي بين الفريقين المتموقعين داخل الحركة ومن هنا جاءت أهمية وخطورة هذا المؤتمر بالإضافة إلى القرارات الحاسمة التي صدرت عنه سواءً على المستوى التنظيمي والهيكلي للحركة وطبيعة التركيبة البشرية التي انتخبت علىهرم قيادتها أو على مستوى تحديد المسؤوليات وصلاحيات رئيسها مصالي الحاج، وهو ما اعتبر سابقة خطيرة في تاريخها بالنسبة للرئيس ولبعض أنصاره المتعصبين له، والذين كانوا يرون فيه الزعيم الأبدي الذي لا ينافس بل ولا يجوز أن يكون محل جدل أو نقاش، من حيث مسؤوليته السياسية والروحية على الحركة، ومناضلها، وهو ممثل الشعب الجزائري بدون منازع رغم أن قضية تحديد المسؤوليات داخل أجهزة الحركة وكذلك قضية الرئاسة مدى الحياة قد نوقشت قبل هذا التاريخ[2]. إذ كانت من أهم نقاط جدول أعمال دورة لجنتها المركزية في شهر ماس 1950، حيث أشار تقرير تلك الدورة إلى مسألة تحديد سلطات رئيس الحركة ورفض صيغة الرئاسة مدى الحياة، إضافة إلى حق النقض وذلك رغم التباين الكبير الذي ساد أشغال الدورة حول هذه المسائل الحساسة، التي أجل البث والحسم فيها إلى وقت لاحق[3]. والحقيقة أن هذا المؤتمر قد أخرج هذه المسائل إلى النور بعد أن كانت تدور بين عدد محدود معين من مناضلي قيادة الحركة وداخل لجنتها المركزية وهو ما عجل بظهور الخلاف إلى السطح، وبداية مرحلة من أخطر المراحل في تاريخ الحركة[4].

اما فيما يخص موعد انعقاد المؤتمر، فقد جرى تاجيل المؤتمر اكثر من مرة لاسباب متفاوتة، حتى تم الاتفاق على ان ينعقد خلال الفترة مابين 4-6 من شهر أفريل 1953 ،

---

1. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 128.

2. جريدة المنار، ع 19، في: 28 مارس1952.

3.Mohamed Harbi،La Guerre commence -enAlgérie، Ed Complexe،Bruxelles، 1984 ، P .40

4. مومن العمري ، المرجع السابق، ص 194

وذلك مقر الحركة بساحة شارتر (Charter)في مدينة الجزائر[1]. وكانت اجواء المؤتمر مشحون بالتوتر وانعدام الثقة، وظهر ذلك واضحا على وجوه المجتمعين من خلال الترسبات السابقة والخلافات في الآراء ومشكلة اكتشاف المنظمة الخاصة، وموقف القيادة السلبي من مناضليها بالإضافة إلى المواقف والتوجهات التي سبقت انعقاد المؤتمر الثاني بين مصالي الحاج من جهة، وأعضاء اللجنة المركزية من جهة أخرى[2]. وكان المشرفين على المؤتمر قد منعوا أعضاء المنظمة الخاصة من حضور جلسات المؤتمر، ومن الذين منعوا نذكر: محمد العربي بن مهيدي الذي أجبر على إرسال رمضان بن عبد المالك مكانه، أما بالنسبة لمصطفى بن بولعيد ورغم صفته كعضو باللجنة المركزية فإنه لا يستطيع الإدلاء بأي شيء[3]. وركزت أعمال المؤتمر على مناقشة القضايا الأساسية الاتية[4]:

- قضية التحالفات داخليا وخارجيا
- التكفل بمصالح الطبقة البرجوازية
- البحث عن مساندة لدى الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية
- قضية المنظمة الخاصة العسكرية والتي طرحت بشكل سري وخاص، وقد سبقت الإشارة إلى ما قرر بشأنها.
- قضايا تنظيمية خاصة بأجهزة الحركة ومسؤوليها.

ولقد أثارت القضية المتعلقة بالبحث عن مساندة لدى الدول الغربية جدلا واسعا، حيث لم تلق إجماعا داخل المؤتمر، فمنهم من أيدها ومنهم من عارضها[5]، وقد طرحت أثناء أشغال المؤتمر الثاني عدة تساؤلات جوهرية وجدية وهامة منها:

- ما هي وسائل تحرير الجزائر؟
- ما هي المبادئ التي تبنى عليها الدولة الجزائرية المستقلة؟

وإذا كانت هذه الأسئلة قد طرحت بهدف إيجاد إجابات شافية ترضي مناضلي الحركة، فإن القضايا التي طرحت لم تجد الحلول الكافية والمقنعة علما بأن المؤتمر عالج

1. مومن العمري، المرجع السابق، ص 195.
2. عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 366.
3. مومن العمري ، المرجع السابق، ص 195 ــ 196.
4. جيلالي صاري، محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ...، المصدر السابق، ص 103.
5. المصدر نفسه، ص 103.

حتى القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وأصدر بشأنها اقتراحات وحلول، كقضية الإصلاح الزراعي والتصنيع وهو ما تضمنه نص اللائحة العامة لأشغال المؤتمر[1].

إلا أن القضية الحساسة والخطيرة التي شكلت بداية الأزمة الفعلية بين رئيس الحركة وأعضاء اللجنة المركزية الجدد تمثلت في نقطتين أساسيتين هما:

النقطة الأولى: وتتمثل في القرار الخطير الذي اتخذه المؤتمر والقاضي بتحديد صلاحيات الرئيس وإدخال نوع من الديمقراطية والشورى داخل قيادة الحركة، واعتماد ما يعرف بمبدأ القرار للأغلبية، وستكون هذه النقطة القنبلة المفجرة للحركة عندما يصر رئيسها على رفض هذا القرار، ويطالب لاحقا بمنحه الصلاحيات المطلقة والتفويض التام لتسيير شؤون الحركة تسييرا فرديا، وعلى الجميع الطاعة والانصياع[2].

النقطة الثانية: وتتمثل في القرار الثاني المتخذ بالأغلبية والقاضي بإبعاد أهم مساعدي مصالي الحاج وأقرب مقربيه عن عضوية المكتب السياسي، وهما أحمد مزغنة ومولاي مرباح وانتخاب بن خدة بن يوسف أمينا عاما للحركة، مع اختيار كل من حسين لحول وعبد الرحمن كيوان مساعدين له[3].

لقد كانت هذه القرارات رغم طابعها الانتخابي الجماعي ذات تأثير كبير على مصالي الحاج، وكانت بمثابة صدمة عنيفة لم يكن ينتظرها، نزلت عليه كالصاعقة جعلته يفقد صوابه واعتبر كل ذلك بمثابة انقلاب حقيق ضد شخصه، ومؤامرة حاك خيوطها في الخفاء أعضاء اللجنة المركزية لإقصائه وتهميشه، وكان ذلك بالنسبة له تجاوزا للخط الأحمر من قبل أعضاء هذه اللجنة. لقد شعر مصالي الحاج بأن مكانته قد اهتزت وأنه أصبح معزولا خاصة بعد إبعاد أهم مساعديه وأقرب مستشاريه.

ورغم أن العلاقات بين رئيس الحركة والأمين العام الجديد بن خدة بن يوسف بدت ظاهريا عادية، وذلك أثناء اللقاءين اللذين تما بين الرجلين في شهر جويلية وأوت سنة 1953 في منفاه (بنيورNiort) والخاص بعرض نتائج المؤتمر الثاني وقراراته، بالإضافة إلى قضية تسوية مشكلات البرامج وتنصيب المسؤولين رسميا من قبل رئيس الحركة، إلا أن الواقع أثبت بعد فترة قصيرة أن مصالي الحاج لم يكن موافقا البتة على تلك القرارات،

1.مومن العمري ، المرجع السابق، ص 197.
2. عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، المصدر السابق، ص 376.
3. مومن العمري ، المرجع السابق، ص 198.

وأعلن عن رفضها جملة وتفصيلا وذلك من خلال المذكرة التي أرسلها في شهر سبتمبر 1953، إذ كشف مصالي الحاج من خلال هذه المذكرة عن موقفه الحقيق من نتائج المؤتمر الثاني وقراراته، وانتقد بشدة ما سماه ب سياسة الإصلاح التي انتهجتها القيادة الجديدة وطالب صراحة بتفويض كامل السلطات. وكان موقف اللجنة المركزية معاكسا تمام لرغبة مصالي الحاج، إذ أعلنت رسميا عن تنصيب بن خدة بن يوسف أمينا عام للحركة، وكذلك تنصيب المكتب السياسي، كما أعلنت عن رفضها المطلق لمطلب مصالي الحاج المتمثل في منحه تفويضا كاملا للصلاحيات[1].

لكن هذا المطلب بقي بين أخذ ورد، كما بقي الصراع بين الطرفين قائما إلى غاية الانقسام النهائي والتام بانعقاد مؤتمري الطرفين في صائفة سنة 1954، وعلى كل حال فإن المؤتمر شكل محطة هامة جدا من حيث تطورها والمستجدات التي طرأت عليها، بسبب ما ترتب عنه من قرارات حاسمة وخطيرة، وكذلك المواقف المتخذة إزاء العديد من القضايا المطروحة على الساحة السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والمذهبية الملخصة في اللائحة الختامية التي تبناها المؤتمر ومما جاء فيها: " أن الحركة تحت عوامل داخلية وخارجية قد عرفت تطورات وتقلبات فقلة الكفاءات من أنواع مختلفة تجلب النظر، إذ دعت إلى المسارعة بمعالجتها حتى يمكن للحركة أن ترتقي إلى مستوى الحالة العامة الحاضرة وأن تتقدم بنجاح إلى الكفاح، ومن جهة أخرى فنظرا إلى الحاجة إلى التحديد والتدقيق لمواجهة القضايا التي تعترض الكفاح الحالي والجزائر مستقلة، كان من المحتوم تحديد سياسة عامة... على ضوء تحليل السياسة التي تتعاطاها فرنسا ضد الجزائر"[2].

لقد تضمنت اللائحة الختامية التي تبناها المؤتمر نقدا موضوعيا لوضعية الحركة وحالتها الراهنة والتناقضات الموجودة بداخلها، وانعدام التنظيم مع الإشارة إلى كثير من النقائص الواجب معالجتها والقضاء عليها، ونستنتج من خلالها أن المؤتمرين كانوا يهدفون للخروج بالحركة من تلك الدائرة المغلقة التي كانت تدور فيها، وجعلها حركة طلائعية قوية تضطلع بمهامها التي نذرت نفسها لها خاصة وأنها تمثل الحركة الوطنية في الجزائر، التي بنيت عليه آمال وأحلام جميع الوطنيين، كما نلاحظ الصراحة والجرأة التي طبعت صياغة ومناقشة تلك القضايا الحساسة التي تعترض سبيل الحركة سواءً الداخلية أو الخارجية منها. وإن هذه المحاولة التصحيحية لأوضاع الحركة خاصة قضية الإطارات والاختصاص في المهام والعلاقات الداخلية والخارجية هي التي ستثير حفيظة أولئك الذين يرغبون في

1. مومن العمري ، المرجع السابق، ص 199- 200.
2. المرجع نفسه ، ص 200.

إبقاء الحركة هيكلا جامدا بلا روح. وقد أشارت اللائحة الختامية بصراحة إلى أن الحركة بوضعيتها تلك ستتجاوزها الأحداث في يوم ما، وكان ذلك تنبأ سابقا لأوانه أثبتت الأيام فيما بعد صحته، وستكون كذلك إحدى الأسباب العميقة والجوهرية التي تحدث تلك الأزمة العنيفة داخل قيادة الحركة، والتي ساهمت فيها أزمات فرعية تراكمت وترسبت أحداثها لتؤدي في النهاية إلى الانقسام النهائي لها[1].

8.1 . عودة الاتجاه الثوري وانتصار فكرة العمل المسلح:

عرفت الحركة الوطنية ذاتها صراعات متعددة دخلت من جرائها في متاهات مظلمة كادت أن تعصف بالجهود المخلصة التي ظلت تعمل وتناضل منذ الأربعينات في ظروف صعبة للغاية، كما حاول العدو توسيع حدة الخلاف بين أبناء الوطن من أجل إجهاض المد الثوري الذي بدأ يشكل مصدر خطر على تواجده في بلادنا، لكن إرادة الكفاح والرغبة في تفجير الثورة المسلحة كانت أقوى لدى ثلة من الوطنيين ومن ورائهم مناضلي الحركة من دعاة الكفاح المسلح الذين انتصروا في النهاية ليعلنوا للشعب والعالم عن قيام ثورة التحرير في الجزائر لم تكن كسابقاتها، بل كانت ثورة شاملة استطاعت الاستفادة من رصيد مناضليها، وكذا إمكانيات الشعب الذي لم يتأخر في دعمها، بحيث شكل وقودها طيلة سبع سنوات ونصف تحت قيادة جبهة التحرير الوطني رائدة الكفاح الوطني بدون منازع[2].

وكانت فكرة الكفاح المسلح تراود الجميع، وقد اشار محمود بوزوزو في مقال الافتتاحي لجريدة المنار في عددها (9) للسنة الثانية بتاريخ 15 اوت 1952، بكل وضح الى حاجة المرحلة لجبهة تحريرية، حينما كتب يقول:"فنحن بحاجة الى جبهة تحريرية تمثل ارادة الامة الحقيقية قادرة على اثارة الحماس الذي يخلق الظروف الموجبة لمراجعة العلاقة بين الامة الفرنسية والامة الجزائرية على ضوء المواثيق الدولية والتقاليد الديمقراطية المقرة حق تقرير مصيرها بيدها ". وهذا الكلام يظهر مدى عمق ودقة قراءة بوزوزو لواقع الحركة الوطنية الجزائرية خلال هذه المرحلة وتنبه بامكانية اندلاع ثورة مسلحة ضد الاحتلال الفرنسي.

1.مومن العمري ، المرجع السابق، ص 200.

2.المرجع نفسه، ص 301.

2. تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها:

أصبحت مسالة الوحدة والاتحاد غاية جميع الأحزاب الجزائرية بعد الحرب العالمية-على الرغم من اختلاف مشاربها وتوجهاتها- الثانية، وغايتها من ذلك مواجهة قمع السلطات الاستعمارية الفرنسية. وقد تضافرت عدة عوامل جعلتها تسعى وزاء تحقيق تحالف سياسي، ابرزها فشلها في إيصال ممثليها الى المجالس النيابية رغم الدعم الجماهيري لها، فضلا عن اكتشاف خلايا المنظمة السرية وما رافق ذلك من اعتقالات وقمع ، الى جانب تنامي الخلافات الداخلية في صفوف الاحزاب، ولاسيما حركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية، وهي الحركة الأكثر تأثيرا على الساحة السياسية[1].

وكانت جريدة المنار- مثل باقي الجرائد المزامنة لها- قد نشرت نداء اللجنة التأسيسية التي دعت الى عقد اجتماع من اجل تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها). وكان البيان الذي أصدره ممثلو: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري، على صدر صفحتها الرئيسة[2]. وقد اشار محمود بوزوزو في مقال افتتاحي، الذي حمل عنوان(بارقة امل: خطوة كبيرة في سبيل تحقيق الاتحاد القومي)، قائلا: "انها بشرى تشرح الصدور وتنعش الامال، وتقوي التفاؤل بمستقبل هذا الوطن"[3]. ثم اضاف قائلا:"بشرى تبين أن قادة الحركة العامة التحريرية في الجزائر يعرفون كيف يستغلون دورس التاريخ، وكيف يحيكون من حبال الاستعمار شباكا للقضاء عليه"[4].

وعندما بدأت المشاورات بين التشكيلات المختلفة للحركة الوطنية الجزائرية من خلال الاجتماع الذي ضم ممثلين عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري، وكان المجتمعون قد استنكروا أساليب الضغط والتزوير التي استعملها رجال السلطة اتجاهنا خيب القسم الثاني، والتي اعتبروها خرق القانون، لاسيما في الانتخابات التشريعية التي جرت في الاول من جوان سنة 1951ويستنكرون أساليب التعذيب البوليسية المستعملة ضد وطنيين جزائريين لانتزاع (اعترافات) منهم تبرير للحكم عليهم

1. عبد الحميد عومري، الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، ع 2، مج 21، ديسمبر 2020، باتنة، ص 204-207.
2. جريدة المنار، ع6، في: 30 جويلية 1951.
3. المصدر نفسه.
4. المصدر نفسه.

بالعقاب[1] . وكان أهم ما تمخض عن الاجتماعات التمهيدية تشكيل لجنة برئاسة الشيخ العربي التبسي كلفت بمهمة العمل على وضع أسس (الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها)، وضمت كل من: الشيخ العربي التبسي والشيخ محمد خير الدين من جمعية العلماء المسلمين؛, الدكتور أحمد فرنسيس والمحامي قدور ساطور من عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري؛ الى جانب أحمد مزغنة ومصطفى فروخي من حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ وكذلك بول كاباليرو(Paul Caballero)وأحمد محمودي من الحزب الشيوعي[2].

انعقد الاجتماع التأسيسي للجنة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها في يوم الأحد 5 أوت سنة 1951بقاعة سينما (دنيازاد) بمدينة الجزائر، وكانت الاستجابة واسعة لدعوة اللجنة التأسيسية حيث حضره عدد كبير من الجزائريين أقبلوا من سائر أنحاء القطر، وجلّهم من المسئولين عن الحركات الديمقراطية في المدن والقرى المختلفة، وحضر الاجتماع بعض النسوة، وقد اكتظت القاعة بالحاضرين[3]. وكتب محمود بوزوزو مقالا افتتاحيا، حمل عنوان(مرحبا بالفجر الصادق)في جريدة المنار رحب بتشكيل الجبهة الجزائرية، وكتب يقول:"من المتفائل؟، وما دواعي التفائل؟...المتفائل هو كل طامح الى عهد نود فيه الحرية يتمتع بها كل انسان فلا تكون وقفا على قوم ولا على عنصر خاص ولا على طبقة معينة بل تكون حقا مشاعا للجميع "[4]. واضاف قائلا:"المتشائم هم الخونة المجرمون الذين القوا بضمائرهم في الاسواق الاستعمارية يبيعونها بأبخس الاثمان"[5].

كما نشرت جريدة المنار تحقيقا صحيفا مسهب حمل عنوان(الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها: مولود جديد في حاجة الى عناية)، وركز هذا التحقيق الصحفي على استنكار المجتمعين للسياسات الاستعمارية التي تحاول النيل من حرية الجزائريين، وكتبت تقول:"استنكار السياسة الاستعمارية القائمة على دوس الحرية وقمع النزعة التحريرية وهدم مبادئ الديمقراطية واحتقار المطامح الشعبية، والاعتقالات الجبرية واهانة الإرادة الشعبية"[6]. وكذلك اشار التحقيق الصحفي الى الاهداف التي سوف

---

1 . محمد بوشنافي، الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها من خلال جريدة المنار الجزائرية، مجلة عصور جديدة، ع 21-22، ماي 2016، وهران، ص 310-311.

2. المرجع نفسه، ص 311؛ عبد الحميد عومري، المرجع السابق، ص 210.

3. جريدة المنار، العدد 7 ، في: 19 أوت1952.

4. المصدر نفسه.

5. المصدر نفسه.

6. المصدر نفسه.

سوف تسعى اللا تحقيقها الجبهة واهميتها في في المنازلة بين القوى الوطنية والسلطات الاستعمارية، والاهداف هي[1]:

- إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 17جوان سنة 1951، واستعادت نتائجها لأشخاص لا يمثلون الجزائريين ولاينالون مساندتهم، أي موظفو الإدارة الفرنسية
- احترام حرية الانتخاب في القسم الثاني
- احترام الحريات الأساسية :حريةالتعبير، والفكر، والصحافة والاجتماع .
- محاربة كل أشكال القمع لتحرير المعتقلين السياسيين ولإبطال التدابير الاستثنائية المطبقة على مصالي الحاج.

وفي تحقيق اخرحمل عنوان (يوم مشهود في تاريخ النضال التحريري) نشرت في العدد 7 في يوم 30 جويلية 1951، اشارت فيه الى عملية تشكيل هياكل الجبهة وتحديد اليات عملها، وضم المجلس الاداري ثلاثين عضوا، حيث وزعوا على التشكيلات السياسية المنخرطة في الجبهة، ستة أعضاء لكل تشكيلة وستة يمثلون المستقلين، وهم[2]:

- ممثلو جمعية العلماء :الشيخ العربي التبسي، الشيخ محمد خير الدين، السيد أحمد بوشمال، السيد جمال سفينجة، السيد حدود الطاهر عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية:السيدأحمد مزغنة، السيد عمر محبوب، الأستاذ عبد الرحمن كيوان، السيد صالح معيزة، السيد سويح الهواري، السيد المستيري
- ممثلو الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: أحمد بومنجل، الأستاذ قدور ساطور، الأستاذ الحاج سعيد شريف، الدكتور أحمد فرنسيس، السيد مزيان محمد، الأستاذ عبد الحميد بن سالم .
- ممثلو الحزب الشيوعي الجزائري : السيد بول كاباليرو، السيد أحمد محمودي، السيد كوش يونس، السيد أحمد بن خلاف، الدكتور كامي لاريبر، السيد عبد الحميد بو الضياف
- ممثلو الشخصيات المستقلة : الجنرال توبيز، الأستاذ دوميرق، الأستاذ أحمد توفيق المدني، الأستاذ مندوز غيابيا، الأستاذ العربي رولة غيابيا، السيد محمد الأبلق.

---

1. جريدة المنار، العدد 7 ، في: 19 أوت1952.
2. المرجع نفسه.

وتشكل المكتب الدائم للجبهة من عشرة أعضائهم: الشيخ العربي التبسي، الشيخ محمد خير الدين، أحمد مزغنة، عبد الرحمن كيوان، أحمد بومنجل، الأستاذ قدور ساطور، الأستاذ أحمد توفيق المدني، الأستاذ مندوز(غيابيا)،بول كاباليرو، الكوش يونس وإذا تطرقنا إلى برنامج العمل الذي أقره المجتمعون نلاحظ أنّه يؤكد على العمل الجماعي وأن اتخاذ القرارات للأعضاء يجب ألا يتم خارج الجبهة، إلى جانب نشر أفكارها ومبادئها على أوسع نطاق داخل البلاد وخارجها، فهذا البرنامج يتكون من سبع نقاط نحددها كمايلي[1]:

- عدم تحمل الجبهة لأي عملأ وإجراء يتخذه أحدأ طرافها دون علمها
- مسؤولية أعضاء اللجان الفرعية أمام اللجنة الإدارية للجبهة
- عقد فروع الجبهة لاجتماعات بمختلف أرجاء الجزائر هم توحيد الخطاب الموجة إلى السلطات الشروع في حملة صحفية مباشرة بعد انهاء الاجتماع.
- يقوم المكتب الدائم للجبهة بتوزيع لوائح احتجاجية على اللجان والهيئات ومناضلي الأحزاب والشخصيات بغرض إمضائها.
- توجيه مذكرة من قبل المكتب الدائم إلى المنظمات الدولية تبين أهداف الجبهة .
- إرسال وفد عن الجبهة إلى فرنسا للقيام بحملة دعائية عن طريق عقد ندوات صحافية والاتصال بالأحزاب والشخصيات والمنظمات الديمقراطية الفرنسية وكذا أعضاء البرلمان،

تابعت جريدة المنار نشاطات الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها بشكل مكثف ، وكاد عددها الثامن ان يكون مخصص بالكامل في تغطية اجبار الجبهة ، ففي المقال الافتتاحي الذي حمل عنوان(الجبهة الجزائرية حجة على أن الاستعمار عدو الديمقراطية : اين انصار الديمقراطية) هاجم من خلالها محمد بوزوز الهيمنة الاستعمارية ودعا الشرفاء من الفرنسيين للوقوف الى جانب هذه الجبهة التي تحمل غايات نبيلة وفي مقدمتها انها :"ضربة قاسية للسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائروتكذيب علني صريح للدعاية الفرنسية الرسمية خارج الجزائر"[2]، واضاف يقول"فان هذا الحادث العظيم سيحمل النزهاء من الفرنسيين الحريصين على سمعة امتهم وعظمتها على التفكير

1. جريدة المنار، العدد 7 ، في : 30 جويلية 1951.
2. المصدر نفسه، العدد 8 ، في : 31 اوت 1951.

في الاسباب التي اوجدته وفي العواقب التي تتبعه، وعلى التامل في الحل المعقول لتلافي سوء العواقب"[1].

كما تابعت جريدة المنار موقف الجبهة من الأحداث التي عرفتها منطقة الأوراس، وارسالها وفدا الى هناك، ضم كل من: العربي دماغ العتروس، رضا حوحو، البشير بن غزال التاجر، عبد الرحمن أبو الضياف والعمراني العيد، وهم من سكان المنطقة، كلفوا بالتحقيق في القضية، فبقي الوفد أكثر من أسبوع في المنطقة وتمكن ما بين 11و 14أوت سنة 1951من زيارة معظم المناطق والقرى. كما اتصل بالسلطات المحلية لتقصي الحقائق، ثم حرر تقريرا مفصلا عن حيثيات القضية والتي أرجعها إلى انتخابات17جوان سنة 1951وما شابها من قمع وتزوير، خاصة تلك الاستفزازات التي بادر بها بعض القياد بإجبارهم السكان على انتخاب مرشحي الإدارة، فنتج عن ذلك تبادل للسب والشتم، ومما زاد الأمر تعقيدا قيام قايد دوار كيمل بضرب الناخبين الذين دافعوا عن أنفسهم، فاتّهم سكان هذا الدوار بتلقي الأوامر السياسية من العصاة المتواجدون في الجبال للتصويت على مرشحي حزب تقدمي أي حركة انتصار الحريات الديمقراطية-، وبعد انقضاء الانتخابات تعرض سكان قرى ودوائر المنطقة لشتى أنواع التعذيب بتهمة التعاون مع هؤلاء العصاة[2]

كما ابرزت جريدة المنار تضامن الجبهة الجزائرية مع كفاح الشعب التونسي، بعد الإجراءات القمعية التي لجأت إليها سلطات الحماية الفرنسية ورفضه المطالب التي قدمها الشعب التونسي عن طريق زعمائه الذين تعرضوا للاعتقا. وابرزت الجريد ة التحرك السياسي للجبهة عندما ارسلت رسالة إلى المجلس الوطني الفرنسي ومجلس الوزراء ووزير الخارجية، وتضمنت احتجاجا شديدا على ما قامت به فرنسا في حق الوطنيين التونسيين وطالبت بإطلاق سراحهم.[3]

وعلى ما يبدو، ان طبيعة الاخبار التي تضمنها العدد (8) الصادر في يوم 31 اوت 1951، في مهاجمة السلطات الاستعمارية الفرنسية وتعريتها نتيجة سياساتها الجائرة وكبحها للحريات، فضلا عن تغطيتها لاخبار وانشطة الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، قد دفع السلطات الاستعمارية الى ايقاف صدور الجريدة قرابة الشهر. ولكن هذا لم يثني الجريدة عن سياستها القائمة على اساس دعم القضايا الوطنية في مواجهة السلطات الاستعمارية، ففي عددها رقم (9) الذي صدر في يوم 5 اكتوبر 1951، تابعت

1. جريدة المنار، العدد 8 ، في : 31 اوت 1951.
2 المصدر نفسه.
3 المصدر نفسه.

المنار نشر اخبار وموقف قيادة الجبهة من العديد من الاحداث ، ولاسيما موقفها من الانتخابات التي ستجري بعد ايام ، حيث اشارت الجريدة الى رفضها المشاركة فيها، لانها تمس مصالح الشعب العليا [1].

يرى البعض أن ، ولم يكتب لـ(الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها) أن تعيش طويلا، وكان وراء ذلك العديد من الأسباب والظروف من أهمّها: عدم التزام الأحزاب المنضوية تحتها بمبادئها،[2]، في حين يرجع البعض الآخر هذا الفشل إلى التركيبة البشرية لأعضاء الجبهة، فمناضلي الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء كانوا يميلون إلى الإصلاح لأنّهم ينتمون إلى البرجوازية التي تخوفت أن"يقلب الشعب المراتب(الطبقات) الاجتماعية رأسا على عقب"، في حين أن المصاليين كانوا من نشأة عمالية – بروليتالية- مما يفسر فكرهم الثوري والراديكالي[3]

وكانت انتخابات 7و 12 أكتوبر 1951التي سبق التطرق إليها، بداية لنهيار هذا الاتفاق، لما قررت كتنظيمات الجبهة مقاطعتها باستثناء الحزب الشيوعي الجزائري الذي قرر المشاركة فيها، فكان لذلك أثرها السلبي على انسجام واتفاق كل الأعضاء، يقول السيد توفيق المدني في هذه القضية:" حدث ما لم يكن في الحسبان، لقد قررت الإدارة العليا للحزب ا(شيوعي المشاركة، لا لكي تنال أصوات أو تفوز بعدد من النواب، إنما لكي تُسمع صوتها للشعب وتقول له كلمتها الصريحة أثناء الانتخابات، فساءت الصلات بيننا، واستاء حزب البيان من ذلك، فسل خيوطه من الجبهة، وانسحب، وبانسحابه لم تبق جبهة، فقد ت تجانسها، فلم يبق منها إلا مجموعة من الأوراق، ودفتر محاضر جلسات لا أزال محتفظا به، بصفتي أمينها العام"[4].

نستنتج مما سبق أن الجبهة تأسست استجابة لطموحات وآمال الجماهير الشعبية، غير أن مؤسسوها لم يحددوا برنامجا واضحا ودقيقا مما جعلها تفشل في تحقيق هذه الطموحات[5]. ويعلق عبد الرحمن كيوان على هذه المسالة، قائلا:"لم تستجب الجبهة الجزائرية للطموحات العميقة للشعب، ولم تعرف كيف تتحول إلى منظمة كفاح فعالة

---

1. جريدة المنار، العدد 9، في : 5 اكتوبر 1951.

2.علي كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946- 1962، ط2، دار القصبة، الجزائر، 2011، ص71؛ عبد الحميد عومري، المرجع السابق، ص 213-214.

3.أمين شريط أمين، المرجع السابق، ص65.

4.أحمد توفيق المدني ، المصدر السابق، ص60.

5.عبد الحميد عومري، المرجع السابق، ص 214-215.

ضد الاستعمار، ولم تكن في مستوى الأحداث التي هزت منطقة المغرب آنذاك"[1]. وهذ يظهر ان الجماهير التي التفت حولها في البداية ، سرعان ماأصابها الإحباط وخيبة الأمل لما دبت الخلافات والصراع بين مكوناتها، وعجزت على تحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها[2]. ولكننا لم نجد أي تعليق للجريدة على تلاشي (الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها)، وقد تبدو خيبة الأمل والإحباط سببا في إحجامها عن ذلك سبب هذا الفشل.

3. تدويل القضية الجزائرية في منظور جريدة المنار:

عندما أخذت قضايا التحرر في المنطقة المغاربية تحظى باهتمام ودعم الدول العربية المشارقية، كما هو الحال بالنسبة للنضال التونسي من اجل الاستقلال وإنهاء الحماية الفرنسية على البلاد، وكذلك تطورات الحراك الوطني المغربي من اجل إنهاء الحماية الفرنسية. وفي هذا كتبت جريدة المنار تقول:"أن الجهود التي ما انفكت تبذلها الكتلة العربية الاسيوية منذ بضعة شهور في سبيل إحقاق الحق وإزهاق الباطل بدأت توتي آكلها . فهاهي القضية التونسية تدرج في الجدول النهائي لاعمال هيئة الامم بالرغم من المناورات التي قام بها السلك الدبلوماسي الفرنسي سرا وعلنا بمختلف عواصم الدول الأوربية والأمريكية "[3].

وطرحت جريدة المنار تساؤلا بخصوص تدويل القضية الجزائرية. وجاء ذلك في مقال لها حمل عنوان (يجب ان تخرج القضية الجزائرية إلى الميدان العالمي) ، وكتبت تقول:" يتساءل الناس لماذا لم ترفع قضية الجزائر الى هيئة الأمم المتحدة، ولهذا التساؤل معناه. فالقضية الجزائرية يجب ان تخرج الى الميدان العالمي، ولكن هذا لا يتأتى الا باجتماع كلمة الأحزاب على اختلاف معتقداتها وألوانها ولغاتها وتباين حالاتها "[4]. ومن خلال ما سبق، نجد ان الجريدة كانت تدعو الأحزاب الجزائرية الى نبذ الخلافات والتوحد خلف غاية واحدة، لأنها حينذاك سوف تجد المساندة والترحيب من جانب الدول العربية، التي سبق لها ان ساندت الموقف التونسي والمغربية.

وقد طرحت جريدة المنار انشغالات الجزائريين في اتجاه اهمية طرح القضية الجزائرية في المحافل الدولية، وكتبت تقول:"نعم جميع الجزائريين يتسالون اليوم في كل

---

1. نقلا عن: أحمد مهساس ، المرجع السابق، ص335.
2. محمد بوشنافي، المرجع السابق، ص 320؛ عبد الحميد عومري، المرجع السابق، ص 215.
3. جريدة المنار، ع 10، السنة الاولى، في: 24 اكتوبر 1952.
4. المرجع نفسه.

مكان وفي جميع الاوساط لماذا لا تحذو القضية الجزائرية حذو القضيتين التونسية والمراكشية،"[1]. وقد ربطت جريدة المنار هذا التساؤل بمسالة الترابط الوثيق بين طموحات شعوب المغرب العربي، عندما كتبت تقول:"وهذا التساؤل يعبر عن التجاوب العميق بين الشعوب المغاربية وعن مقدار تاثير الأحوال السياسية في كل قطر مغربي بما يجري في القطرين الآخرين من أحداث ويعبر ايضا عن رغبة الشعوب المغربية في ربط مصائرها ببعضها وتوحيد كفاحها توحيدا تمليه المصلحة المشتركة والملابسات الدولية الراهنة"[2].

وأشارت جريدة المنار إلى وجود عوامل تحول دون الوصول الى مرحلة التدويل، أولهما: الاستعمار الفرنسي، وفي هذا تقول:"نعلم ان القضية الجزائرية ليس من السهولة بحيث يظن كثير من المتسائلين ولكن الخروج بالقضية الجزائرية إلى الميدان العالمي أمر لازم لنجاحها. والاستعمار يعرف ذلك ولهذا نرى الصحف الاستعمارية تتعمد السكوت عن القضية الجزائرية في هذه . ونرى الإدارة الاستعمارية ناشطة من جهتها في إخماد الحركات وخنق الحريات "[3]، وثانيهما: كسل الأحزاب الجزائرية في تحمل مسؤولياتها، وكتبت تقول:"نرى أن الأحزاب الجزائرية تغط في نومها ونرى الجبهة الجزائرية التي كنا نأمل أن تزدهر وتتسع أهدافها تنقلب إلى (هدنة) لا يتخاصم فيها الأحزاب و تتعاون "[4].

وفي مناسبة اخرى، نشرت جريدة المنار خبرا حول موضوع تدويل القضية الجزائرية، وذلك نقلا عن جريدة الدعوة المصرية، وتلخص الخبر في طلب مندوب الجزائر في الجامعة العربية من مجلس الجامعة العربية بالعمل على اثارة القضية الجزائرية في الامم المتحدة اسوة بقضيتي تونس والمغرب الاقصى، وبالفعل اوصت جامعة الدول العربية بعرض القضية في اروقة الامم المتحدة. وكتبت جريدة المنار تقول:"وعلى الامة الجزائرية ان توحد كفتها في الداخل والخارج وتحقق حسن ظن الامم بها"[5].

1. جريدة المنار، ع 10، السنة الاولى، في: 24 اكتوبر 1952.
2. المصدر نفسه.
3. المصدر نفسه.
4. المصدر نفسه.
5. المصدر نفسه، ع 42، السنة الثالثة، في: 8 ماي 1953.

4. نشاطات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من منظور جريدة المنار:

عاشت الجزائر خلال حقبة الاستعمار الفرنسي (1830 – 1962) أخطر أوضاعها الأمنية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اخذ القمع والتنكيل بالقوى الوطنية والاصوات التي كانت تدعو للحرية والاستقلال، وفي هذا كتبت جريد المنار تقول:"أن القمع النازل على الشعب الجزائري بصفة دائمة قد ازداد منذ سنة 1947 خاصة، فان الشعب الجزائري يعيش جو من القمع مخنق. وهذا القمع يمتاز باعتقالات استبدادية وتنكيلات بوليسية وبؤس اقتصادي سائد على جميع الجزائريين، لاسيما الذين يظهرون تعلقهم بمبدا التحرر"[1].

وكانت المجتمع الجزائري بحاجة إلى هيئة شعبية جامعة، تكافح للدفاع عن هويته الحضارية العربية والإسلامية ضد المستعمر الفرنسي. فجاء تأسيس جمعية العلماء المسلمين شبيه بالجدار الحامي وحمل أعباء التجربة النضالية، فقد بذلت الجمعية عبر مسيرتها جهودا حثيثة للحفاظ على هوية الأمة وعقيدتها، والدفاع عن الشخصية الجزائرية في وجه خطط الاستعمار التغريبية، والتصدي للخرافات والبدع التي شوهت الإسلام، وثقافة المجتمع العريقة وقيمه الحضارية.

1.4 . التعليم في منظور جمعية العلماء المسلمين:

سافر الشيخ الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين إلى القاهرة في سنة 1952[2] قصد خلق اتصالات ثقافية وسياسية وتعليمية مع الدول العربية والإسلامية في المشرق بغرض التعريف بالقضية كان يساعده في هذه المهمة الشيخ الفضيل الورتيلاني[3]. وكلف الشيخ العربي التبسي بإدارة شؤون الجمعية بالإنابة خلال فترة غيابه[4]، وكانت جريدة المنار

---

1. جريدة المنار، السنة الاولى، في: 30 جويلية1951.
2. جمال قندل، إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر، د.ت، ص13
3. .عمار بوحوش، المرجع السابق، ص269
4. لم يحظ الشيخ العربي التبسي بالتأييد والمساندة من جانب قيادة الجمعية، وهو ما أدى الى حدوث تصادم بين الطرفين. وتجسد هذا الخلاف ، بعد سفر الشيخ العربي التبسي لأداء فريضة الحج في عام 1953وللقاء البشير الإبراهيمي في القاهرة، وهو ما دفع الشيخ خير الدين فرصة غيابه للأنقاض على رئاسة الجمعية، حيث باشر في ممارسة الوعظ وتدشين المؤسسات التابعة للجمعية الى حجانب دعوته لعقد اجتماع لمجلس ادارتها في سبتمبر 1953. ويرى معاصرو نشاط جمعية المسلمين من أمثال: توفيق المدني وعمار بن عودة، أن الخلاف كان مع رئيس الجمعية(الشيخ الابراهيمي)، أما الكاتب ابو القاسم سعد الله والكاتب مبارك محمد الميلي، فيعتبران أن الخلاف بين خير الدين

قد أشارت إلى الدور الذي يقوم به الشيخ الإبراهيمي في دول المشرق العربي، والجهد المميزة من اجل تعريف العرب المشارقة بتطورات القضية الجزائرية وبيان طبيعة السياسة الاستعمارية الفرنسية في العمل على تغريب الجزائر عن واقعها العربي الإسلامي. وكتبت جريدة المنار تقول: "سافر رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين فضيلة الشيخ البشير الإبراهيمي (المشرق العربي)فابرز عروبة الجزائر وإسلامها بصورة أزالت جميع الدعاوي والمزاعم الباطلة فيما يخص هذه الحقيقة بلسان عربي مبين "[1]. ثم أضافت ملعقة وهي تستعرض تأثير زيارة رئيس جمعية العلماء المسلمين بالقول:"ان الجزائر لا تزال دار العروبة وإسلام، واحكم الرابطة الثقافية بين الجزائر والشرق بتنظيم البعثات العلمية"[2].

وهذا يظهر إن جمعية العلماء المسلمين برئاسة الشيخ الإبراهيمي سعت إلى تطوير التعليم، واكتساب الخبرات والاستفادة بمختلف الإمكانيات التي كانت تزخر بها الكثير من الدول العربية، بالقياس الى الجزائر التي لا تزال تحت نير الاستعمار، ووطأت سياسة التجهيل، ولأجل ذلك حاول الإبراهيمي بعد خروجه إلى المشرق على توطيد العلاقات من أجل تيسير السبل أمام طلاب الجمعية، وتمكينهم من الاستفادة من الدراسة، ورغبة منه في تعميق أواصر الأخوة والتعاون والإفادة من التجارب الدعوية والحركية، وسعى كذلك للتعريف بالقضية الجزائرية، التي أدرك ضرورة حشد الدعم لها وكان ينتقل من بلد لآخر، للتعريف بقضيتها، حيث زار لبنان في شهر جويلية سنة 1952، والعراق في أكتوبر من

والتبسي نشب بعد سفر الإبراهيمي إلى المشرق . وهناك من يرى ان سبب هذا الخلاف يرجع إلى تنامي دور تيار عصري تمثل في العناصر الشابة داخل صفوفها ورغبته في إحداث تغييرات في طريقة عمل التنظيم، وهم كانوا رافضين لطريقة التبسي في تسيير شوونها، وكان من الطبيعي، ونتيجة الخلافات التي شهدتها الجمعية، ان تشد تراجعا وخللا في ادائها في الدور الذي كانت تقوم بهم نقبل. للتفاصيل ينظر: محمد حربي، المصدر السابق، ص 11؛ بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 (معالمها الأساسية)، دار النعمان للنشر والتوزيع، دب، 2012، ص108، أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط3، 2005، ص66؛ أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص20؛ أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، المرجع سابق، ص67؛ عبد الغفور شريف، موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الثورة التحريرية من خلال جريدة البصائر1954-1956دراسة وصفية تحليلية، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر3، 2011-2010 ص147؛ كريمة عرعار، دور رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في حشد دعم المشرق العربي للثورة التحريرية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، ص50

1. جريدة المنار، 46، السنة الثالثة، في: 24 جويلية 1953.
2. المصدر نفسه.

السنة ذاتها، كما زار البحرين والكويت في شهر ماي سنة 1953، وسوريا في السنة ذاتها، وعرج على السعودية في سبتمبر والقدس في مارس سنة 1954[1].

ولم تكن سياسة جمعية العلماء المسلمين في مجال التعليم وتوسيع قاعدته في صفوف الشعب الجزائري، الا رد على السياسة الاستعمارية التي كانت تعكف على تطبيقها السلطات الاستعمارية في الجزائر، والتي كانت تقوم على محاربة التعليم الاهلي والحر[2] لمنع الجزائريين من الالتصاق بثقافتهم ودينهم وتغريبهم باتجاه واقع لا يمت بصلة بماضيهم. والذي اعتبرته جريدة المنار واحدة من مسلمات الهوية الجزائرية، وفي السياق كتب رئيس تحريرها مقالا افتتاحيا في العدد 15 من سنتها الثانية حمل عنوان (الانبعاث الإسلامي في الجزائر محل اتهام وهدف للسهام)، وقد أشار معلقا:"التعليم العربي الحر في الجزائر قائم على كواهل الأمة الجزائرية العربية المسلمة. وهو من ابرز مظاهر تمسك هذه الأمة بمقوماتها ، واقتناعها بان حفظ كيانها واثبات وجودها بين الامم"[3].

كما اظهر محمد بوزوزو غايات السلطات الاستعمارية الفرنسية من وراء اضطهاد التعليم الحر في الجزائر من انه مرتبط بمخططاتها الهادفة الى عزل الجزائريين عن مقوماتهم العربية والإسلامية، حينما كتب قائلا:"فأن كان هو صرف الأمة عن مقوماتها فمحاولة فاشلة، وان كان القضاء على القيم الروحية الإسلامية فمهاجمة خاسرة ، فهذه القيم تنبعث من جديد من الشرق، والعالم الإسلامي، والأمة الجزائرية قد تمسكت بها في حال ركود الشرق ولوج قوة الاستعمار، فكيف بها اليوم والشرق ناهض والاستعمار محتضر".

ولم يمنع الجمعية من دعم وخدمة الشعب الجزائري، بدليل أن التقارير الفرنسية تذكر أن العلماء احتفلوا عام 1953بتدشين دار الطلبة بقسنطينة[4]، وذلك دعما لمسيرة

1.جمال قندل، الدور النافذ للشيخ محمد البشير الإبراهيمي في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931.-1956، مجلة عصور ع22، 23 ديسمبر2014، ص352-354.

2. بلغ عدد المدارس الحرة عام 1952 الـ(300) مدرسة ، كان من بينها 140 مدرسة تشرف عليها جمعية العلماء المسلمين، والتي كانت تسيرها وفق برنامج موحد ومنظم. ينظر: بن بوزياني عبد الرحمان، دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الاشراف على البعثات الطلابية الى جامع القرويين بفاس 1931-1956، مجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، مج 4، ع 7، جوان 2018، الجزائر، ص 113.

3. جريدة المنار، ع 15، السنة الثانية، في: 9 جانفي 1953.

4 .أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ص147.

الجمعية التعليمية ودليلا على أن الخلافات لم تؤثر على سير مؤسسات الجمعية التي تنشط لخدمة للشعب الجزائري.

لم يكتف رئيس جمعية العلماء البشير الإبراهيمي بهذا الحيز من التعليم، بل تفطن إلى أن عدد الراغبين في طلب العلم كان كبيرا، فقرر أن يوسع من التعليم من خلال البعثات التعليمية نحو الشرق، فقد «ربطوا معهد ابن باديس بالجامع الأعظم (الزيتونة) في تونس من حيث الامتحانات والبرامج والشهادات[1]. وهي خطوة شجعت على تثمين فكرة إرسال البعثات إلى الجامعات المشرقية، وكانت أول بعثة لها خارج المغرب العربي تلك التي أرسلتها إلى مصر، في عام 1951م، وقد ضمت 25طالبا وطالبة، توزعوا على مختلف أقسام كليات الآداب ودار العلوم، والكليات الأزهرية وبعض الثانويات في القاهرة[2].

2.4 . موقف جمعية العلماء المسلمين من بعض القضايا الوطنية:

سعت الجمعية فرض نفسها في المجال السياسي، وذلك من خلال حملها لآمال الشعب الجزائري، ورغبة منها في تحقيق مطالبه الرئيسية المتمثلة في الاستقلال الوطني. فقد جاء في مقررات مجلس الجمعية "أن الأمة الجزائرية يجب عليها في الساعة الحاضرة وفي مستقبل الأيام، أن تتجه بكليتها لمحاولة حل قضيتها العامة حلا عادلا يتناسب مع التطور العالمي الحديث"[3].

وبوجود بعض التصدعات التي حدثت على مستوى بعض الأحزاب، إلا أن الجمعية لم تستلم لذلك على اعتبار أن جمعية العلماء تعتبر من أكثر التنظيمات الإصلاحية التى لاقت نجاحا بعد الحرب العالمية الثانية"[4]. وهذا ما ذهب إليه أيضا أبو القاسم سعد الله حين قال: "إنصافا للتاريخ أيضا نقول إنه لولا أولئك الفتية الذين آمنوا بربهم ووطنهم، وكونوا أنفسهم في الخفاء، واجتمعوا وقرروا الثورة لكانت الجزائر، بدون جمعية العلماء، كريشة في مهب الريح سنة1954"[5].

1 . ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 3، ص 263.

2. رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص217.

3 . عبد الغفور شريف، المرجع سابق، 153.

4 . عمار بوحوش، المرجع سابق، ص269.

5. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 4، المرجع سابق، ص147.

وكانت جريدة المنار قد برزت موقف رئيس جمعية العلماء المسلمين من مستقبل الجزائر ومسالة نهاية الاستعمار الفرنسي، إذ نشرت على صدر صفحة عددها الـ(40) عنوانا بارزا : (الشيخ محمد البشير الإبراهيمي يقول: الشعب الجزائري يريد حقه في تقرير مصيره)، وكتبت تقول: "طلب فضيلة الشيخ محمد البشير الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الجامعة العربية ان تعنى عناية خاصة بالقضية الجزائرية وتساعد الشعب الجزائري على حقه في تقرير مصيره"[1]. وامتدت جريدة المنار موقف الشيخ الإبراهيمي وشجاعته في طرح القضية الجزائرية بالقول:"والمنار لا يسعها الا شكر هذا الموقف الذي يسر كل من يريد أن تتحد مواقفنا داخل البلاد وخارجها وان يكون كل جزائري أينما حل ترجمانا صادقا عن آلام شعبه وآماله في إيمان عميق بقداسة حقه وعدالة قضيته. واتحاد مواقفنا ضمان لانتصار قضيتنا في الميدانين المحلي والعالمي "[2].

كما أبرزت جريدة المنار الدور المميز الذي لعبته جمعية العلماء المسلمين في تمهيد الطريق نحو تأسيس (الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها). لاسيما وان رئيس الجبهة المنتخب هو العربي التبسي من جمعية العلماء المسلمين، وقد وصفت الجريدة خطاب الشيخ العربي التبسي في يوم الإعلان عن تأسيس الجمعية بالقول:"تقدم رئيس الجبهة الشيخ العربي التبسي فرحب بالحاضرين أحسن ترحيب باسم الجبهة في خطاب بليغ القاه بلهجة الرجل الذي يؤمن بما يقول"[3].

3.4 . مؤتمر جمعية العلماء المسلمين عام 1951:

تابعت جريدة المنار نشاطات جمعية العلماء المسلمين، ونال مؤتمرها المنعقد في شهر اكتوبر عام 1951، باهتمام من قبلها، لاسيما وان هذا المؤتمر كان مفصليا في نشاط الجمعية، والذي حضره رئيس جمعية العلماء المسلمين الشيخ محمد البشير الابراهيمي، وتراس جلساته. وتم خلال المؤتمر مناقشة الامور الداخلية التي تتعلق بانشطة الجمعية[4].

4.4 . موقف جمعية العلماء المسلمين من قضايا المغرب العربي:

لقى موضوع القضايا المغاربية اهتمامات الحركة الإصلاحية الذي يكتسي أهمية بالغة في فهم العلاقات الثقافية والسياسية خلال الفترة الممتدة بين سنة 1946 و سنة

1. جريدة المنار، ع 40، السنة الثالثة، في 10 افريل 1953.
2. المصدر نفسه.
3. جريدة المنار، ع 8، السنة الأولى، في : 31 اوت 1951.
4. المصدر نفسه، ع 9، السنة الأولى ، في: 5 اكتوبر 1951.

1954كما أن هذا الاهتمام تعرض إلى تطورات مختلفة حسب الظروف الجزائرية أو ما تعلق بكل قطر مغاربي.

بطبيعة الحال كان الاستعمار الفرنسي ينظر إلى أقطار المغرب العربي أنها امتداد ثقافي وجغرافي لذلك فقد راح يغذي المشاريع التي من شأنها إخضاع الجميع وإكمال دائرة الاحتلال، ولذلك فقد تعاملت الحركة الإصلاحية مع هذا المعطى بجدية في خلق نسيج من العلاقات الثقافية والعلمية والسياسية، خاصة بعد تغيير الاستعمار لخطته من الأساليب العسكرية إلى السياسة والثقافية والعمل مع بعض النخب الإدماجية[1].

4.4 . 1. دعم الثورة التونسية:

كانت سنة 1952سنة تحول كبيرة في تونس سواء على مستوى الأحداث الداخلية والمظاهرات والقمع، أو اندلاع العمل الثوري أو بالأحرى قمة التوتر بين الوطنيين والاستعمار، ولإبعاد هذا الحدث وتأثيره على الجزائر والمغرب، كان على فرنسا استعمال القوة لو أدى هذه الثورة حتى لا تتطور، وقد عملت الجمعية على مؤازرة هذا الحدث من خلال الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية فأصدرت بيانا مشتركة باسم الجبهة ضمت (العلماء والبيانيين والاستقلاليين)، ومحتوى هذا البيان أن هذه الجبهة المعبرة عن الشعب الجزائري تستنكر العدوان والعنف الممارس على الشعب التونسي الذي خرج يطالب بحقه، وتجاوبا مع هذا الحدث أعلن يوما تضامنيا جزائريا مع تونس في إطار هذه الجبهة حتى ترتفع فوق أقطار البلدان المغاربية أولوية الحرية، وقالت البصائر"حتى تتعانق يومئذ الشقيقتان في السراء كما تشتد المناكب في الضراء والحرية ثمرة الكفاح، والاستقلال نتيجة المثابرة والتضحية، ومن باكستان أذاع الإبراهيمي بيانا حول الوضع في تونس ووضع الباي المسجون، وأن كل شمال إفريقيا محكوم من الاستعمار الفرنسي الذي يدعى الديمقراطية ولكنه بلد لاستعمار الشعوب وطالب دولة باكستان كقوة إسلامية أن تقف إلى جانب هذا الجزء من العالم الإسلامي[2].

1.حميدي أبو بكر الصديق، قضايا المغرب العربي في اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية 1920-1954، دار الهدى، د. ب، د . س، ص9-10.

2. حميدي أبو بكر الصديق ، المرجع السابق ، ص224-227.

كتب الإبراهيمي مساندا إضراب الطلبة الزيتونيين من أجل إصلاح التعليم، وهو الإضراب الذي دام فترة طويلة، وظهرت على إثره حركة صوت الطالب الزيتوني، وقد جاء في مقالة الإبراهيمي الطويلة "إضراب ما صنعتم أم إطراب"[1].

في ظل تطور طرح القضية التونسية في الأمم المتحدة رحبت البصائر بالبلاغ الذي أصدره جلالة الملك التونسي أن التكلم باسم تونس في الخارج لا يكون إلا لمن أخذ تفويضا من صاحب السمو الملكي باي تونس لأن فرنسا أرادت الالتفاف على هذا الموضوع وتعيين بعض الشخصيات التونسية المؤيدة للإصلاحات المعروضة.

وفي مطلع سنة 1954قطعت القضية التونسية أشواطا متقدمة وازدادت موجة التحرر فارتفعت نبرة الخطاب الإصلاحي الداعم للقضية التونسية، فنجد العربي التبسي من وهران ينادي بأنه سيأتي اليوم الذي تذهب فيه فرنسا وعلى المسلمين أن يتوحدوا لهذا الهدف، ولوح المدني في 3سبتمبر سنة 1954من الأوراس حيث توجد الآثار الرومانية بأن الاستعمار سيزول كما زال الاحتلال الروماني ولم تمض أسابيع حتى اندلعت الثورة الجزائرية[2].

4.4 .2. المغرب الأقصى:

تعتبر العلاقة بين المغرب والجزائر مترابطة من حيث الثقافة والجغرافيا والمصير، ولذلك نسجل حركة بشرية وثقافية وتفاعلا سياسيا قويا، وإن كنا لا نسجل نفس الدرجة التي وقفنا عليها في تونس، فعند احتلال الجزائر توجهت موجة بشرية كبيرة نحو المغرب[3]، وقد زادت هذه الهجرة نحو المغرب في تقريب الأواصر أكثر.

لم تكن الحدود عائقا أمام تواصل التضامن الأخوي والشعبوي بين الشعبين الشقيقين خاصة بين قبائل المناطق الحدودية، حيث ظل التواصل والتآزر قائما، وتمثلت في روابط القرابة والدين والتضامن كانت قاسما مشتركا، وقد سجلت مظاهر التضامن المشتركة بين الحركات السياسية في القطرين الشقيقين وفي أوساط الهجرة، وأرست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين علاقات سياسية وثقافية بين القطرين ساهمت في

---

1. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ص 153.

2.حميدي أبو بكر الصديق ، المرجع السابق ، ص 231 ـ 232.

3. أبو بكر الصديق حميدي ، المرجع السابق ، ص340.

بلورة التضامن المشترك وتنسيق الكفاح المغاربي[1]، فقد ساند محمد البشير الإبراهيمي الحركات التحررية الاستقلالية والإصلاحية والطلابية في الأقطار المغاربية .

وهذا ما نلتمسه في موقفه إزاء قضية خلع الملك محمد الخامس بتاريخ20أوت سنة 1953من العرش وإبعاده من الأمور التي أثارت سخطا كبيرا لدى البشير الإبراهيمي، فأصدر من مكتب جمعية العلماء المسلمين بالقاهرة برقية احتجاجية إلى الحكومة الفرنسية حول تصرفها الدنيء بقوله: "أعمال حكومتكم الاستعمارية في المغرب الأقصى أثارت غضب العالم الإسلامي كله على فرنسا وحركت فيهم روح الانتقام، لأن كل ما تفعله حكومتكم ضد جلالة السلطان يعد تعديا شنيعا على سلطة دينية شرعية ونقضا حتى لاتفاقات الحماية المفروضة الجائرة"[2]، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تضامنه مع قضية الشعب المغربي الشقيق.

ايضا بعث برسالة أخرى إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، بالقاهرة مستنكرا الخطوة الإجرامية التي ارتكبتها في حق الملك والشعب على السواء[3]، ودعا إلى معالجة الوضع الراهن العصيب على الأمة الإسلامية، بقوله: "نرى أن هذه اللحظة أحرج اللَّحظات في تاريخ العروبة وفي حياة الإسلام، ونعتقد أن أول واجب تفرضه عليكم مسؤولياتكم الجسيمة هو دعوة اللجنة السياسية للجامعة العربية لاجتماع سريع حازم واتخاذ موقف أسرع وأجرأ قبل فوات الأوان وحصول قاصمة الظهر بالأمة العربية"

وقد ركزت الجمعية في مساعيها الإعلامية على وحدة الشعب المغربي حتى لا يحدث أي اهتزاز في ظل تنصيب ملك جديد، وضرورة الثبات أمام العواصف والمؤامرات التي تهدف إلى تفريق الصف الواحد، وكانت مادتها الدسمة في هذا الباب هي التذكير بخصال محمد الخامس ووفائه للقضية المغربية ولثوابت الشعب [4]. وفي هذا يقول (الإبراهيمي): "هذه الخلال هي سر عظمته عندنا، وهي سر حبنا إياه وإعجابنا به وانتصارنا له ولو أني حكمت هذا الحكم قبل أن اجتمع به في المرحلة الأخيرة في باريس لكان فيه شوب من

1.عبد الله مقلاتي وصالح لميش ، المغرب والثورة التحريرية الجزائرية، ج1، شمس الزيبان، الجزائر، د. س، ص22 ــ 29.

2. محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص235

3. حميدي أبو بكر الصديق ، المرجع سابق، ص 400.

4. المرجع نفسه، ص 398.

التقليد"[1]، وفي هذا إشادة كبيرة بموقف السلطان وبمواقفه لنصرة المغرب وتحالفه مع الحركة الوطنية.

وعند عودة السلطان من منفاه بعثت جمعية العلماء تهنئة باسم الشعب الجزائري إلى محمد الخامس، وقيلت في ذلك القصائد ودبجت المقالات[2].

وقامت بتشكيل الوحدة بين أحزاب المغرب الأقصى سنة 1951م، هكذا هنأ الشيخ الإبراهيمي بالإجلال باسم البصائر واسم جمعية العلماء والأحزاب الوطنية الجزائرية تهنئة خالصة مقرونة بالإجلال قائلا: " نهنئ إخواننا علال الفاسي والوزاني والطريس والناصري بهذه المناسبة التي نقلتهم من مقام الرجولة إلى مقام البطولة".

وكان الشيخ محمد البشير الإبراهيمي دائما وفيا ومناصرا لقضايا التحرر المغاربية والقضية المغربية على وجه الخصوص، لأنها جزء من هذا الصرح المغاربي الذي كان الشيخ الإبراهيمي يتطلع إلى تحريره من الهيمنة الاستعمارية، وبالأخص الفرنسية بهدف تحقيق الحرية والمساواة والاستقلال للمنطقة.

1. محمد البشير الإبراهيمي، الآثار، ج4، المصدر سابق، ص237.
2. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 4، المرجع سابق، ص 151.

الفصل الثاني

متابعات جريدة المنار

لتطورات القضية التونسية

\

في إطار توجهات جريدة المنار في الاهتمام بالقضايا المغاربية، أبدت الجريدة اهتماما كبيرا بقضايا التي تخص تونس، والأحداث التي مر بها هذا القطر الذي استقطب الفرنسيين بسبب موقعه الجغرافي خاصة، وأن تونس تعد امتدادا لأهم مستعمرة بالنسبة لفرنسا وهي الجزائر التي كان ثمن الحفاظ عليها التوغل في تونس والسيطرة عليها بحجج واهية.

1 . إعلان الحماية[1] الفرنسية على تونس:

تردد الفرنسيون كثيرا في القدوم على تنفيذ فكرة السيطرة على تونس، وذلك يرجع لأسباب داخلية وأخرى دولية تتعلق بموقف الدول الكبرى من المسعى الفرنسي هذا، لاسيما ايطاليا، التي قد توثر ردود أفعالها بضرر على المصالح الفرنسية على المستوى الدولي[2]. ولهذا كان على الفرنسيين العمل بتأني من اجل تحقيق مخططهم الساعي للسيطرة على تونس. ولهذا نجد ان الحكومة الفرنسية عملت بكل دقة وهدوء لجعل هذا المخطط قابل للتنفيذ، ومن دون اي اعتراضات سواء كانت على الصعيد الراي العام الفرنسي، وعلى صعيد الخارجي واثارت حفيظة الدول الكبرى في هذا الاتجاه.

1.1. دوافع إعلان الحماية:

تعتبر تونس أول تجربة لنظام الحماية في تاريخ الاستعمار الفرنسي سنة 1881، حيث كانت فرنسا تسعى لبسط نفوذها على منطقة شمال إفريقيا، وقد لاقى هذا النظام تأييدا من الدول الأوربية، في مقدمتها: ألمانيا وإنكلترا وايطاليا، ويعود التدخل الفرنسي في تونس إلى مجموعة من الأسباب ساعدت على تجسيد نظام الحماية بالمنطقة. وبخصوص هذا الموضوع تطرقت جريدة المنار في عدة مناسبات لهذه المسالة، وحاولت تسليط الضوء على

---

1. الحماية(**Protectorat**) في مفهوم القانون الدولي هي النظام الذي يقضي بان تضع دولة نفسها أو توضع تحت كنف دولة أخرى أقوى منها. وهناك شكلين من الحماية، الاول الحماية الاختيارية وتسمى في القانون الحماية العادية، وتكون باتفاق دولة مع دولة أخرى أقوى منها على أن تضع الأولى نفسها بإرادتها تحت حماية الثانية لتتولى الدفاع عنها وتقوم برعاية مصالحها. ويقوم ذلك على أساس معاهدة بين الطرفين. اما النوع الثاني: فهي الحماية القهرية وهي تفرض من قبل الدولة المحمية ويكون الغرض منها عادة التمهيد لاستعمارها. وهذا النوع من الحماية فيه خرقا لحقوق الدولة الطبيعية لانها تفرض من طرف واحد. للتفاصيل ينظر: يونس درمونه، تونس بين الحماية والاحتلال، مطبعة الرسالة، تونس، د.ت، ص 19-22.
2. للتفاصيل في هذا الموضوع ينظر: احمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، تع: حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص -9-13.

الأسباب التي أدت إلى فرض الحماية الفرنسية على تونس عام 1881، والتي ترجع إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية، تمثلت فيما يلي:

1.1 .1. أسباب داخلية:

مساهمة الايالة التونسية في حرب القرم (1854-1856) [1]، والتي أدت إلى فقدان معظم جيشها، حيث اعتبرت نكبة كبيرة، وكان لها الأثر السيئ داخل البلاد التونسية وخارجها نتيجة هزيمة تركيا امام روسيا[2]. وكان لهذه الهزيمة آثارها الاقتصادية على تونس، وفسح المجال أمام تسرب العناصر الأوربية داخلها[3].

وترجع ظاهرة التغلغل الأوربي في تونس الى بداية القرن الثامن عشر الميلادي، عندما شرع الأمراء في استقدامهم مقابل منحهم بعض الامتيازات، ففي سنة 1703م كانت تجارة التونسيين بيد الفرنسيين، وفي سنة 1857 سمحت الدولة التونسية لفرنسا بإنشاء سكة حديدية تصل بين تونس والجزائر. كما تمكن الفرنسي روستان (Rostan)[4] من الحصول على امتياز إنشاء سكة حديدية تصل مدينة تونس بمدينة بنزرت، وتونس بمدينة سوسة وسمح لبعض الفرنسيين امتلاك قطعة ارض تصل مساحتها الى 5000 هكتار مربع[5]، كما رخص لشركة مرسيليا الفرنسية باستغلال عقار مساحته 10000هكتار مربع[6]، كانت هذه تبدو في ظاهرها إصلاحية غير أنها كانت تحمل في طياتها أسباب التغلغل الفرنسي الفعلي في البلاد التونسية، حيث كانت تقصد إحداث الاضطرابات وتقويض أركان الحكم في البلاد[7].

---

1. تعد حرب القرم من اهم الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، وقد اشتركت فيها بريطانيا وفرنسا الى جانب الدولة العثمانية ، وجاءت تسميتها بـ(حرب القرم)، لكون اهم معاركها في شبة جزيرة القرم التي تقع شمال البحر الاسود، التي كانت التابعة لروسيا. وانتهت بانعقاد مؤتمر باريس في 30 مارس 1856م. للتفاصيل ينظر: حسن عبد علي الطائي، روسيا وحرب القرم 1853-1956، مجلة العلوم الإنسانية، مج22، ع 4، جانفي 2015، ص 1635-1651.
2. ثامر الحبيب، هذه تونس، تق الرشيد إدريس، مرا و تح: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بلا معلومات اخرى، ص28.
3. المصدر نفسه، ص 24 ــ 25.
4. قنصل عام فرنسي في الجزائر ، ينظر: علي محجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تع: عمر بن ضو وآخرون، دار سراس للنشر، تونس، 1986، ص4.
5. جريدة المنار، العدد 12، السنة الثانية، 20 نوفمبر 1952.
6. ثامر الحبيب ، المصدر سابق، ص25.
7. جريدة المنار، العدد 12، السنة الثانية، 20 نوفمبر 1952.

الإسراف في إنفاق أموال الدولة فقد بلغ المنتهى الأمر الذي آل بالحكومة التونسية إلى أن تلتمس القروض من الدول الأوروبية وتفرض الضرائب على المواطنين التونسيين، الذين ضاقوا بها ضرعا فسادت البلاد بالاضطرابات وتوالت الأيام دون أن تستطيع الدولة التونسية تسديد قروضها[1]، ففي معمعة ذلك كان الماليون الأوربيون على أهبة الاستعداد لاستعباد تونس ماليا[2]، لذلك أعلنت الدول العظمى التي لها مصالح في تونس(فرنسا، بريطانيا، ايطاليا) عن إفلاسها ونصبت لجنة مالية دولية تتصرف في مداخيلها ومصاريفها، فقدت تونس بذلك مقوما هاما من مقومات سيادتها وأصبح سيرها نحو الاحتلال العسكري ظاهرا للعيان[3].

1.1 . 2. أسباب خارجية:

من أهم العوامل الخارجية التي ساعدت على احتلال تونس: هزيمة تركيا في الحرب التي اشتبكت فيها مع روسيا في القرم (1854-1856)، فضعف أسطولها وتضاءلت قوتها العسكرية، وهذا ما شجع الدول الغربية على التآمر ضد دولة تونس، وقد برزت هذه المؤامرة في مؤتمر برلين المنعقد سنة 1871 ، الذي وافقت فيه ألمانيا وانجلترا لفرنسا ببسط سلطانها على تونس. اما ألمانيا اشتركت في المؤامرة لتصرف فرنسا عن الأخذ بالثأر بشأن مقاطعتي الالزاس واللورين، حيث استحوذت عليهما إثر حرب سنة 1871 التي انهزمت فيها فرنسا أمام انجلترا، لذلك وفقت لها باحتلال تونس لتستطيع بدورها ان تمد يد العدوان مصر[4].

2.1 . تنفيذ المخطط الفرنسي وفرض الحماية على تونس :

في 24 أفريل عام 1881اجتازت القوات الفرنسية حدود تونس برا من الجزائر محتلة المناطق الشمالية، وعززتها بإنزال بحري احتلت به بنزرت في 3 ماي 1881 بقيادة الجنرال بريار (Bruyère)ثم توجهت القوات التي بلغت 26000 جندي إلى العاصمة، ووصلت في 11 ماي أمام قصر الباي محمد الصادق المعروف بقصر باردو وحاصرته، وفي يوم 12 ماي 1881على الساعة الرابعة مساء قدّم له الجنرال نصّ المعاهدة التي صاغها

---

1. احمد إسماعيل راشد، تاريخ اقطار المغرب السياسي الحديث والمعاصر(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، ط 1،دار النهضة العربية، لبنان، 2004، ص91.
2. عبد المجيد كريم وآخرون، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية(1881-1964)، جامعة منوبة، تونس، 2008، ص9.
3. احمد إسماعيل راشد، المرجع سابق، ص 90 ـ 91.
4. جريدة المنار، العدد 12، السنة الثانية، 20 نوفمبر 1952.

جول فيري (Jules Ferry) لتنظيم العلاقات بين تونس وفرنسا التي وصفت الاحتلال بأنّه مؤقّت، وأمهله أربع خمس ساعات لتوقيعها[1]، ولم يكن أما الباي إلا أن يوقعها، وهكذا فرضت الحماية على تونس، وقد عرضت المعاهدة على مجلس النواب الفرنسي بتاريخ 19 ماي سنة 1881 ووافق عليها بالإجماع[2]. وعلقت جريدة المنار- بمناسبة تازم الموقف السياسي في تونس- على دخول الفرنسيين لتونس وتوقيع معاهدة 1881، لم يكن الا اتفاقا بين دولتين، وهذا يعني ان السيادة التونسية قائمة، وكتبت تقول:"ان معاهدة 1881 ابقت لجلالة الباي سيادته الداخلية ومن المعلوم أن هاته المعاهدة جاءت في شكل اتفاقية بين دولتين، الا ان اتفاقية 8 جوان 1883 هي اول نص جاءت بع عبارة الحماية"[3].

لكن ما ينبغي ذكره هنا أن الشركات المالية الفرنسية الكبرى دخلت في مؤامرة دنيئة على أسهم البورصة التونسية قبيل فرض الحماية مع المتنفذين السياسيين وعلى رأسهم رئيس مجلس النواب كامبتا(Qambta)والقنصل الفرنسي بتونس روستان (Rostan) العارفان بخبايا السياسة الفرنسية والنوايا المبيتة ضد تونس، فعملت الشركات المالية الكبرى على القيام بعمليات مضاربة خفضت ثمن أسهم الديون دون قيمتها الحقيقية ب: 50% و40% وحتى 30% فبلغت مجموعة أسهم منها عام 1877 فرنكا للسهم الواحد، وبعد فرض الحماية سنة 1881 عمدت هذه الشركات ومن يدعمها إلى الضغط على الحكومة التونسية لإصلاح ماليتها وحماية مصالح مقرضي الإيالة، ونتج عن ذلك ارتفاع في قيمة الأسهم، التي باعوها بقيمة تتراوح بين 480 و490 فرنكا للسهم، والتي كانوا اشتروها قبل سنوات قليلة بمبلغ يتراوح مابين 220 و165 فرنكا للسهم الواحد، فكسبوا أموالا طائلة على حساب الخزانة التونسية.

وأول من نشر تفاصيل المؤامرة الكاتب الفرنسي هنري روشفور(Henry Rochefort)[4] في مقالة له بجريدته (L'intransigeant) في يوم 27 سبتمبر سنة 1881

---

1. مصطفى كامل،المصدر السابق، ص 43.إبراهيم بك حليم،المرجع السابق، ص 249؛ إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ص142؛ الحبيب ثامر، المرجع السابق. ص50؛ إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر، المرجع السابق، ص 99.
2. مصطفى كامل، المصدر السابق، ص 42-43؛ محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب، المرجع السابق، ص 81 ؛ جلال يحي، المرجع السابق، ص 324؛ شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص 277.
3. جريدة المنار، السنة الاولى، ع 14، في: 8 ديسمبر 1951.
4. هنري فيكتور روشفورت: ولد في باريس في 30 كانون الثاني 1831، توفي في إيكس لي بان (سافوي) 30 جوان 1913، المعروف باسم هنري روشفور، صحفي، كاتب مسرحي وسياسي فرنسي.

بعنوان (سر المسألة التونسية)، وأكد مقال بعنوان (حقيقة غزو البلاد التونسية) المنشور بصحيفة (Le petit parisien) الصادرة يوم 29 سبتمبر سنة 1881، حيث أكد حقيقة التربح الذي سعى له كل من كومبتا وروستان إلى حد الإدانة، حيث قاما بشراء أسهم ديون الباي بثمن بخس قبل إعلان الحماية على تونس قصد إرجاع قيمتها بعد الحماية والتربح منها، فذكر ذلك في مقال ، مفاده أن الذين دفعوا لاحتلال تونس هم مجموعة الشركات المالية الكبرى ومجموعة من الساسة والمتنفذين في الدوائر الفرنسية، وفي نفس السياق أكد هذه المؤامرة نهائيا اعتراف وزير المالية الفرنسي ليون ساي بعد فرض الحماية في شهر جوان سنة 1882، قائلا: "بأن الغزو الفرنسي سبقته عمليات مضاربة وفرت للتجمعات المشهورة أسهما تونسية تمّ شراؤها دون قيمتها الحقيقية" [1]، ووثق السفير البريطاني في باريس آنذاك اللورد باج(pages)ذلك في تقرير نهاية سنة 1881، حين كتب يقول:" أن كومبتا هو الذي خطط للمسألة التونسية من أجل جمع الأموال ... عن طريق المضاربة في البورصة"[2].

3.1 . نتائج فرض الحماية:

قد أشرنا الى عرض قائد الجيش الفرنسي الجنرال بريار والقنصل تيودور روسطان على محمد الصادق باي نص معاهدة باردو التي فرضت بمقتضاها الحماية على تونس، والحماية شكل آخر مغاير للتجربة الفرنسية في الجزائر، فهي مستوحاة من سابقة أحدثتها النمسا عندما ضمت البوسنة والهرسك وتتمثل في حكم البلاد حكما غير مباشر بواسطة السلطات التقليدية والاكتفاء بمراقبتها عن كثب، وفي الحالة التونسية كذلك تمّ الاعتراف بالسيادة التونسية مع تعضيدها بالمراقبة الفرنسية بواسطة المقيم العام الفرنسي فقد نصت معاهدة باردو على تعهد فرنسا بحماية العرش الحسيني[3].

وهذا النظام الذي فرضته فرنسا سنة 1881 تجاه تونس كان يستجيب إلى الظروف الداخلية والخارجية، فداخليا الرأي العام الفرنسي لم يكن موافقا تمام الموافقة على سياسة التوسع الاستعماري، كما أن إلحاق تونس بالمقاطعة الجزائرية سوف يؤدي بفرنسا إلى تحمل تبعات المالية التونسية المتردية مما سينجرّ عنه إثقال كاهل الخزينة الفرنسية، أما خارجيا فإن فرنسا ما زالت تخشى ردود فعل بعض الدول مثل إيطاليا التي ترغب في الاستحواذ على تونس، وعليه كانت هذه الصيغة التي خرجت بها فرنسا لتدخلها

1. علي المحجوبي،المرجع السابق، ص 37 ـ 38.
2. المرجع نفسه، ص 38.
3.حسن محمد جوهر، المرجع السابق، ص 51.

في تونس فيما أصبح يعرف بنظام الحماية ولو أنها لم تبلور بنصوص قانونية مضبوطة، لأن معاهدة قصر السعيد "المعروفة بمعاهدة باردو" لم تتعرض إلى الحماية، بل اعترفت صراحة بسيادة الباي على البلاد، وإنما قيدت سلطته من الناحية المالية الفصل السابع، وأن يأخذ موافقتها في المعاهدات مع الدول الأجنبية الفصل السادس، وأن يتولى سفراؤها وقناصلها في سائر الأقطار تمثيل تونس ورعاية مصالح رعاياها فيها، كما تخول المعاهدة لفرنسا احتلال المراكز التي تراها لازمة لاستتباب الأمن [1]. ولكن فرنسا أصبحت تسعى إلى التدخل في الشؤون الداخلية لتونس أكثر فأكثر، وكان الوزير الأكبر محمد خزندار بالمرصاد لكل محاولة لخرق بنود معاهدة قصر السعيد[2].

وبعد وفاة الباي محمد الصادق في أكتوبر سنة 1882 وارتقاء شقيقه سدّة العرش ازداد تدخل المقيم بيار بول كامبون (P. Bolcampon) – الذي شغل المنصب خلال الفترة مابين فيفري سنة 1882-نوفمبر سنة 1886- في الشؤون الداخلية للبلاد لاسيما بعد القضاء على المقاومة الشعبية المسلحة، فازدادت مقاومة الوزير محمد خزندار صلابة إلى أن آل به الأمر إلى الاستقالة، فخلفه الشيخ محمد العزيز بوعتور في الوزارة الكبرى، عندئذ خلا الجو للمقيم العام الفرنسي الذي استطاع أن يفرض على الباي معاهدة جديدة تضع الإطار القانوني لتدخل فرنسا في شؤون تونس الداخلية.[3]

وعليه كانت معاهدة المرسى في 8 جوان سنة 1883 بين بيار بول كامبون المقيم الفرنسي بتونس وعلي باي (1882-1902)، هذه المعاهدة التي أفقدت تونس استقلالها الداخلي، ومنحت فرنسا السلطة الكاملة في تسيير البلاد والهيمنة عليها، حيث تنص على التزام الباي بإجراء أي إصلاح تعرضه عليه الحكومة الفرنسية بواسطة ممثلها المقيم العام [4]، وفعلا بدأت فرنسا عبر ممثليها لدى الإدارة التونسية في تعديل القوانين بما يحقق مصالحها ومصالح رعاياها [5]، كما عمل المقيم بول كامبون على حكم البلاد باسم الباي من أعلى مستوى إلى أدناه، وذلك بتركيز إدارة فرنسية موازية للإدارة التونسية، لكنها تمارس السلطة الفعلية على البلاد، في إطار ازدواجية تخفي الهيمنة الفرنسية، والوزارات

---

1. حسن محمد جوهر، المرجع السابق، ص 51، الحبيب ثامر، المرجع السابق. ص85-84.
2. الحبيب ثامر، المرجع السابق ،ص86.
3. جلال يحي ،المرجع السابق، ص 324.
4. الحبيب ثامر، المرجع السابق. ص86؛ حسن محمد جوهر، المرجع السابق، ص 51؛ إسماعيل أحمد ياغي،العالم العربي في التاريخ الحديث، ص142؛ شوقي عطا الله الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص 277.
5. إسماعيل أحمد ياغي ،العالم العربي في التاريخ الحديث،المرجع السابق، ص142.

التونسية حلّ مكانها موظفون فرنسيون يديرون شؤونها، عدا وزير القلم الوحيد الذي يشرف على العمال التونسيون تحت مراقبة الكاتب العام. وشيئا فشيئا أصبح الحل والعقد في البلاد التونسية لسلطات الاحتلال، واقتصر دور الباي على ختم القرارات دون استشارة حتى في صياغتها[1].

وبهذا استحوذت فرنسا على جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، فلم تألو جهدا في توجيه كل مرافق البلاد نحو تحقيق مصالحها ومصالح المعمرين، وأصبح الباي شبيه بموظف سامي شرفي، ووزراؤه شخصيات للتمثيل أمام المحافل، وعماله أعوان ينفذون أوامر المراقبين المدنيين الفرنسيين في الأقاليم، وتحولت الحماية إلى حكم مباشر[2].

1.الطاهر عبد الله ،الحركة الوطنية التونسية1830-1956، ط 2، دار المعارف، تونس، 1975، ص27؛ كارلبرو كلمان، المرجع السابق، ص 630.

2. الحبيب ثامر، المرجع السابق. ص87؛ حسن محمد جوهر، المرجع السابق، ص 51.

2. السياسة الاستعمارية الفرنسية في تونس:

مثلما تبين لنا من خلال الصفحات السابقة من أن فرنسا سعت إلى السيطرة على تونس في اطار سياستها القائمة على أساس فرض هيمنتها على كامل منطقة المغرب العربي، وتامين مستعمرتها في الجزائر. ومن هن، لابد أن تكون سياستها في تونس تقوم على هذا الأساس، وهي السياسة التي أخذت أبعاد عدة، وهي:

1.2 . الميدان الاقتصادي:

لم تبق للباي أي سلطة حقيقية، ذلك أن فرنسا بعدما ألغت اللجنة المالية [1] أصبحت تتصرف بمفردها في الشؤون المالية التونسية، ولم يعد للباي القدرة على الحصول على قرض من دون موافقة الحكومة الفرنسية، كما أصبح مرغما على عرض ميزانية الدولة على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها[2].

ولم يقتصر الامر عند هذا الحد، وإنما اتخذت سلسلة من الإجراءات كان هدفها هو تقويض الجانب الاقتصادي في تونس، وجعله مرتبطا بعجلة الاقتصاد الفرنسي من خلال جملة من الإجراءات، ومنها:

- **القضاء على الصناعات المحلية التقليدية وإغراق الأسواق بالمنتجات الفرنسية.**
- **استيلاء الشركات الفرنسية على جانب وافر من الأراضي التونسية.**
- **الاستيلاء على جميع مقدرات البلاد خاصة المنجمية (الفوسفات).**
- **وضع نظام جمركي يجعل تونس سوقا للبضائع الفرنسية وحدها، وصادراتها لا تتجه إلا لفرنسا.**
- **إفتكاك الأراضي من التونسيين وتسليمها للمعمرين الأجانب لاسيما القانون العقاري الصادر في 1885م القاضي بتسجيل العقارات لتوفير الأمن للملاك الفرنسيين.**
- **ضم أراضي الأوقاف والغابات وكذلك أراضي المشاع التابعة للعروش والقبائل، إلى أملاك المعمرين، بأسعار بخسة مقسطة على آجال طويلة.**

---

1. ألغت فرنسا اللجنة المالية بعد أن فضّت مسألة الديون التونسية بضمان قرض يعقده الباي.

2. عبد الله الطاهر ،المرجع السابق، ص30؛ الحبيب ثامر، المرجع السابق. ص86؛حسن محمد جوهر، المرجع السابق، ص 52؛ إسماعيل أحمد ياغي ومحمود شاكر، المرجع السابق، ص 103.

2.2 . الجانب الإداري:

لم تقتصر الإجراءات الفرنسية على الجانب الاقتصادي فحسب، وإنما تدخلت في مجال الإدارة المحلية. وعمدت الحكومة الفرنسية على وضع عدة أسس في المجال الإداري تجلت في[1] :

- **فرض الرقابة على الإدارة التونسية وإنشاء إدارات فنية فرنسية بحتة.**
- **تنقية الإطارات المحلية من العناصر المناهضة للاستعمار وتعويضها بإطارات موالية.**
- **إعطاء الامتيازات للموظفين الفرنسيين والمتفرنسين "بالجنسية" وحرمان أهل البلاد منها، وأبرزها أن ما يتقاضاه هؤلاء يمثل 96% من مجموع ميزانية موظفي الحكومة التونسية.**
- **ألغت المحاكم القنصلية، وأصبحت المحاكم الفرنسية وحدها للنظر في القضايا التي تهمّ الفرنسيين والأجانب، وكذلك النزاعات القائمة بين الفرنسيين أو الأوربيين من جهة، وبين التونسيين من جهة أخرى، وذلك وفقا للأمر المؤرخ في 31 جوان سنة 1884م.**
- **حصر دور العلماء في ميدان العدالة على الأحوال الشخصية، بتوسيع صلاحيات المحاكم الفرنسية والمحاكم التونسية ، وإنشاء المجلس العقاري المختلط.**

2.3 . السياسة الثقافية والاجتماعية:

بعد فرض الحماية على تونس، استحدثت سلطات الحماية الفرنسية إدارة التعليم العمومي في 1883[2] ووضعت على رأسها المستشرق الفرنسي لويس ماشوال (Louis Machuel) بغية هدم أعمال الإصلاح فاستولى على جميع المؤسسات التعليمية [3]، وجعل برامجها على هواه ومنها جعل اللغة الفرنسية الأداة الأولى للتلقين وبالتالي أخضع التعليم

---

1. الحبيب ثامر، المرجع السابق. ص86-87؛ حسن محمد جوهر، المرجع السابق، ص 53؛ ارنلد هـ. قرين، العلماء التونسيون وانتصاب الحماية الفرنسية على تونس 1881-1892، المجلة التاريخية المغاربية للعهد الحديث والمعاصر، ع1، جانفي 1974. تونس، ص 74.
2. ريشارد ماكن، لوي ماشوال والإصلاح التربوي بتونس خلال السنوات الأولى للحماية الفرنسية، المجلة التاريخية المغاربية للعهد الحديث والمعاصر، ع3، جانفي 1975. تونس، ص 63.
3. ارنلد هـ. قرين، المرجع السابق، ص 74.

لنظم فرنسية لخدمة السياسة الاستعمارية، وارتكزت سياسة سطلطات الحماية في هذا المجال على تحقيق مايلي[1]:

- إهمال المؤسسات التعليمية التقليدية، بالإبقاء على الكتاتيب على حالتها القديمة.
- معارضة إصلاح التعليم وعدم دعمه باعتمادات جديدة.
- إعطاء الأولوية المطلقة للجالية الأوروبية في شتى مستويات التعليم.
- استهداف الذاتية التونسية بتلقين التلاميذ أسس الحضارة الفرنسية.
- إرهاق أهل البلد بالضرائب الباهظة، واستخلاصها بالقوة والتعسف.
- إلغاء سلطات الاحتلال استقلالية إدارة الأوقاف وإخضاعها لمجلس متكون من موظفين تابعين لها، ثم تجريدهم من كل سلطة، وبعدها أخذت تستحوذ على الأراضي الزراعية للأوقاف طبقا للأمر المؤرخ في نوفمبر سنة 1898م الذي أجبر جمعية الأوقاف على وضع ألفي هكتار سنويا على ذمة إدارة الفلاحة وتسليمها للمعمرين بمبالغ زهيدة تسدد على أقساط.
- عملت على تكميم الأفواه ونفي كل صارخ ضد الباطل أمثال الشيخين محمد السنوسي والمكي بن عزوز.
- ومن خواتم سيئاتها سياسة التجنيس [2] التي حاولت إغراء التونسيين بها، بإعطائهم امتيازات خاصة مثل المنح المحبوسة على الفرنسيين وحدهم.

---

1. عبد الجليل التميمي،دور المبشرين في نشر المسيحية بتونس 1830-1881، المجلة التاريخية المغاربية للعهد الحديث والمعاصر، إصدار معهد عبد الجليل التميمي للدراسات التاريخية، تونس، ع 3. جانفي 1975. ص16-17.
2. التجنيس: أصدر الاستعمار الفرنسي قانونا في عام 1910م عرف بقانون التجنيس، يتيح لمن يرغب من التونسيين التجنس بالجنسية الفرنسية، وأثير قانون التجنيس من جديد في: 20 ديسمبر 1923، بمنح بعض التونسيين مزيدا من التسهيلات للحصول على الجنسية الفرنسية، فتصدى التونسيون وعلى رأسهم السياسيون الأحرار وشيوخ العلم لهذا القانون (مثل الكتاب المندد بالتجنيس الذي أصدره محمد محي الدين القليبي وأحمد توفيق المدني وعثمان الكعّاك)، ينظر المرجع السابق، ص146، 221- 223و 322؛ الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص222-223؛ طارق البشري، حول تجديد الخطاب الديني ومشاكله، مجلة الحج والعمرة، السنة 57، ع الخامس، سبتمبر- أكتوبر 2002. ص67؛ محمد المختار بن محمود، حكم الله في التجنيس، مجلة الزيتونية".مج1.ج10. ربيع الثاني 1356/ جوان1937.ص 2-4.

3. المقاومة التونسية للوجود الفرنسي:

لم يتقبل ابناء تونس هذا التواجد الفرنسي مهما كانت الحجج التي حاول الفرنسيون الادعاء بها لتبرير هيمنتهم على تونس. وكان من الطبيعي، ان يتحرك ابناء تونس لمقاومة الوجود الفرنسي على ارض بلادهم. واخذت المقاومة ابعاد عسكرية وسياسية . وسوف نستعرض ذلك على النحو الاتي:

1.3 . المقاومة المسلحة:

لم يستكن الشعب التونسي للوجود الفرنسي بالمطلق، اذ نظمت المقاومة على الحدود التونسية الطرابلسية، حيث كانت تامل دائما في تدخل الدولة العثمانية في دعمها لمواجهة الفرنسيين، ولكن لا حياة لمن تنادي[1]. ولهذا اعتمد ابناء تونس على قدراتهم الذاتية.

ولعل من أشهر المقاومات المسلحة التي سبقت مرحلة التغيير هذه نجد مقاومة علي بن خليفة التي دامت حتى سنة 1910، واثر اندلاع الحرب العالمية الأولى شملت هذه الثورات الجنوب التونسي 1915[2]، وكانت جريدة المنار قد اشارة للمقاومة المسلحة ضد الوجود الفرنسي في تونس من بدايته، وكتبت تقول:"ما ان ساد الاستعمار الفرنسي القطر التونسي وناء بكلكله حتى جنح الشعب التونسي للدفاع عن كرامته موليا شطره نحو مقاومة العدو الالد الذي انتزع منه سيادته وسلبه حريته"[3]. ثم اضافت تقول:" ابصرت المقاومة التونسية النور في عهد كله حزن والام وويلات وراحت تخطو خطوات جرئية نحو هدفها الاسمى دون ان تلين"[4].

2.3 . المقاومة السياسية:

كانت بوادر النضال السياسي قد تداخلت مع النضال المسلح، ونجد ظهور جريدة التونس[5] عام 1907والتي لها الفضل في إيقاظ الوعي القومي، ومع حلول سنة 1912بادر

---

1. احمد القصاب، المرجع السابق، ص 40-41.

2. للتفاصيل ينظر: المرجع نفسه، ص 41-54.

3. جريدة المنار، السنة الاولى، ع 12، في: 21 ديسمبر 1951.

4. المصدر نفسه.

5.جريدة التونسي، هي أول عمل صدر عن حركة" تونس الفتاة" تأسست في 09فيفري 1907بقيادة علي باش جانبه وشقيقه محمد، وعبد العزيز الثعالبي وكانت تصدر بالغة الفرنسية لتصدر لها النسخة

العمال التونسيون بأول إضراب أُبعد على إثره عبد العزيز الثعالبي[1]، بعد أن بادر إلى ربط حركات التحرر الوطني للمشرق العربي، فبعد مغادرته البلاد عرفت الحركة التونسية جمودا نسبيا بسبب الانفصاليات داخل صفوف الحركة الوطنية[2] وصدر له كتاب تحت عنوان(تونس الشهيدة) الذي ابرز فيه طموح التونسيين في الظفر بالحرية وعيش حياة العزة والكرامة، وبحلول عام 1932صدر للحبيب بورقيبة جريدة" العمل التونسي" لتستمر الحركة الوطنية في توحيد صفوفها[3] فالمبادرة الأولى لعقد مؤتمر يضم كافة الحركات التحررية في المغرب العربي قد برمج بالقاهرة سنة 1947ضم قادة الأحزاب وتمخض عنه " لجنة تحرير المغرب العربي" التي أسندت للأمير محمد عبد الكريم الخطابي، وأمانتها العامة للحبيب بورقيبة، والتي التزم فيها الحاضرون ببعض النقاط لعل أبرزها العمل المشترك وعدم الانفراد بالمفاوضة مع الاستعمار الفرنسي[4] وبحلول سنة 1934نشب خلاف بين القادة الوطنين فتمعقد مؤتمر قصر الهلال في مارس من نفس السنة أدى لتفكك الحزب الدستوري فظهر اتجاهان: الأول يعرف بالحزب التونسي القديم ويضم المناضلين الأوائل،والثاني الحزب الدستوري الجديد الذي ترأسه الحبيب بورقيبة وعاد الثعالبي إلى تونس قادما من المشرق في8 جويلية سنة 1937بعد غياب دام أربعة عشر سنة،وفي9أفريل سنة 1938 وقعت حوادث دامية اعتقل على أثرها زعماء الحزب الدستوري لجديد[5] واستطاع بورقيبة الالتحاق بالمشرق منذ 26مارس سنة 1945ليبرز مظالم الاستعمار الفرنسي،وعاد الحزبان للعمل المشترك وبرزت وحدة الحزبين في الميثاق التاريخي المنبثق عن مؤتمر سنة 1946بدراسة السيد العروسي الحداد إضافة لمشاركة الاتحاد النقابي التونسي للشغل وأساتذة جامع الزيتونة واتحاد الموظفين التونسيين[6].

وصرح بعض قادة الحزب على ضرورة اعتماد تونس على طاقات شعبها في البناء، ولم يتم الوصول لا تفاق بسبب معارضة الجالية الفرنسية بتونس لأي تغيير في السياسة، وجراء دخول الحزب الدستوري الجديد في مفاوضات الفرنسيين لقي معارضة من الحزب

العربية عام) 1909، ينظر: عبد العزيز وابل، القضايا الوطنية والمغاربية من خلال جريدة المنار، رسالة ماجستر غير منشورة، قسم التاريخ/ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2011-2012، ص 91

1. جريدة المنار، العدد 12، السنة الثانية، 20 نوفمبر 1952، ص4.

2. عبد الله طاهر ، المرجع السابق، ص16.

3. جريدة المنار، العدد 12، السنة الثانية، في: 21 ديسمبر 1952.

4.عبد الله الطاهر ، المرجع السابق، ص.72

5. جريدة المنار، العدد 12، السنة الثانية، في: 21 ديسمبر 1952.

6.علال الفاسي، المصدر السابق، ص.8

الدستوري القديم وعبر عنه محمد عبد الكريم الخطابي ويوسف الرويسي بالخيانة الأهداف الاستقلالية للمغرب العربي[1]، وبالحديث عن العمل النقابي ودوره في تشجيع الكفاح السياسي فتم إنشاء نقابات عمال سنة1924وفي سنة 1944أسست نقابات حرة بقيادة النقابي فرحات حشاد[2] الذي أصبح شخصية كبيرة في عالم الشغل محليا ومغاربيا لتعتبر أداة مقاومة للاستعمار[3].

وانطلقت بتونس موجة من الاضطرابات خاصة في 8فيفري سنة 1951 لتحاول جراء ذلك السلطات الفرنسية امتصاص غضب الشعب بحملة من الإصلاحات الدستورية والتي لم يتم تطبيقها مما أثار استياء الشعب التونسي وتغيير بورقيبة لموقفه تجاه فرنسا[4]،ولعل فرنسا[4]،ولعل الحادثة التي زادت الطين بلة هي اغتيال فرحات حشاد هذه القضية التي لم لم يظهر البحث فيها عن أية نتيجة فعلى الرغم من نشرها في الجرائد والمحلات إلا إن تفاصيلها مازالت مجهولة كما يعبر عنها محمود بوزوزو ويضيف قائلا: " ثبت من رسالة أرسلها حشاد لنائبه البودالي قبل اغتياله بأيام ... أن السيد حشاد يعلم انه مهدد بالاغتيال وانه نقل زوجته وأولاده الأربعة لمحل آخر وكان يبيت عند جيرانه احتياطا" ،[5] فقد تجمعت الجماهير في جامع الزيتونة بالعاصمة تونس وخرج المواطنون في مظاهرات كبرى متجهة لمراكز الإقامة العامة الفرنسية لتقابل بأساليب القمع والقتل ليعلن الاتحاد العام التونسي عن إضراب لمدة ثلاثة أيام مما دفع بالقضية التونسية لمحاولة لطرق باب الدول العربية والعالمية لإدانة السياسة الفرنسية[6].

ولعل القضية التي شغلت الصفحات العديدة من جريدة المنار هي ردود الفعل التي عبر عنها المعارضون للحزب الحر الدستوري اثر مشاركة في الحكومة مقابل الجهود المبذولة من طرف لجنة المغرب العربي في توحيد كفاح الأقطار الثلاثة، [7]حيث صرح محمد

---

1. عبد الله الطاهر، المرجع السابق، ص.77

2. فرحات حشاد: ولد في 2فيفري 1914زعيم سياسي ونقابي تونسي ذاع صيته بعد ما تم تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل عام، 1946تم اغتياله على يد الفرنسيين المقيمين في تونس. ينظر: عبد العزيز وابل، المرجع السابق، ص.111

3. جريدة المنار، العدد 12، السنة الثانية،في: 20 نوفمبر 1952.

4.محمد علي داهش، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2004، ص55.

5. جريدة المنار، السنة الثانية، العدد 23، في: 16جانفي1953.

6.محمد علي داهش، المرجع السابق، ص.58

7. جريدة جريدة المنار، السنة الأولى، العدد 4، في: 3 ماي 1951.

محمد بن عبد الكريم الخطابي في بيان له انتقد فيه مشاركة حزب الحزب في الحكومة معلنا انه لا يتماشى مع المواثيق السابقة و أن مصير هذه التجربة الفشل[1] كما أعرب ممثل الحزب الدستوري الجديد يوسف الرويسي في بيان له في 12أكتوبر سنة 1952 قائلا: "إن المفاوضات مع المستعمر لا تجدي نفعا ...فالاستعمار الفرنسي أبشع أنواع الاستعمار الذي عرفه القرن التاسع عشر ... ولا يفهم في السياسة إلا لغة القوة[2]"...فعلى الرغم من كل هذه البيانات المنددة إلا أنها لم تلقى أذانا صاغية لدى الحزب الحر الدستوري الذي انفصل عن الكفاح المشرك، وبقي في يد الاستعمار يبعد به ولعل الدرس المستخلص من الجربة التونسية أن سياسة المفاوضات في ضل الاستعمار غير مجدية[3].

1. جريدة المنار، السنة الاولى، العدد، 30 في: ،6جويلية1951.
2. المصدر نفسه، السنة الأولى، العدد 15، في: 1 فيفري، 1952.
3. المصدر نفسه، السنة الأولى، العدد 1 في: 5، 1 فيفري، 1952.

4. الحزب الدستوري ودوره السياسي:

يعتبر الحزب الدستوري من الأحزاب التي لها تاريخ نضالي في إطار حركات التحرر الوطنية المغاربية خلال النصف الأول من القرن العشرين، وتمكن هذا الحزب من يثبت أقدامه في إطار مشروع تحرري وانهاء الوجود الفرنسي في تونس.

1.4 . تأسيس الحزب:

تعود البدايات الأولى لظهور الحزب الدستوري التونسي الجديد إلى ذلك النشاط المواجهات والمصادفات العنيفة مع الإدارة الاستعمارية والذي انفردت به جماعة جديدة العمل التونسي منذ تأسيسها عام 1932حيث تجلى هذا التأثير بالخصوص في قضية التجنيس التي أصبحت في صدارة القضايا الوطنية منذ مطلع الثلاثينيات اذ شنت جريدة العمل التونسي حملة شعواء على قانون التجنس لما يمثله من منع دفن المتجنسين بالجنسية الفرنسية في المقابر الإسلامية[1]، فكثرت المصادمات بين الجماهير الشعبية وقوات الأمن في عدد من المدن التونسية مثل: بنزرت والمنستير بمناسبة وفاة بعض المتجنسين،واضطراب الحكومة الفرنسية في آخر الأمر الى تخصيص أماكن دفن المتجنسين خارج مقابر المسلمين فكان انتصارا كبيرا أحرزته الحركة الوطنية التونسية بوجه عام وجماعة جديدة العمل التونسي بوجه خاص[2].

ولقد كان النشاط الاستعماري قد تطور وتدعم ففي سنة 1930كانت سلطات الحماية الفرنسية تبدي تفاعلها بإقامتها احتفالات كان لها الأثر العميق في نفوس التونسيين منذ ذلك المؤتمر الأفخارستي[3] وبمناسبة الاحتفال بخمسينية الحماية قام الدستوريون الشباب بحملة دعائية مكثفة فأرسلت جريدة الصوت التونسي كلا من الحبيب بورقيقة والطاهر صفر والبحر قيقة لتغطية أشغال رابطة حقوق الإنسان والمواطن المنقذ "بتفشي في فرنسا في ماي سنة 1931 ،وكان من نتائج هذه الحملة

---

1. قدادرة الشايب، الحزب الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري، 1934 – 1954دراسة مقارنة أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007ص 110

2 .قدادرة الشايب، المرجع سابق ص11.

3. المؤتمر الأفخارستي1930 انعقد بقرطاج وقد تم اختيار قرطاج باعتبارها عاصمة قديمة للمسيحية في شمال افريقيا فهذا المؤتمر قد تزامن مع احتفالات بقرطاج وقي بمناسبة المؤوية لاحتفالات الاستعمار الفرنسي بمناسبة المؤوية للاحتلال الجزائري، 1830ينظر أحمد القصاب، المرجع سابق ص532.

الصحفية أن آجرت السلطات الاستعمارية تتبعات ضد هيئة تحرير الصوت التونسي بتهمة إثارة الحقد بين الأجناس[1]

لقد انبعثت الحركة التونسية انبعاثا جديدا وأخذ الحزب يعمل لرصد صفوف الحزب ورأى أن الوقت قد حان لإعادة تنظيم من جديد على أسس متينة فعقد مؤتمر عرف باسم : (نهج الجبل) في مدينة تونس في 12-13 ماي سنة 1933الذي ضبط برنامج الحزب وإقامة برلمان تونس منتخب بالاقتراع العام، وتضمن ما يلي:

- التفريق بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.
- إعادة الحريات العمومية[2].
- حماية الاقتصاد الوطني
- التعليم الإجباري[3].

نظرا لنشاط جماعة العمل التونسي بادرت إدارة الحماية بسن أمر 6ماي سنة 1933يقضي بوضع الوطنين تحت المراقبة الإدارية، إلا أن جماعة العمل التونسي أصرت على النهج الذي رسمته، ففي هذا الإطار تم تنظيم مؤتمر نهج الجبل الذي افتتحها الحبيب بورقيبة، وألقى خطابه في مقال: صدر ب: العمل التونسي في 15ماي سنة 1933، وقد صادق المؤتمرون على ميثاق جديد يؤكد فيه على إفلاس سياسة التعاون و نادوا بضرورة منح البلاد دستورا وبرلمانا، وتبعا لذلك انضمت جماعة العمل التونسي إلى اللجنة التنفيذية[4] وفعلا تم إدماج هيئة تحرير العمل التونسي إلى الهيئة التنفيذية للحزب الوطني وهم: الدكتور محمود الماطري، الحبيب بورقيبة، الطاهر صفر، محمود بورقيبة والبحري قيقة[5].بعدها أصدرت فرنسا سنة1933قوانين إجبارية تفرض على كل من يناهض نظام الحماية والباي، الإقامة الجبرية، إلا أن الحركة الوطنية انقسمت إزاء هذه الإجراءات، فقادة الحزب الدستوري المعتدلون أرادوا التريث والباقون اختاروا الاعتماد على الشعب

1.خليفة الشاطر وآخرون، المرجع سابق ص.97.

2. أحمد القصاب، المرجع سابق ص. 536.

3. إسماعيل أحمد ياغي، المرجع سابق، ص. 365

4.محمد الهادي شريف، المرجع سابق، ص. 100.

5.حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس تقديم وتحقيق: حمادي الساحلي، د ط، دار الجنوب للنشر، تونس 2004ص107.

لمقاومة الاستعمار وأدى هذا الى انشقاق الحزب الدستوري واستقال الحبيب بورقيبة وجماعته من اللجنة التنفيذية[1].

من جهة سعى المقيم العام بيروطون (Biruton) إلى إذكاء روح الفتنة وهو يظن بأنه يستطيع إخماد نشاط الحركة الوطنية، لقد بدأت المعارك الصحفية والمعارك الحزبية الجدلية على صفحاتجريدة العمل لسان الحزب الدستوري الجديد وجريدة الإرادة لسان الحزب القديم بين المنصف المنستيري ومحي الدين القليبي و الطاهر صفر ومحمود الماطري من الحزب الجديد، فالجدد يتهمون الشق الآخر بالجهود والسلبية والقدامي يتهمون الجدد بالديماغوجية والارتماء في أحضان الثقافة الغربية[2].

عندما شعر بيروطون بخيبة أمله واتضح له أن مجرد انقسام الحركة لم يمنع الجناح الجديد من تكوين الخلايا الحزبية وفروعه، فكان أمامه أحد احتمالين: إماأنيخترق صفوف الجناح الجديد النشط ويتبنى العناصر ذات النزعة المتفرنسة، وإما ان يبطش بكل من الجناحين القديم والجديدة معا[3]. وقد اختار الحل الثاني بتسليط القمع والترهيب على عموم الحركة الوطنية، فنفي كل من الدكتور ماطري والطاهر صفر وصالح بن يوسف و البحري قيقة و محمود بورقيبة والحبيب بورقيبة وكذلك كثير من المناضلين الشعبيين الآخرين و محي الدين القلبي والشيخ أحمد كركر وأحمد الشطي ومحمد بن الحاج عمر وراجح ابراهيم والمنصف المنستيري من الحزب القديم الى مناطق صحراوية نائية عن البلاد.

إزاء هذا التصدع والانشقاق الذي قسم الحزب الى طرفين متصارعين كان من الضروري ذهاب كل من طرف ينشط لإقناع أكبر عدد من الدستوريين ليكون في جانبه، فقد انعقد مؤتمر" قصر الهلال في الساحل يوم 2مارس سنة 1934،حيث يكون الحزب الدستوري الجديدة[4] فقد حضر هذا المؤتمر العديد من النواب وممثلي الشعب للنظر في مسألة الخلاف،وامتنع أعضاء اللجنة التنفيذية المعارضين لجماعة العمل التونسي عن حضور المؤتمر،فأعلن المؤتمرون فصلهم من الحزب،وانتخبوا ديوانا سياسيا لإدارة الحزب الذي سمي منذ ذلك التاريخ بالحزب الحر الدستوري الجديدة وعين الحبيب بورقيبة

1. مفيد الزيدي، موسوعة التاريخ الحديث والمعاصر، ط 1، دار الأسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص234.
2. عبد الله الطاهر ، المرجع السابق ص62
3. المرجع نفسه، ص 62 ـ 63
4. قدادرة الشايب، المرجع السابق ص. 137

أمينا عاما له[1] وهذا ما سيمكنه من البروز أكثر ويعطي الحزب حيوية واندفاع أكثر[2]. كما ضم الديوان السياسي كلا من محمود الماطري رئيسا والطاهر صفر كاتبا مساعدا ومحمود بورقيبة أمين مالي و البحري قيقة أمين مالي مساعد، وخمسة أعضاء يمثلون العاصمة وكانت وظيفته تتمثل في مراقبة عمل الديوان السياسي.

2.4 . برنامج الحزب السياسي:

كان للحزب الحزب الدستوري الحر الجديدة برنامجا سياسيا وطنيا- ان صح التعبير- ، وكان يهدف من خلال برنامجه نيل تونس استقلالها وحريتها وإخراج القوات الفرنسية من ارضها، وتركز على ما يلي:

- نشر مبادئه في أنحاء البلاد.
- توعية الشعب بالقضية الوطنية
- الاستقلال والتحرر معتمدا سياسة القوة لنيل الهدف[3]
- تنظيم محاكم البناء والانضباط الداخلي، والنظر في إصلاح النظام الإداري والقضائي لفائدة الأهالي[4].

كما أن الحزب يهدف أيضا لدفاع عن جميع حقوق التونسيين ماديا ومعنويا، والمطالبة بتحقيق الاقتراع العام بدون تمييز في العرق والمعتقد، وكانت هذه إشارة إلى الطريقة الجديدة المعتمدة في العمل السياسي، وهي ترمي بالدرجة الأولى الى كسب تأييد فرنسا ضد الأقلية من الإقطاعيين والموظفين الفرنسيين[5].

لقد كان الاتصال المباشر بالشعب يمثل القاعدة الذّهبية للقيادة الجديدة عن طريق تثقيفه وتحريك سواكنه وكذلك أيضا بث روح التضحية في نفسه، خاصة أن الحزب لم يستثني أية فئة من فئات الشعب، إضافة إلى أنه قرر عقد عدة مؤتمرات دورية لتمكين قادة الحزب من اطلاع نواب القاعدة على النشاط السياسي، وفي داخل الحزب

---

1. ثامر الحبيب ، المصدر السابق، ص.92
2. أحمد القصاب، المرجع السابق، ص539
3. خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق ص10.
4. محمد الهادي شريف، المرجع السابق، ص122 ،123
5. زهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، د ط، دار النهضة العربية، بيروت، د.ت، ص479.

يطالب كل مناضل بالامتثال إلى قاعدة الانضباط المقامة على أساس الديمقراطية الداخلية[1].

3.4. نشاط الحزب السياسي:

أصبحت تونس مسرحا لعمليات الحلفاء شمال إفريقية وخاصة في سنتي 1942 و1943واختارها الألمان مكانا لصد هجوم قوات الحلفاء من مصر وليبيا من الشرق ومن الجزائر من الغرب.

وشهدت تونس فترة صراع حول بسط السيطرة والنفوذ من طرف دول المحور بقيادة ألمانيا وإيطاليا ودول الوفاق بقيادة الإنجليز والولايات المتحدة الأمريكية ورجال فرنسا الحرة[2]، وطبعا أن تزيد الحرب العالمية هذه الثورة اشتعالا، فإنها فرصة لإغراء الشعب بعدم الاشتراك في الجندية، وفعلا لم ينخرط فيها إلا من أخذ عن طريق القوة أو سبيل الاحتياج، وتضاعف أعمال "التخريب" على الرغم من تهديدات الجنرال بلان الذي كان حاكما بفاس تنقل إلى تونس كحاكم عام للجيش، الأمر الذي حمل الإدارة اتخاذ تدابير شديدة كالحكم بالإعدام وتحميل الأهالي مسؤولية حراسة الأملاك التليفونية بإرغامهم على حراستها بالمناوبة، وبلغ الخوف بالإقامة العامة إلى أن منعت توزيع السلاح على الجند التونسي المقيم بالحصون التونسية، ومع ذلك استمر التخريب وظهرت بوادر العصيان المدني بين المجندين، حتى اضطرت السلطة من أجل دفعهم لنزول بنزرت والسفر إلى ميادين القتال في بلجيكا وإيطاليا إلى استعمال الحيلة والشدة، فوقعت مشادات بينهم في قابس والقيروان، وهكذا بقيت المحاكم العسكرية قائمة، وملئت السجون والمنافي بأفراد الشعب، وحينما وقعت الهدنة الفيشية انتهز الدستوريون الفرصة فطالبو بالاستقلال نظرا إلى أن الحماية لم تعد قادرة على الدفاع عن الوطن، وفي 05 جوان سنة 1940وفد من الدستور الجديد أسموا الباي رافعا له عريضة يطالب فيها إطلاق سراح أبي رقيبة وإخوانه المعتقلين في (بورسان نيقولا) مرسيليا وإلغاء الحماية، وفي نفس الوقت وزعت الفروع الحزبية بيانا عاما على الشعب وقد أجيب المقيم العام الأميرال (Istvan)باعتقال سائر أعضاء الوفد وبفضل الباي[3] لم يدم اعتقالهم إلا بضعة أسابيع، واعتقل الدكتور ثامر

1. أحمد القصاب، المرجع السابق، ص. 547 ـ 548.
2. يحي جلال، تاريخ المغرب الكبير من أقدم العصور حتى الوقت الحاضر، ج 3، الدار القومية للطباعة والنشر، 1996، ص 254.
3. الباي الذي كان على عرش تونس هو أحمد باي الثاني الذي دامت مدة حكمه من 1929إلى1942.

وسائر أعضاء الديوان السياسي الذين لم يعتقلوا في المدة السابقة ولكن ذلك لم يؤثر في سير الحركة التي استمرت على هذا الهياج والفتنة حتى ديسمبر سنة 1942[1] انتعش نشاط الحركة الوطنية باعتلاء محمد منصف باي[2]الملك الوطني عرش تونس في شجاعة المؤمن أنه يقف إلى جانب شعبه المناضل في سبيل الاستقلال[3] وهو الابن الذي أحدث أزمة أفريل سنة 1922حيث كان هذا الأخير ذو نزعة وطنية، وبايا مثقفا بل أنه كان أكثر ثقافة من الذين اعتلوا عرش تونس، وعرف أيضا بمناصرته للحزب الدستوري الجديد وكان صديقا خاص لعدد كبير من الزعماء الدستوريين الذي شاطرهم وجهة نظرهم، وعندما تسلم مقاليد الحكم كان مقرا العزم على العمل بصفته الباي الدستوري، واعتزم على إضفاء الصبغة الديمقراطية على عادات البلاد[4] وعمل على تقوية الروح الوطنية بموافقه حازمة والدفاع عن كرامة عرشه وحقوق شعبه[5] وقد تفاءل به الوطنين خيرا ومنحوه الثقة فجذب إليهم حركة وطنية مرتبكة لأن أكثر الزعماء نشاطا كانوا في السجن، كما أن الحركة الوطنية اغتنمت فرصة الضعف التي تمر بها سلطات الحماية ونهضت من جديد بفضل الظروف المساعدة لصالح منصف باي، حيث نظمت المظاهرات الشعبية ورفعت الأعلام الوطنية التونسية في جو من الفرحة والاندفاع الجماعي، وبالنسبة للمستوى العملي فالباي أظهر نية القيام بدور نشيط في الحياة الإدارية للبلاد على الأقل فيما يتعلق بالأهالي[6] وفي 02أوت سنة 1942قدم المنصف باي مذكرة إلى الحكومة الفرنسية تضمنت 16نقطة من أهم ما جاء فيها:

تكوين مجلس استشاري تونسي إطلاق سراح المساجين السياسيين، وإلغاء مرسوم 30 جانفي سنة 1898 الذي يحول للمعمرين الاستحواذ على أراضي الأوقاف[7] وكانت هذه العريضة لا تختلف في بنودها عما كان يطالب به الحزب قبل اعتقال زعمائه سنة 1938،

1.علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط 1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948، ص 85 ـ 86.

2.المنصف باي،محمد باشا ابن الناصر باي ولد في 4 مارس 1881وتوفي في غزة سبتمبر 1948 بمنفاه فرنسا، من أخر البايات الحسينيين في تونس تمت تسميته ولي العهد في 30أفريل عام 1942اعتلى العرش الحسيني في 19جوان 1942تمت تنحيته في ماي1943.

3. جريدة المنار، ع 04، في: الجمعة 23ماي، 1952.

4. ثامر الحبيب ، المصدر السابق، ص101.

5 . أحمد القصاب ، المرجع سابق، ص 101.

6.محمد الهادي شريف، المرجع سابق، ص125-126.

7.خليفة الشاطر وآخرون، المرجع سابق، ص 15.

وسرعان ما توترت العلاقات بين المنصف باي وممثل فرنسا بسبب ذلك، ولكن الأزمة انفجرت بينهما ووعدت الحكومة الفرنسية ملك تونس بتحقيق مطالبه، غير أن السلطات الفرنسية كانت تظهر الشر له وتنتظر الفرصة للتخلص منه[1].

وفي جوان سنو 1940 أمضيت هدنة بين ألمانيا وفرنسا وضعت حدا لخطر تدخل قوات المحور بالبلاد التونسية، وتمادت فرنسا في عهد المارشال "بيتان" على ممارسة الصلاحيات التي منحتها لها معاهدات الحماية بالإيالة التونسية ولم يوجه الحلفاء أي هجوم على تونس إلى سنة 1942،وذلك أن نزول القوات الإنجليزية والأمريكية بشمال إفريقيا في نوفمبر سنة 1942حول البلاد التونسية إلى ساحة حرب وذلك ما دفع تصادم قوات المحور والحلفاء[2]، وكانت جيوش المحور بين 09نوفمبر سنة1942 و13ماي سنة 1943منتصبة بالبلاد التونسية، ودارت رحى الحرب بأطوارها المختلفة، فتمتع الباي والتونسيين والأحزاب الوطنية والجماهير بحرية فعلية، وسرعان ما رأت هاته الجماهير أن الفضل فيها يرجع إلى نية المحور إيزائها ولهذا السبب حظي الألمان في تلك الفترة بشعبية كبيرة لدى التونسيين، ولكن الباي وبعض السياسيين المحنكين أمثال الماطري[3]، شنيق، القليبي، وفرحات، لم ينجروا وراء الحماس الشعبي ولم يلبث أن أعلن حياده وترك الأمور على حالها وامتنع من اتخاذ بعض التدابير التي قد تحمله مسؤولية في عهدة المقيم العام واستمر على رفضه القاطع إلى أن ينحاز إلى جانب المحور [4]، وفي هذه فترة نزول جيش المحور المحور في تونس لمساعدة السلطة الفرنسية نفسها كانت السجون مكتظة بالوطنيين فرأوا أنه الوقت المناسب للعودة لنشاطهم، ويأخذوا بزمام الحركة من جديد لإخراج البلاد من الأزمة التي تحتاجها، حيث قاموا بثورة داخل السجن وتمكنوا من فتح أبواب وكانت هاته الحادثة السبب الرئيسي في إطلاق سراح المعتقلين السياسيين في كافة سجون تونس (07ديسمبر سنة 1942)، واستأنفوا كفاحهم وانتظم الحزب من جديد بجميع تشكيلاته وانتشرت شعبيته في المدن والقرى وتم إنشاء منظمة للشباب التونسي التي ضمت الآلاف

1.تامر الحبيب ، المصدر السابق، ص.101

2. أحمد القصاب، المصدر السابق، ص. 573

3. محمود الماطري،ولد بمدينة تونس 1887من أصول يونانية بعد حصوله على شهادة ختم الدروس بالمدرسة الصادقية عين في أكتوبر 1916معلما بناحية المرسى، ثم انخرط في كلية العلوم والمدرسة الطلبية بفرنسا، كما تم تعينه وزيرا للداخلية في الحكومة الوطنية التي شكلها المنصف باي في جانفي، 1943وغادر الحكومة بعد خلع الملك في 14ماي، 1943 .ينظر: أعلام تونسيون، ص. 335 ـ 339.

4. محمد الهادي الشريف، المرجع سابق،ص 126 ـ 127

من الشباب ونظم هذا الحزب دعاية واسعة لنشر الوعي القومي[1]كما تجاهل المنصف الباي السلطة الاستعمارية وأعلن عن تشكيل حكومة وطنية برئاسة محمد شنيق[1] (2جانفي سنة 1943)ضمت العديد من الشخصيات الوطنية البارزة كأمثال، الدكتور محمود الماطري (وزير للداخلية)، وصالح فرحات(وزير العدلية)، ومحمد العزيز الجلولي (وزير الأوقاف)

وتزامن ذلك مع ظهور أول عدد لجريدة أفريقيا الفتاة في جانفي سنة 1943التي حملت صورة الملك منصف باي والحبيب بورقيبة وشملت هيئة تحريرها كلا من محمود الماطري، حسن القلاني، البحري قيقة، زين العابدين...، ولكن كان آخر صدور لهاته الجريدة في 4 ماي سنة 1943[3].

عاد الحبيب بورقيبة الى تونس في شهر سبتمبر سنة 1949بعد غياب دام قرابة خمس سنوات قضاها بالتنقل من أجل توفير دعم للقضية التونسية،[4]حيث حظي باستقبال حماسي كبير ، لينطلق في بعدها للعمل في ممارسة عمله الجماهيري والحزبي في جميع أنحاء البلاد ودعا الى ضرورة الاستعداد للمرحلة الحاسمة و الالتفاف حول الحزب وزعمائه لمجابهة قوى القهر التي تحاول بجميع الوسائل تأخير الاستقلال[5]،وقد دعيت جميع القوى الحية في تونس الى الاستعداد للكفاح مثل الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والاتحاد النسائي التونسي وغيرهم[6].

وكان "الحبيب بورقيبة" يعمل على تحرير بلاده فحاول هذا الأخير أن يوفر لعمله جميع الأسباب التي من شأنها ان تمكنه من بلوغ الهدف الذي رسمه لنفسه بأقل التكاليف[7]، فقد يطمع دوما في الحصول على مساندة الرأي العام سواء التونسي أو الفرنسي والعالمي[8]، لأنّه يدرك جيدا أن رفض الحوار يحمل فرنسا تبعة كل الأخطاء ويبرر عندئذ كل التبرير للكفاح المسلح الذي عقد بورقيبة العزم على خوضه إذا ما رفضت فرنسا التفاهم[9]، وأما مطالبة

---

1. ثامر الحبيب ، المصدر سابق،ص. 101 ــ 102
2. محمد شنيق،بن محمد بن حسن شنيق ولد بتونس العاصمة1889 – 20 (نوفمبر 1976)سياسي بتونس تولى الوزارة الكبرى مرتين أولهما عام 1943والثانية في مطلع الخمسينات
3. .خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص /ص. 115 ــ 116
4. قدادرة شايب، المرجع سابق، ص190.
5. عبد الله الطاهر ، المرجع سابق، ص 78
6. محمد الهادي شريف، المرجع سابق ص 134
7. طه ياسين نمير ، المرجع سابق، ص 217
8. صلاح العقاد، المرجع سابق، ص348
9. أحمد القصاب، مرجع سابق، ص608-611.

بورقيبة بضرورة إجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية لتمكين الشعب التونسي من ممارسة حقه في الاستقلال[1]،جرت اتصالات بين الحكومة الفرنسية والأمين باي كللت بتأليف وزارة جديدة برئاسة "محمد شنيق" يوم 17أوت سنة 1950بمشاركة صالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الجديدة، مكلفة بالتفاوض مع فرنسا حول التعديلات الأساسية التي من شأنها أن تقود البلاد عبر مراحل متتالية نحو الاستقلال الداخلي، لكن إصلاحات فيفري سنة1951 التي جاءت بعد المفاوضات جرت بتونس قد خيبت آمال التونسيين، وفي أواخر أكتوبر 1951استأنفت المفاوضات الفرنسية التونسية من جديد في باريس وقد طالب الوفد التونسي المفاوض برئاسة الوزير الأكبر شنيق محمد منح البلاد التونسية الاستقلال الداخلي، فرد وزير خارجية فرنسا روبير شوبان (Robert Chopin) بمذكرة مؤرخة في 15ديسمبر سنة 1951 أكد أن العلاقات بين تونس وفرنسا ينبغي أن ترتكز على مبدأ "السيادة المزدوجة ،[2]فاستخلص الحبيب بورقيبة على عدم جدوى الحوار المباشر بين تونس وفرنسا لكنّه اقتنع بحتمية المقاومة المسلحة لإثارة انتباه الرأي العام العالمي واهتمامه[3]،وهذا يظهر أيضا من خلال مناقشة مع بعض وفود الأمم المتحدة أثناء جولته الدعائية سنة 1947بأن قضية تونس ولن تعرف و لن يعنى بها مالم يضطرب الأمن في تونس بصفة واضحة[4]، وهكذا استعد الحزب الحر الدستوري الجديدة الى الكفاح مقتنعا بأن منظمة الأمم المتحدة لن تنظر في قضيتهم الا في صورة حدوث قلاقل خطيرة بتونس[5]، وقد تمكن نواب الحزب الحر الدستوري من إقناع أعضاء مكتب المغرب العربي بضرورة إعادة تنظيم طريقة العمل لضمان استقلالية القرار لكل مجموعة وطنية[6]، وكانت خطة الكفاح التونسي تقضيا لاستفادة من رصيد المتطوعين التونسيين في حرب فلسطين وقد التحق بعضهم بالجيوش المصرية واللبنانية والسورية حيث تدربوا على العمل العسكري ونذكر في مقدمتهم الكشاف عز الدين عزوز الذي تكون بالمدرسة الحربية السورية ثم كلف بتدريب فريق متطوعي المغرب العربي[7]، وقبل رجوعه الى تونس أوكل الحبيب بورقيبة إلى المناضلين مراد بوخريص وعلي الزليتي وعبد العزيز شوشان مهمة تكوين خلية

---

1 .قدادرة شايب، المرجع سابق ص191

2 .محمد الهادي شريف، المرجع سابق ص 134

3.خليفة الشاطر وآخرون، المرجع سابق، ص143

4.عز الدين معزة، المرجع السابق، ص322

5.محمد الهادي شريف، المرجع السابق ص 134

6.عبد الله الطاهر ، المرجع سابق، ص 101

7. ثامر الحبيب ، المصدر السابق ص120

مقاومة في طرابلس ويبدوا أنه كان يمنح الأولوية للصراع في الداخل حينما رجع الى تونس[1] وسرعان ما بادر بتكوين هيئة قومية للمقاومة يشرف عليها المناضل النقابي الدستوري أحمد التليلي، وعينت هذه الهيئة السرية عشرة نواب للجهات تكلفوا بتنظيم الكفاح المسلح[2].

ويبدو ان الحركة الوطنية اضطرت للاعتماد على تبرعات المتطوعين وجمع الأسلحة المتوفرة لديهم،ونلاحظ في هذا المضمار أن بورقيبة يدرك عدم تكافؤ ميزان القوة ويخشى أن تباد الأمة من جراء الغارات الجوية نظرا لقرب ساحات القتال من التراب الفرنسي[3]. وسعيا لتوفير كل سبل النجاح للمعركة الحاسمة التي كان يخشى ان تكون امتحانا عسيرا وأن تثير قمعا عنيفا يُهدّد كيان الأمة، قام هذا الأخير بجولة دعائية في شرق آسيا وانجلترا والسويد وأخيرا الولايات المتحدة الأمريكية حيث رافق الزعيم النقابي فرحات حشاد إلى مؤتمر المنظمة النقابية الأمريكية بسان فرانسيسكو[4].

وقد جند الحزب الحر الدستوري هذه الشبكة من الخلايا الناشطة التي بعثها الوجود في الخارج وكان يولي عملها الدعائي اهتماما كبيرا لاستفادة من التضامن العربي الإسلامي ومناصرة حركات التحرر وتصفية الاستعمار ونذكر في هذا المجال سعي بورقيبة الى كسب مساندة الولايات المتحدة الأمريكية، أو المعسكر الحر في ظروف الحرب الباردة، انطلقت المعركة يوم15 ديسمبر سنة 1951وكانت بمثابة رد فعل مباشر مذكر 15ديسمبر التي رفضت مطالب الشعب واستعد الحزب الحر الدستوري الجديدة والمنظمات القومية للمواجهة[5]، حيث أرسلت المنظمات الوطنية يوم 16ديسمبر سنة 1951برقية احتجاج إلى الحكومة الفرنسية وتعهدت بالالتجاء إلى كل سبيل يمكنها منه القانون الدولي و المحافل الدولية[6]،كما الدولية[6]،كما قررت الإضراب العام لمدة ثلاثة أيام 21-23 ديسمبر كان ذلك بمثابة إنذار أول لسلطة الحماية.[7]

وأظهرت نجاح الإضراب استعداد الشعب التونسي لرفع التحدي وكانت الاجتماعات الشعبية التي نظمها الحزب والمنظمات الوطنية وأشرف عليها بورقيبة ترمي الى تعبئة الشعب التونسي وتهيئته للمواجهة فطلب من الحكومة التفاوضية رفع القضية الى الأمم

1.عبد الله الطاهر ، المرجع السابق، ص 78

2.خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص145.

3. خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 146

4. محمد الهادي شريف، المرجع سابق، ص 13

5. صلاح العقاد، المرجع سابق، ص347

6. عز الدين معزة، المرجع سابق، ص 321

7. أحمد القصاب، المرجع السابق ص625

المتحدة (اجتماع المنيستير9جانفي سنة 1952)ثم دعا جهرا الى الكفاح المسلح (اجتماع بنزرت 13جانفي) 1

وبالتوازي مع العمل الشعبي واستجابة لها أعربت الحكومة التفاوضية على تحفظاتها على رد المذكرة الفرنسية، وأرسلت يوم 14جانفي عضوين بارزين من الحكومة وهما صالح بن يوسف وزير العدل والأمين العام للحزب و"محمد بدرة" وزير الشؤون الاجتماعية لتقديم شكوى ضد فرنسا للأمم المتحدة وكانت ترمي الى تدويل القضية وكسب الرأي العام العالمي. واعتبارا لسياسة الجديدة التي انتهجتها الحكومة الفرنسية حيث عينت مقيم عام جديد الذي وصل الى تونس 13جانفي سنة 1952ويدعى دي هوتوكلوك (D. hotlock)فتحا معه عهدا جديدا من التسلط والقمع[2].

حيث اصدر المقيم الجديد في يوم 16جانفي سنة 1952 تعليمة بمنع عقد مؤتمر الحزب الحر الدستوري الذي كان مقررا عقده في يوم18 جانفي سنة 1952؛ كما قرر العزم على قمع كل حركة شعبية[3]، حيث أوقف رئيس الحزب بورقيبة ومدير الحزب المنجي سليم بسبب المسيرة التي نظمت في يوم 18جانفي سنة 1952 ووضعهما في الإقامة الجبرية طبرقة[4]، وقد تم في نفس اليوم إيقاف حوالي 20 شخصية من إطارات الحزب الدستوري، فبلغ الغضب الشعبي اعلى درجاته، اذ نظمت مظاهرات حماسية في العديد من المدن والقرى التونسية، وشكلت بداية مرحلة جديدة للكفاح الوطني[5] . وعلى الرغم من قرار المقيم العام تمكن الحزب من عقد مؤتمره في الموعد المحدد برئاسة الهادي شاكر، وأكد المؤتمر على مبادئ الخطة التحريرية التونسية، وإن مؤتمر الحزب يؤكد على ضرورة إلغاء الحماية وتحول تونس الى دولة مستقلة ويعلن احتجاجه على الإجراءات التي اتخذت ضد الرئيس بورقيبة ومدير الحزب المنجي سليم وكثيرا من أعضاء الحزب، ويتبرأ من مسؤولية النتائج الوخيمة التي قد تنتج عن الإجراءات التعسفية التي تتخذها سلطات الحماية الفرنسية [6].

1. قدادرة شايب، المرجع سابق ص194
2. عبد الله الطاهر ، المرجع السابق، ص 100
3. خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 147
4. عز الدين معزة، المرجع السابق، ص323
5. شارل أندري جوليان، المصدر السابق، ص 220
6. خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص148

وكان رد فعل السلطات الحماية تجاه عقد المتمر ومقرراته، ان تم إيقاف الهادي شاكر رئيس المؤتمر وإبعاده الى طبرقة في يوم 20جانفي سنة 1952[1]. ولم يمنع ذلك النفي القصري من ان يمارس نشاطه السياسي ويتواصل مع التتطورات التي تحدث في تونس. حيث كان يستقبل الصحافيين ولكن إبعاده إلى رمادة ثم الى جزيرة مالطة 22ماي سنة 1952كان يرمي الى عزله عن النشاط السياسي، ولكن مراسلاته بينت أنّه كان يتابع الأحداث وينتهز كل المناسبات لتوضيح موقفه[2].

وفي هذه الأثناء بدأت المقاومة بمظاهرات صاخبة عمت المدن والقرى وخرج الشعب التونسي ليحتج ويدافع عن مطالبه، وكانت قوى الأمن العام والجيش في حالة طوارئ مستعدة للتصدي لأي مظاهرات، كما فرضت السلطات الفرنسية نظام منع التجوال ليلا[3]. وكانت المظاهرات والإضرابات متواصلة بكل شجاعة ونذكر في هذاالإطار الإضراب في تونس وتظاهروا في (باب سويقة ونابل وحمامات وغاز الملح وماطر)، بالإضافة الى تنظيم مسيرة نضالية في سوسة 22جانفي سنة 1952شارك في هذا عدد كبير من سكان القرى المجاورة، نظم سكان المدن والقرى المجاورة مظاهرات يوم 25جانفي سنة 1952، وتواصلت المظاهرات والمواجهات في بني خلاد، والقيروان والقليبة[4].

يمثل اغتيال فرحات في الوقت الذي كانت فيه اللجنة السياسية للأمم المتحدة تدرس القضية التونسية تجاوز لكل معايير السلوك الدولي[5]، إضافة لما يمثله من تصعيد سياسة القمع واطلاق العنان لاستبداد رجال الإقامة العامة وحلفائهم في المنظمة الإرهابية الفرنسية اليد الحمراء [6] وتمثل هذه المأساة بالنسبة للمقاومة الشعبية منعرجا حاسما وقد تكثفت في هذه الفترة العصيبة حركة المقاومة المسلحة[7]، كما جند الشعب طاقاتهم لمواجهة سياسة القمع التي توخاها المقيم العام منظم المظاهرات الاحتجاجية والإضرابات وقام بحملات نسف خطوط الهاتف والسكك الحديدية وهاجم بما يملك من وسائل الثكنات وأجهزة السلطة الاستعمارية[8] وقد ظهرت منذ بداية المعركة عصابات يشرف عليها

1. عز الدين معزة، المرجع السابق، ص 324
2. خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق ص149
3. عبد الله الطاهر ، المرجع السابق، ص 102
4. أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 626.
5. محمد الهادي شريف، المرجع السابق، ص 135.
6. خليفة الشاطر وآخرون،المرجع السابق، ص 154.
7. عزالدين معزة، المرجع السابق، ص 327.
8. صلاح العقاد، المرجع السابق ص 350.

عليها قادة عينهم الحزب الحر الدستوري الجديدة حيث كونوا وحدات منظمة للكفاح المسلح، ونذكر من بين القادة الأزهر الشرائطي و الطاهر الأسود وحسن بن عبد العزيز وقد كسب جل هؤلاء القادة خبرتهم أثناء الخدمة العسكرية[1]، لقد سعى الحزب الى خلق نواة عسكرية في الخارج فأسس معسكر لتدريب المتطوعين خاصة من المشاركين في حرب فلسطين[2].

اتخذ بيار فوازار (Pierre Fawazar) مجموعة من القرارات في اطار ما سماه (سياسة التهدئة) وانتهز الحزب فعاد المنجي سليم الى نشاطه العلني وفتح مكتب في باب السويقة وأخذ يعمل على إعادة تنظيم الشعب الدستورية، وكان قادة الحزب بتونس يواجهون بحذر سياسة المراوغة التي مورست ضدهم[3] وفي رسالة من زعيم الحزب يعمل فيها الأوضاع ويبين للقادة أن لا فائدة تذكر من هذه السياسة ويطالب باستئناف الكفاح للفوز بالسيادة التونسية[4]، وبلغت المقاومة التونسية أوجّها في ظروف تاريخية حاسمة[5]، وبعد سقوط حكومة جوزيف لانيال (Joseph Laneal)في 12جوان سنة 1954جاء بعده منداس فرانس (Mendas France)، حيث يعتبر هذا الحدث منعرجا سياسا[6]، ونذكر في هذا المضمار أن الحكومة الفرنسية أوفدت في جويلية سنة 1954الى رئيس الحزب لمطالبته بتحرير نداء الى التونسيين يطلب منهم إيقاف أعمال المقاومة فرفض العرض لعدم مرافقته باتخاذ قرارات سياسة حاسمة[7].

وجه جنرال هنري برنار كاتور في يوم 30جوان سنة 1954رسالة الى منداس فرانس يطالب منه المبادرة بمعالجة القضية التونسية، فأجابه بأنه يشاركه هذا الرأي وقد بينت شهادته أنه بادر في تلك الفترة بدعوة ممثل الحزب في باريس محمد المصمودي لمقابلته في جينف[8]، وقدم منداس إلى تونس يوم31 جويلية من نفس السنة في زيارة فجائية أعدت في كنف السرية مترئسا وفدا هامّا وأعلن في خطاب رسمي أمام (الباي بقرطاج) استقلال

1. أحمد القصاب، المرجع السابق، 644.
2 .عبد الله الطاهر ، المرجع السابق، ص 103.
3 .عز الدين معزة، المرجع السابق، ص 329.
4. خليفة الشاطر وآخرون،المرجع السابق ص 163.
5.عبد الوهاب حسن حسني ، المرجع السابق ص230.
6.أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 648.
7. صلاح العقاد، المرجع السابق ص 352.
8. عبد الله الطاهر ، المرجع السابق، ص 112.

تونس الداخلي[1]واستجاب بورقيبة من منفاه لخطاب لخطابه وصرح يوم 1أوت قائلا: " ان هذه المقترحات تمثل مرحلة هامة وحاسمة في طريق اعادة السيادة الكاملة للبلاد التونسية، ان الاستقلال هو الهدف الأسمى للشعب التونسي، ولكن السير نحو هذا الهدف لن يكتسي بعد اليوم بصيغة الصراع بين الشعب التونسي وفرنسا." اما صالح بن يوسف قد صرح قائلا: "ان الاستقلال الداخلي خطوة أولى في طريق الاستقلال التام، ان الاستقلال الداخلي مرحلة انتقالية نحو تحقيق الاستقلال التام"[2].

اجتمع الديوان السياسي في 3أوت سنة 1954برئاسة وتحت الموافقة على مشاركة الحزب الدستوري الجديدة بحكومة التفاوض وتم تشكيل حكومة تفاوضية برئاسة الطاهر بن عمار يوم 7أوت سنة 1954[3]ويقول الحبيب بورقيبة" واتفق الرأي في نهاية الأمر على تكوين حكومة تتولى التفاوض لإيصال تونس الى الحكم الذاتي[4]".

وقد افتتحت المفاوضات الفرنسية التونسية بتونس يوم 4 سبتمبر سنة 1954 واستؤنفت في باريس يوم 13سبتمبر[5]، ولكن تباين الاتجاهين حول محتوى الاستقلال الداخلي وآجال تسليم السلطات آثار صعوبات جمة اذ أظهر الوفد الفرنسي حرصه على التمسك بالدفاع عن حقوق الجالية الفرنسية وسعيه لإطالة آجال استرجاع السيادة التونسية مما يفسر تعثر المفاوضات وتمططها وقد تسبب هذا في قلق الرأي العام التونسي الذي كان ينتظر دخول في عهد جديد[6].

بادرت الحكومة الفرنسية بمطالبة الوفد التفاوضي بإنزال المقاومين من الجبال وتسليم أسلحتهم مبينة على مواصلة المقاومة تتنافى مع مشاركة الحزب الحر التونسي في وزارة التفاوض7، وراهن بورقيبة على الاستجابة لهذا الشرط وطلب انعقاد المجلس المحلي لدراسته واستمع إلى الوفد التفاوضي الدستوري ومنحه ثقته لمواصلة عمله ومعالجة

1.عبد المنعم الهاشمي، المرجع السابق، ص 306.

2.عز الدين معزة، المرجع السابق، ص 336.

3 .أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 651.

4 .الحبيب بورقيبة، المصدر السابق، ص 210

5.إسماعيل حلمي محروس، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، من الكشوف الجغرافية الى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، دط، مؤسسة شباب الجامعة، في الإسكندرية، ج د، 2004ص 591

6 .خليفة الشاطر وآخرون، لمرجع السابق، ص 170

7 .علي البهلوان، تونس الثائرة لجنة تحرير العربي، القاهرة، 1945ص 130

قضيته وتواصلت المفاوضات وتقدمت أشواطا كبيرة[1]. ورجع الحبيب بورقيبة الى تونس في جوان سنة 1945 وكان محل استقبال حاشد حسم انتصار النضال التونسي ولكن سرعان ما ظهرت بوادر تصدع الجبهة الوطنية إذا أعلن صالح بن يوسف من باندونع معارضة الاتفاقيات[2] وبلغ التباين أوجه بعد الإمضاء الاتفاقيات وقد تدعم الاتجاه البورقبي بتأييد الاتحاد العام التونسي للشغل وغيرهم[3] . وتواصلت المواجهة بين أنصار الحبيب بورقيبة وأنصار صالح بن يوسف وكان كل طرف ينظم اجتماعات شعبية ويندد بخصمه[4]،وقد التأم الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري الجديدة تحت رئاسة بورقيبة يوم 8أكتوبر سنة 1955 وعقد مؤتمر الحزب يوم 15نوفمبر وثم تجريد صالح بن يوسف من منصبه في الأمانة العامة[5]، وحالما نشر البلاغ أعلن الصالح بن يوسف أن القرار المذكور لم يكن صادرا عن ذي ذي أهلية أو صلاحية حسب قوانين الحزب وأنّه يعلن بطلانه مؤكدا استمراره في مباشرة مسؤوليته[6].

واعتبر مؤتمر صفاقس 15- 19نوفمبر سنة 1955، الاتفاقيات الفرنسية التونسية التي تقر الحكم الذاتي مرحلة هامة في طريق الاستقلال الذاتي[7] اجتمع المجلس الملي للحزب الحر الحر الدستوري الجديد في 21جانفي سنة 1956ودرس الوضع الرّاهن وأعلن في لائحة الختامية أن الأوضاع السياسية بالبلاد التونسية تتطور تطورا يسير بتونس نحو الاستقلال الحتمي طالب اختصار مراحل تحويل المسؤوليات وتوفي الوسائل الضرورية لإنشاء قوة نظامية مسلحة.[8]

وتهيأت الظروف للمطالبة بالاعتراف بالاستقلال لتونس وقابل يوم 3 فيفري رئيس الحكومة مولي(moli)الذي تولى رئاسة الحكومة الفرنسية يوم 31جانفي وتم الاتفاق على إرسال وفد للتفاوض في المطالب التونسية فانفتحت المفاوضات يوم 29فيفري وتعثرت طيلة ثمانية عشر يوما من المماطلة الفرنسية[9] ثم يوم 20مارس سنة 1956التوقيع على الاتفاق

1.خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 173

2.محمد الهادي شريف، المرجع السابق، ص137

3.صلاح العقاد، المرجع السابق ص 351

4. عبد الله الطاهر ، المرجع السابق، ص114

5. أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 654

6. خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 174

7.أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 656

8.خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 174

9.عبد المنعم الهاشمي، المرجع سابق، ص 310

الذي تعترف فرنسا بمقتضاه باستقلال تونس، ممارسة تونس لمسؤوليتها ميادين الشؤون الداخلية والأمن والدفاع وتشكيل جيش وطني تونسي.[1]

4.4. مشاركة الحزب في الحكومة وردود الفعل حولها:

1.3.4. المشاركة في الحكومة التونسية :

بعد أربع سنوات قضاها الحبيب بورقيبة في مصر، عاد إلى تونس في سبتمبر سنة 1949، وكان قد تبنى إستراتيجية تتمحور في الاعتماد على سياسة (تهادنية)مع فرنسا في البداية، تليها فترة من الاضطرابات والهيجان الشعبي على إثر فشل هذه السياسة، وسيتمكن لاحقا من تدويل القضية التونسية. وتتجسد هذه السياسة من خلال نقاطه السبعة التي عرضها في باريس شهر افريل 1950، والمتمثلة في مايلي[2]:

- بعث السلطة التنفيذية التي هي عنوان السيادة الوطنية.
- إنشاء حكومة تونسية مسئولة عن الأمن العام يترأسها وزير أول تونسي، يعينه جلالة الملك، الذي يتولى رئاسة مجلس الوزراء بصفته رئيس الدولة.
- إلغاء الكتابة العامة للحكومة التونسية التي تسيطر على جميع الإدارات وبيدها عمليا السلطة الإدارية بالبلاد.
- إلغاء مراقبين المدنيين الذين يقومون بالإدارة المباشرة وهو يتنافى مع السيادة الوطنية.
- إلغاء الجندرمة الفرنسية التي يرجع أمرها إلى وزارة الدفاع الوطني الفرنسي وهي بذلك تكرس في نظرنا الاحتلال العسكري للبلاد.
- إحداث بلديات منتخبة بها ممثلون عن المصالح التي توجد بها أقليات فرنسية.
- على المستوى التشريعي بعث مجلس وطني منتخب بالاقتراع العام مهمته إعداد دستور ديمقراطي، يحدد العلاقات الفرنسية التونسية على قاعدة احترام المصالح المشروعة لفرنسا في إطار احترام السيادة التونسية.

وقد عدت هذه المطالب معتدلة،إذ لم تطالب صراحة بالاستقلال التام للبلاد التونسية وفق مرجعية مؤتمر (ليلة القدر)، لذلك لقيت تفهما لدى الدوائر المسؤولة في

1.عبد الوهاب حسن حسني ، المرجع السابق، ص. 233

2 .عميرة علية الصغيرة، اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، ط1، تونس، 2007، ص 18-17.

باريس،إلى درجة تصريح وزير الخارجية الفرنسي (Robert Schuman)في جوان سنة 1950 ان الاستقلال الداخلي هو الغاية السياسية، التي تسعى فرنسا لتحقيقها، بالنسبة لجميع الدول التي تؤلف الاتحاد الفرنسي، وكذلك الدول المرتبطة معها بروابط الحماية.[1]

وعلى أساس هذا التصريح قامت حكومة محمد شنيق في 17 أوت سنة 1950 بالتفاوض مع فرنسا، في نقل السلطة الداخلية إلى التونسيين، غير ان الفرنسيين لم يكونوا صادقين بل كانوا يخدعون الرأي العالمي، بزعمهم منحمبدأ التحكم الذاتي لتونس، وتجلت حقيقة نيتهم في الحملات العنيفة، التي كان يقوم بها زعماء الجالية الفرنسية ضد الوزارة التونسية، من بينها اعتداء الجيش الفرنسي على العمال المزارعين في26 نوفمبر سنة 1950 في بلدة النفيضة، التي كان الهدف من ورائها إثبات الفوضى والانشقاق في صفوف الوطنيين التونسيين،إلاأن هذه المحاولات كانت تعزز الوحدة القومية بين الداي محمد الأمين وحكومة الشعب التونسي، حيث جاء خطاب العرش في 15 ماي سنة 1951 يؤكد هذه الوحدة، ويعلن حق تونس في التمتع بسيادتها الكاملة وحريتها الشاملة أسوة بالدول الحرة.[2]

ولكن الحكومة الفرنسية قررت رفض المطالب التونسية، وذلك من خلال مذكرة 15 ديسمبر سنة 1951، التي أرسلها وزير الخارجية الفرنسي الى وزير الأكبر التونسي، ردا على مذكرته بتاريخ 31 أكتوبر سنة 1951، اقترح فيها إنشاء لجنة مختلطة فرنسية –تونسية ابتداء من شهر جانفي سنة 1952، لدراسة امكانية وضع اليات لتعويض المجلس الكبير بالنظام النيابي[3]. كما أكد فيها العمل بمبدأ السيادة المزدوجة بين التونسيين والفرنسيين وارتباط تونس الدائم بفرنسا وكان ذلك أيدانا بانقطاع المفاوضات،فأعلن بورقيبة قائلا: "إن صفحة من تاريخ تونس قد طويت وأخرى قد بدأت،إن جواب السيد شومان يفتح عهدا من القمع، والمقاومة بما لابد ان يصحبه من الدموع والإحزان والأحقاد".[4]

---

1. يحي جلال، تاريخ المغرب الكبير- (الفترة المعاصرة وحركات التحرر الاستقلال)، ج4، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981، ص 298 ــ 299.
2. ادريس الرشيد، صورة من كفاح تونس في سبيل استقلالها، المنار، العدد 3، السنة الثانية، الجمعة 09 ماي 1952، ص 3.
3. شارل اندري جوليان، افريقيا الشمالية تسير، القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية ،ترجمة المنجي سليم واخرون، مر: فريدا السوداي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص239 .
4. محمد الهادي شريف، تاريخ تونس من عصور ماقبل تاريخ الى الاستقلال، تع: محمد شاوش محمد عجينة، ط 3، دار سراس للنشر، تونس، 1993، ص 113

2. 3.4 . ردود الأفعال:

كانت لمشاركة الحزب الدستوري الجديد في الوزارة التفاوضية ردود فعل من قبل إطراف مختلفة في تونس وخارجها، خاصة بعد صدور إصلاحات 08 فيفري سنة 1951، ومن بين هذه الردود لجنة تحرير المغرب العربي[1] التي أصدرت بيانا بتوقيع رئيسها محمد عبد الكريم الخطابي بتاريخ 12 جويلية سنة 1951[2]، انتقدت فيه مشاركة الحزب في الحكومة، وذكرت بان هذه المشاركة نكسة إلى الوراء، ولا تتماشى مع المواثيق السابقة مثل ميثاق ليلة القدر الذي أمضته الأحزاب في 23 اوت 1946، ولا مع ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي، وقيم البيان هذه المشاركة، بان مصيرها الفشل، وان المفاوضات التي ستقوم بها سوف لتؤدي إلى أي نتيجة، لما قدمته من تنازلات،أولها تتألف الوزارات على أساس الوضع القائم، وهو الحماية وقبول الفرنسيين فيها، علما ان المبادئ التي تقوم عليها الأحزاب الاستقلالية المغاربية والمواثيق التي تربطها تعتبر الأوضاع القائمة في أقطار المغرب العربي أوضاعا استعمارية لايجوز الاشتراك في الحكم على أساسها، بل يعد نقضا لمبدأ الاستقلال الذي تنادي به عدة أحزاب، وجاء موقف اللجنة من خلال التصريح الذي جاء في البيان: "لهذا كله نعلن استنكارنا لمشاركة الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد في هذه التجربة ونعتبر هذه المشاركة إخلالا بميثاق لجنة التحرير المغرب العربي، واعترافا بأوضاع لاتقرها، كما نعلن معارضتنا الشديدة لما أسفرت عنه هذه التجربة لمنافاته للاماني الوطنية، ومساسه بجوهر السيادة التونسية، التي يجب ان تكون من حق التونسيين وحدهم لايشاركهم فيها غيرهم، وندعو الحزب إلى سحب ممثله فورا من الوزارة، والرجوع إلى ميدان الكفاح الصحيح على أساس المبادئ الاستقلالية التى أقرتها اللجنة، وارتبطت بها الأحزاب في كافة أقطار المغرب العربي ويهمنا إن نؤكد ان لجنة المغرب العربي التي ينضوي تحت لوائها جميع الأحزاب الاستقلالية المغربية لاتتحمل اية مسؤولية في السياسة التي ينتهجها هذا الحزب

---

1. لجنة تحرير المغرب العربي، شملت الاحزاب الوطنية في الأقطار المغاربية الثلاث، تونس، المغرب والجزائر، تم الإعلان عنها في 05 جانفي 1948م،امضي ميثاقها ممثلون عن الجزبين الدستوريين القديم والجديد وحزب الشعب الجزائري وحزب الاستقلال وحزب الإصلاح الوطني وحزب الوحدة الوطنية المغاربية، وترأسها محمد بن عبد الكريم الخطابي،وأمينها العام الحبيب بورقيبة،وأمين الصندوق محمد بن عبود، وينص الميثاق على ان " الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة أقطاره الثلاثة، تونس و الجزائر والمغرب،ولاغاية يسعى لها قبل الاستقلال،ولامفاوضة الا بعد إعلان الاستقلال وحصول قطر على استقلاله التام لايسقط على اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية"، انظر: عميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص210.
2. للاطلاع على نص البيان ،ينظر: عبد العزيز وابل، المرجع السابق، ص 172.

مادامت تخالف مبادئ ميثاقها، كما تتبرأ من أي عمل يصدر عنه مادام لايرجع إليها لمعرفة رأيها مقدما حسبما ينص عليه ميثاقها[1].

ونستنتج مما جاء في بيان لجنة تحرير المغرب العربي، قد نددت بمشاركة الحزب الدستوري الجديد في الحكومة،لأسباب ذكرها البيان، ومنها الخوف من تعريض كيان الحركات الاستقلالية في المغرب العربي إلى التصدع والانهيار وتعرض وحدة التضامن فيها بينها إلى التمزق والانحلال.

ومن بين ردود الأفعال أيضا المعبرة عن استياء من الحكومة والمفاوضات التي سارت نحوها، تصريح يوسف الرويسي[2] ممثل الحزب الحر الدستوري الجديد والذي أدلى به يوم 12 أكتوبر سنة 1952 قائلا: "إن المفاوضات مع المستعمرين لاتجدي نفعا وهي وسيلة قضي عليها بالفشل، من البداية يلجأ اليها المستعمرون كلما ظهرت في الجو بارد تدل على قرب الانفجار، والاستعمار الفرنسي ابشع أنواع الاستعمار الذي عرفه القرن التاسع عشر وتاريخه حافل بالقوة وقصر النظر ينكر على الشعوب حقها في الحياة،ولايفهم في السياسة إلا لغة القوة"[3]

كما عبرت جريدة المنار عن موقفها من القضية من خلال الموضوع الذي كتبه صاحب الجريدة محمود بوزوزو تحت عنوان " قضية المغرب واحد وكفاحه واحد"، لتطرق في البداية إلى الأسباب التي جعلت الجريدة لاتتكلم عن قضية التونسية، بقدر ما اهتمت بقضية المغرب الأقصى في الإعداد السابقة وذكر دور لجنة المغرب العربي في توحيد كفاح الأقطار الثلاثة، ثم ذكر البيانات المنددة بهذه التجربة، مثل بيان حزب الاستقلال المراكشي، وبيان يوسف الرويسي، وبيان عبد الرحمان عبد الكريم الخطابي، ثم قال"لم تصادف هذه البيانات أذانا واعية لدى الحزب الحر الدستوري الذي تعرض بانفصاله من الكفاح المشترك إلىماتتعرض له القضية، فبعث به الاستعمار عبثه المعهود في تقاليده،

1.محمد بن عبد الكريم الخطابي،" بيان من سمو الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي"، المنار، العدد6، السنة الأولى، 30جويلية 1951، ص4.

2 .يوسف الرويسي(1907-1980) احد مؤسسي الحزب الحر الدستوري الجديد، واحد قياداته حتى خروجه من تونس في ماي 1943 هروبا من القمع الاستعماري، نشط بفرنسا وألمانيا واسبانيا هو ورفاقه حكم عليه بالإعدام غيابيا في افريل 1946، تمكن من اللجوء الى دمشق أين كون " مكتب الحزب الحر الدستوري التونسي بدمشق " من مؤسسي " مكتب المغرب العربي بالقاهرة في فيفري 1947، اختلف مع بورقيبة في نهجه التفاوضي منذ 1950، وبعد عودته الى تونس عام 1964م، انتخب عضو بمجلس النواب، ينظر: عميرة علية الصغير، المرجع السابق.ص209.

3. جريدة المنار، العدد16، السنة الأولى، 15 فيفري 1952، ص02.

وقد كنا نتوقع هذا لعلمنا بمرامي البرنامج الاستعماري الفرنسي، لا في الأقطار المغربية فحسب بل في كل قطر حل به، وفي درس الهند الصينية غني عن كل درس" وعن نتيجة المفاوضات قال أيضا: "كنا نتوقع هذه النتيجة بناء على المألوف من سياسة نكث العهود عن المستعمرين، وكنا نتتبع سير التجربة آسفين على الانفصال الذي أحدثته ساكتين لا عن رضى بل انتظارا لما ستسفر عنه، موقنين بإخفاقها سلفا واكتفينا بالإشارة في بعض المناسبات من غير مس بكرامة إخواننا التونسيين محسنين الظن بإخلاصهم في إقدامهم على التجربة، كانوا يعتقدون نجاحها، ولعلهم كانوا يتصورون هذا النجاح من احد وجهين:

اما نيل المطالب وإما إقامة الحجة على سوء نية الاستعمار،وهاهي النتيجة تبرز بعد سنة ونصف بصورة أشنع مما كان يتوقع، اذ لم يكتف الاستعمار بالتصميم على إبقاءماكان (وهو المتوقع) بل ذهب الى ابعد من ذلك فأصبح يطالب بإشراك الدخلاء في تدبير الشؤون التونسية،وأصبحت السيادة التونسية كانت ترمي إلى تلخيصها مهددة بالخطر"، وفي ختام القول: "فالدرس الذي نستخلصه من التجربة التونسية هو ان سياسة المفاوضات في نطاق الوضع الاستعماري غير مجدية، فإخفاق هذه السياسة في تونس قد بين سداد الخطة التي خطتها لجنة تحرير المغرب العربي: الاستقلال التام قبل كل مفاوضة فهو يتطلب من إخواننا التونسيين العودة إلى هذه الخطة السديدة وسيجدون بجانبهم إخوانهم الجزائريين والمراكشيين الثابتين على هذه الخطة. وللاستعمار جزيل الشكر على هذه الإخفاق الذي تتلقى منه أقطار المغرب كلها درسا جديدا افهمها أهدافه الميكيافلية، ونبهها إلى بناء كفاحها على الأساس المتين الذي وضعته لجنة تحرير المغرب العربي، وبين لها سداد هذه اللجنة فيما قررته من ان قضية المغرب الواحدة، فيجب ان يكون كفاحه واحد[1]: لقد سلكت جريدة المنار طريق لجنة تحرير المغرب العربي، وساندت موقفها المندد بهذه التجربة وتطرقت الى سلبياتها وأثارها ليس على تونس فقط، بل على الأقطار المغاربية كلها، لذا اعتبرت ميثاق اللجنة مرجعية في اتخاذ أي قرار مصيري يتعلق بالقضايا التي تهم أي قطر من أقطار المغرب العربي".

1. جريدة المنار، العدد13، السنة الاولى، في: 4جانفي 1952.

5. النضال الوطني التونسي من اجل الحرية والاستقلال :

1.5. مطالب الإصلاح السياسية :

لقد كانت سياسة الإصلاحات التي انتهجها الحزب الدستوري الجديد، ضربة موجعة في مسار الحركة الوطنية التونسية، حيث عادت بها إلى الوراء، لكن هذه التجربة كانت بمثابة الدرس الذي أيقض التونسيين وتيقنهم إلى حقيقة نوايا الاستعمار الفرنسي الذي جسدته مذكرة 15 سنة 1951م، التي أصرت على رفض المطالب الوطنية، كما أكدت ازدواجية السيادة وارتباط تونس الدائم بفرنسا، وأشارت المنار إلى ذلك في المقالات التي نشرتها. فقد مرت سنة وبضعة أشهر على هذه التجربة، وبقيت الوعود الفرنسية حبرا على الورق، فاصطدم الوزراء التونسيين بخيبة امل[1].

وجاء الرد التونسي إمام هذا الموقف الجديد بان بدأت سلسلة،حيث أرسلت المنظمات الوطنية يوم 16 ديسمبر سنة 1951، برقية احتجاج الى الحكومة الفرنسية وتعهدت بالالتجاء إلى كل سبيل يمكنها منه القانون الدولي والمحافل الدولية، وقررت الإضراب العام لمدة ثلاثة أيام21-23 ديسمبر، وكان ذلك بمثابة إنذار أول لسلطة الحماية، حيث اظهر ذلك استعداد الشعب التونسي لرفع التحدي[2].

وفي 14 جانفي سنة 1952، رفعت الحكومة التونسية شكواها إلى مجلس الأمن، من قبل الوزيرين صالح بن يوسفو محمد بدرة وطالبت فيها المنظمة الاممية بالتدخل لفض الخلاف القائم بين الدولتين، كما اصدر الحزب الدستوري الجديد برئاسة الهادي شاكر يوم 18 جانفي من نفس السنة لائحة تطالب بإلغاء نظام الحماية ومنح استقلالها، تنص على: "أنه لايتسنى التعاون المثمر بين البلدين في الميادين الثقافية والاقتصادية،والدفاع،إلا بانتهاء الحماية واستقلال البلاد التونسية،وإبرام معاهدة ود وتحالف بين البلدين على قدم المساواة وان استقلال البلاد التونسية واسترجاع سيادتها لايمكن ان يتما بإصلاحات مجزئة وملفقة، يقع إدخالها على نظام الحالي الناشئ عن المعاهدات، من خرق وتشويه"، وكان الهدف من وراء ذلك هو إثارة الرأي العام العالمي وتدويل القضية التونسية[3].

---

1. المصدر نفسه، العدد15، السنة الأولى، في: 1 فيفري 1952.
2. خليفة الشاطر، تونس عبر التاريخ، ج3، ب-ط، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص125.
3. جريدة المنار، العدد 15، السنة الأولى، في: 01 فيفري 1952.

قصد السيطرة على الأوضاع في تونس، قامت السلطة الفرنسية بتغير المقيم العام وعينت مكانه مقيم جديد هو جون دي هوتكلوك الذي وصل الى تونس في 13 جانفي سنة 1952على متن مدرعة حربية، ليفهم التونسيين انه عازم على استخدام القوة، وبدأ أعماله في تونس بأن طلب الباي إقالة وزارة محمد شنيق[1].

وفي 18 جانفي سنة 1952 ألقي القبض على الحبيب بورقيبة الذي ابعد إلى طبرقة، وعلى العدد من الدستوريين يبلغ حوالي 150 زعيم من الحزب الشيوعي، من بينهم الهادي شاكر، وركز دي هوتكلوك أعمال القمع في المناطق التي اشتهرت بتمردها على السلطات الإدارية، وفي مدة أربعة أيام من 28 الى 31 جانفي، ارتكب من الفضائح ما سجل صفحة سوداء، من تاريخ الاستعمار الفرنسي في تونس[2].

وإزاء هذا الإسراف في سياسة العنف، أبدى الباي معارضته إلى المقيم العام رافضا إقالة وزراء" محمد شنيق"، وبعث برسالة استنكار الى رئيس الجمهورية الفرنسية[3]، وقد نظمت المظاهرات في مختلف أنحاء البلاد استنكارا لعمليات الزجر والإرهاب، وحق لذوي الألباب ان يعتبروا هذه المظاهرات الشعبية آية بينة، تجلت فيها إرادة شعب آل على نفسه أن يسير قدما في طريق التحرر، وأن يسموا إلى العلياء لأنه أراد الحياة، ومن اراد الحياة استجاب له القدر[4].

2.5. القمع الاستعماري في تونس و مظاهره:

إن مجيء المقيم العام الجديد إلى تونس، كان انطلاقة جديدة لسياسة القمع الاستعماري، حيث كان الاغتيال والنهب والتخريب والإرهاب الجماعي والاعتداء على شرف النساء والتمثيل بالأطفال، هي الوسائل التي اختارتها السلطة الحامية لتطهير البلاد من الفتنة التحريرية، وقد حاولت جريدة المنار من جهتها إبرازفضاعت الاستعمار الفرنسي في تونس عبر مقالاتها، لإظهارها للرأي العالمي[5].

عمدت القوات الاستعمارية إلى حملات تمشيط لجل مناطق البلاد، تحت تهديد السلاح ومراقبة الطيران العسكري، ولعل أفضع عمليات التمشيط التي حدثت بين 28

1.احمد القصاب،المرجع السابق، ص 225 ـ 226.

2.صلاح العقاد، المصدر السابق، ص347.

3.المصدر نفسه ، ص348.

4. جريدة المنار، ع 18، السنة الأولى، في: 14 ماري 1952.

5. المصدر نفسه، ع 16، السنة الاولى، في: 15 فيفري 1952.

جانفي و02 فيفري سنة 1952، المعروفة بعملية مارس تحت قيادة الكولونال ، ونشرت جريدة المنار عينة من هذه العمليات والتي وقعت بقرية تازركة: "تلك القرية التي لا يزيد عدد سكانها عن ألفي نسمة، هجم الجنود عليها بعد ان طوقوها من جميع الجهات وجمعوا الرجال بالساحة العامة وتركوهم 24 ساعة باتوا الليل كله في العراء معرضين لبرد الشتاء القارص، ثم اقتحموا المنازل على النساء والصبيان، وحطموا من ثيابهن تماما، واعتدوا عليهن بالعنف، ونسفوا خمسة منازل بالديناميت انتقاما من أصحابها لانهم من أعضاء الشعبة الدستورية، وقتلوا بعض الشبان رميا بالرصاص دون محاكمة، كما قتلوا أربعةأطفال رضع داس عليهم الجند بأقدامهم، ودخلوا المساجد القرية وطؤوا المصلى بنعالهم ومزقوا المصاحف القرآنية"[1].

في الوقت الذي كانت الكتلة العربية الأسيوية تتأهب لطرح القضية التونسية أمام مجلس الأمن، والشعب التونسي يواصل كفاحه التحرري، قررت السلطات الفرنسية الضغط على الباي من خلال إرسال تعليمات جديدة للمقيم العام، فقد طالبت من الباي بإلحاح أن يحل وزارة شنيق، لكن سمو الباي أبت نفسه أن تنزل على رغبة المستعمرين وإزاء ذلك عمد المقيم العام الفرنسي إلى أمر بإلقاء القبض على الوزير شنيق وثلاثة من معاضديه بدعوى انهم مشاغبون2، كما نقل الحبيب بورقيبة و المنجي سليم والهادي شاكر إلى رمادة في أقصى الجنوب[3]. وردا على هذه العمليات القمعية والاعتقالات، أرسل سمو الأمين الباي برقية الى رئيس الجمهورية الفرنسية في 24 مارس سنة 1952 للتنديد بأعمال المقيم العام، إلا أنها لم تجد آذانا صاغية، حيث جاء رد رئيس الجمهورية الفرنسية مؤكدا تأييده للمقيم العام، هذا الأخير الذي نظم حملة تهديد ضد الأمين الباي ناشرا خبر عزله المحتمل وأجبره على تعيين صلاح الدين بكوش خلفا لمحمد شنيق يوم 28 الفرنسيين وتغضب التونسيين[4].

فأثار الشعب على ذلك وخرج في مظاهرات في كل أنحاء البلاد، كما أعلنت النقابات العمالية عن تنظيم إضراب يشمل الموظفين وعمال السكك الحديدية والفلاحين وأغلقت الأسواق وبذلك تم تجميد البلاد، وقد صرح النقابي فرحات حشاد للصحفيين في العاصمة البلجيكية قائلا: "أن البكوش رئيس حكومة أجنبية لا حكومة تونسية شعبية"[5].

1. جريدة المنار، ع 16، السنة الاولى، في: 15 فيفري 1952.
2. المصدر نفسه، ع 19، السنة الاولى، في: 28 مارس 1952.
3. خليفة الشاطر، المرجع السابق، ص151.
4. جريدة المنار، ع 1، السنة الثانية، في: 11 افريل 1952.
5. المصدر نفسه .

وأكد هذه الحقيقة الوزيران بدورة وصالح بن يوسف اللذان اصدرا بيانا تطرقا فيه إلى الحالة التي آل إليها الباي وهو أسير في قصره محروم من حريته مهدد أن تمد إليه يد الاستعمار،وأكد أن موعد عرض قضية تونس على مجلس الأمن. فسعت فرنسا لمنع ذلك مدعية أن النزاع قد سوي بظهور وزارة " البكوش" التي ستسعى الى تنفيذ الإصلاحات. وأعلن المقيم العام: "أن النصوص الأساسية قد يقع عرضها على مناقشات لجنة مختلطة ستجمع في 24 أفريل سنة 1952"[1]،كما لجأ للضغط مجددا على الباي ويكرهه على توجيه نداء إلى الأمة التونسية يستنكر فيه مقاومتها، كما طلب الجنرال كابري (gabri)من حكومة باريس ان يرسل له النجدات العسكرية ليمعن في التنكيل أملا في إعادة الهدوء إلى نصابه[2].

وقد عرضت الحكومة الفرنسية عن برنامجها الإصلاحي، والذي أعلنه روبير شومان (Robert Schuman)أمام المجلس الوطني الفرنسي ، وكان كالآتي:

- فيما يخص الحكومة:

- إن تشكيل وزارة تونسية محضة لايمكنإتمامه الآن غير أنه ستعطي للتونسيين مناصب وزارية أخرى.
- إنشاء محكمة إدارية مؤلفة من ثمانية قضاة أربعة تونسيين وأربعة فرنسيين يترأسها قاض فرنسي.
- تخصيص الوظيف العمومي مبدئيا للتونسيين مع إبقاء عدد منها للمواطنين الفرنسيين.

- فيما يخص السلطة التشريعية:

- إن السلطة التشريعية بيد الباي مع استحداث مجلسان استشاريان: الأول تشريعي من التونسيين فقط يعينه الباي والثاني مجلس مالي مؤلف من قسمين تونسي وفرنسي مهمته الوحيدة الميزانية.

1. شارل اندري جوليان، المصدر السابق، ص 269 ـ 270.
2. جريدة المنار، ع 4، السنة الثانية، في: 3 ماي 1951.

- إنشاء مجالس محلية في كل عمل من الأعمال ينتخب المجلس على دورتين في المدن الكبرى ودورة واحدة في غيرها، ومهمة هذه المجالس الاقتراع على الميزانية المحلية وإدارة شؤونها[1].

غير ان هذه الإصلاحات قوبلت بالرفض من قبل التونسيين لكونها تجعل من الجالية الفرنسية شريكة في السيادة التونسية، ولأنها ترمي إلى تدعيم نظام الحماية، فما قيمة مشروع يعرض على الباي وهو أسير في قصره[2].

وفي خضم هذه الإحداث برزت على الساحة التونسية قضية خطيرة تمثلت في محاولة تسميم سمو الباي التي اكتشفت في 12 جوان سنة 1952[3]، ورغم هذه المحاولات الدنيئة إلا إن الباي بقي متمسكا بموقفه الرافض لمشروع الإصلاحات ولو أدى ذلك إلى خلعه من العرش. وقصد تهدئة الأوضاع أرسلت الحكومة الفرنسية مبعوثا، غير ان المقيم العام غير الرسالة وفق مشيئته قبل ان تسلم الى الباي[4] . وأمام هذه الضغوطات عرض الباي مشروع على لجنة من أربعين وطنيا تونسيا وترأسها فرحات حشاد للنظر فيها، وقرر أعضاء اللجنة رفض مشروع الإصلاحات في لائحة 23 جانفي سنة 1952م، إذ امضي اللائحة الحزب الدستوري الجديد، الحزب الدستوري القديم، الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد العام التونسي للفلاحة، الاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة، الغرف الاقتصادية، اتحاد المحامين الأطباء والصيادلة والمهندسين[5].

تفطنت الإقامة العامة للدور المحوري للزعيم فرحات حشاد في تكوين مجلس الأربعين، ونظرا للحصانة التي كان يتمتع بفضل مركزه في الحركة النقابية ولم يكن باستطاعة السلطة الفرنسية إيقافه، فأوكلت مهمة قتله لمنظمة اليد الحمراء الإرهابية التي تمكنت من اغتياله في 05 ديسمبر سنة 1952، وبذلك أرغم سمو الباي على توقيع المراسيم.

وفي الوقت كانت تجري انتخابات في تونس لتعيين البلديات في افريل و وماي سنة 1953، أعرض الشعب التونسي عنها وقاطعها مقاطعة تامة، مؤكدا بذلك عزمه على متابعة الكفاح لان الحقيقة من ورائها أن الاستعمار أراد تغليظ الرأي العام[6].

---

1 . جريدة المنار، ع 6، السنة الثانية، في: 30 جولية 1951.

2 . المصدر نفسه، ع 7، السنة الثانية، في: 19 جوان 1952.

3 . المصدر نفسه ، ع 9، السنة الثانية، في: 19 جويلية 1952.

4 المصدر نفسه، ع 3، السنة الثانية، في: 15 اوت 1952،.

5. خليفة الشاطر، المرجع سابق، ص153.

6. جريدة المنار، ع 41، السنة الثالثة، في: 24 افريل 1953.

فاتخذت السلطة الفرنسية من اغتيال ذريعة لتسلط على الأمة التونسية انواع العذاب، فالزجر قد تجاوز حدود تونس ليصل بعض الطلبة الذين يزاولون دراستهم بباريس كما أوزعت الى البكوش بالسفر إلى لندن ليوهم الرأي العام العالمي أن الحالة في تونس مرضية، لكنها كانت تغالظ نفسها لأن العالم أجمع يعلم حالة تونس السيئة وأن البكوش لايمثل إلا نفسه[1].

لجأت الحكومة الفرنسية الى تعويضه بالمقيم (Pierre Fouzar)في سبتمبر 1953م الذي حرص على تخفيف الضغط، فأطلق سراح بعض المعتقلين مثل: الهادي نويرة والمنجي سليم، كما نقل الحبيب بورقيبة الى جزيرة قروا بفرنسا، لكن ذلك لايعتبر أن فوزار يريد إرضاء رغبات الشعب التونسي، فالحبيب بورقيبة لايزال في المنفى والأعمال المزرية التي قامت بها اليد الحمراء في اغتيال كل من الهادي شاكر والنقابي الكبير فرحات حشاد لاتزال مستمرة[2].

1.جريدة المنار، ع 43، السنة الثالثة، في: 5 جوان 1953.

2. المصدر نفسه، ع 49، السنة الثالثة، في: 20 نوفمبر 1953.

6. اغتيال فرحات حشاد:

قاد فرحات حشاد الحركة النقابية و الوطنية معا في ظروف جد قاسية ومريرة و قد كان يعرف أن الموت يباغته و له بالمرصاد، لكنه لم يخذل شعبه ووطنه بل واصل كفاحه كان مؤمنا اشد الإيمان بأنه لا يمكن الفصل بين قضية العمال في تونس والقضية الوطنية ولما شعر الاستعمار بخطورة الحركة النقابية في تونس، وخطورة قائدها فرحات حشاد صمم المستعمرون على ضرورة التخلص منه عقب أحداث 13 أوت سنة 1947 المذكورة من قبل[1]، لكن سلطة الحماية لم تعتقل فرحات حشاد خوفا من رد فعل النقابات العمالية ونتائجها وعندما لجأت فرنسا إلى الطرق الوضيعة و إلى الجريمة دون سابق إنذار[2]فبعدما شعرت السلطات الفرنسية بالضعف وتناسي الروح الوطنية لدى الشعوب المستعمرة، لجأت إلى أسلوب الاغتيالات وأتت المنظمات الإرهابية التي كونها الاستعماريون في فرنسا هي صاحبة هذه المهمة، ومن أشهر وأخطر هذه المنظمات "اليد الحمراء" والتي أنشأت في بداية سنة 1947 حيث تكونت من الشباب المتطرفين الاستعماريين وكذا قدماء المحاربين وأفراد من البوليس، وقد اعتمدت على الأسلوب الإرهابي للرد على المقاومة التونسية حيث كانت تقوم بمختلف أنواع الشغب من اغتيال المناضلين وبث الرعب في نفوس المواطنين العزل وترهيب الوطنيين بتدمير بيوتهم ونهب ممتلكاتهم و تخريبها، وقامت هذه المنظمة بأكثر من سبعين عملية إرهابية[3] بالإضافة إلى اختطاف الزعماء الوطنيين وإلى اعتقاله موهي أعمال لم تجد العدالة الفرنسية ضدها شيء من الحجج أو البراهين، حيث قامت هذه المنظمة في5ديسمبر سنة 1952بارتكاب جريمة اغتيال الزعيم النقابي فرحات حشاد، وقد كلفت أحداث 1952ما يقارب 6000 معتقل سياسي واغتيال، أخلص العناصر الوطنية[4]ولكن للأسف كانت القوى البرجوازية المفترسة المتهانة وهي التي سوف تستثمره لصالحها أبشع استثمار، وفي سنة 1953تولى أحمد بن صالح قيادة الحركة النقابية وقد سار بها في نفس طريق الذي سار عليه محمد علي و فرحات حشاد و استمر أحمد بن صالح يوال المهمة الصعبة المزدوجة[5].

1.عبد الله الطاهر ، المرجع سابق، ص .202

2. عبد الكريم عزيز، نضال شعب أبي، تونس، 1881-1956، مركز النشر الجامعي، 2001ص.369

3. عبد العزيز وابل، المرجع السابق، ص.111.

4.محمد الهادي شريف، المرجع السابق، ص .135

5.عبد الله الطاهر ، المرجع السابق، ص205.

1.6 . مجريات الحادثة:

ورد في أحد صفحات جريدة المنار أن الشرطة الفرنسية عمدت إلى غلق الطريق بين رادس وتونس بعد خروج المناضل فرحات حشاد بسيارتها من رادس قاصدا العاصمة التونسية، اعترض طريقها الجناة مجهشين عليه بالرصاص، نزل السيد حشاد من سيارته وهو جريح ودمه الزكي يكسو جسمه قاصدا الانتقال إلى السيارة الثانية ظنا منه أنّها أصدقائه لكن كان عكس ذلك، لأنها كانت سيارة تابعة لمنظمة اليد الحمراء، وقد أكد الأمل الأوروبي الذي حمل السيد حشاد بسيارته عندما جرح بانع لم يتلفظ قط وهويريد أن يستقيل السيارة الثانى[1].

2.6. هدف الفرنسيين من جريمة الاغتيال:

كانت تهدف السلطات الفرنسية من عملية اغتيال الزعم النقابي فرحات حشاد لقطع ذلك التلاحم بين الفصيل النقابي والفصل الساسي للحركة الوطنية، وكذلك محاولة عرقلة مساعي المغدور إلى تدويل القضية التونسية في المحافل الدولية، لكن السياسة الاستعمارية وجدت نفسها في طريق مسدود تماما حيث أنها لم تنجح لا في سياسة العنف البشعة ولا في سياسة الإصلاحات واللين في إنقاذ وضعها وضعفها واستقراره كما أنّها بدأت تعرف ضغوطات من داخل وخارج فرنسا[2].

---

1 . جريدة المنار، ع 16، في: 29 جانفي 1953.

2. عبد العزيز وابل، المرجع السابق، ص112.

7. القضية التونسية وهيئة الأمم المتحدة:

كانت جريدة المنار من بين الداعمين للشعب التونسي في طرح القضية التونسية أمام مجلس الأمنوتابعت مجريات ذلك مبينة محاولات فرنسا التي كانت تريد إحباطها حيث أن تصريح وزير خارجية فرنسا الذي أكد فيه نية حكومته وصدق رغبتها في تحقيق استقلال تونس الداخلي، كان بارقة أمل لتونس وشعبها في تحقيق سيادتها مما جعل التونسيين يبذلون جهودا كبيرة لطرح القضية التونسية على بساط البحث أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة1.

كما أعلنت الدول العربية والآسيوية تأييدها التام للقضية التونسية، حيث قررت في اجتماع عقدته بباريس طرح القضية أمام مجلس الآمن بعد فشل المساعي التي بذلتها لدى الحكومة الفرنسية بواسطة رئيس منظمة الأمم المتحدة[2]، واعتزم من جهته ممثل دولة باكستان إثارة القضية التونسية أمام مجلس الأمن بحجة أن الآمن العالمي أصبح مهددا من جراء سياسة العدوان التي تسلكها الحكومة الفرنسية بالقطر التونسي[3]. وأمام هذه الجهود حاولت فرنسا أن تحول دون نظر مجلس الأمن في النزاع الفرنسي التونسي ولجأت إلى أساليب سخيفة حيث قامت بسحب جواز سفر كل من الوزيرين صالح بن يوسف و محمد بدرة لمنعهما من الالتحاق بأمريكا [4]، كما استقدمت عام جديد بتونس وزودته بتعليمات ظاهرها فيه رحمة وباطنها قمع زجر ومحاكمة للوطنيين الأحرار[5].

وفي ظل تطور الإحداث عقد مجلس الأمن جلسة أولى برئاسة الدكتور احمد بوخاري ممثل دولة باكستان أدت إلى ارتفاع أصوات الدول الحرة المؤيدة أدراج القضية في جدول أعمال المجلس بصفتها قضية مستعجلة[6]. وأسفرت الجلسة عن رفع مذكرة تناولت وثائق رسمية عن القضية التونسية تتضمن اتهامات كثيرة للإدارة الفرنسية،أهم ماجاء فيها:

---

1. جريدة المنار، ع 15، السنة الاولى، في: 1فيفري 1952.
2. المصدر نفسه، ع 16، السنة الاولى، في: 12 جانفي 1952.
3. المصدر نفسه، ع 17، السنة الاولى،في: 29 فيفري 1952.
4. المصدر نفسه.
5. المصدر نفسه، ع 16، السنة الاولى، في: 12 جانفي 1952.
6. المصدر نفسه، ع 15، السنة الاولى، في: 1فيفري 1952.

- أن فرنسا خرقت معاهدة (باردو) المعقودة بين الباي وفرنسا سنة 1881 وسلبته حقوقه، وأنشأت نظاما للإدارة المباشرة، كما خرقت ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- أن الحكومة الفرنسية عرقلت إيجاد نظام برلماني حقيقي في تونس وعارضت إنشاء مجلس وطني تونسي، وهي تصر على إشراك الرعايا الفرنسيين في هذا المجلس.
- اعتقلت السلطات الفرنسية الزعماء الوطنيين التونسيين بغية القضاء على الحركة الوطنية والضغط على الباي لكي لا يؤيد موقف حكومته من عرض القضية التونسية على مجلس الأمن[1].
- أن فرنسا تحاول منع ممثلي الشعب التونسي من السفر إلى مقر الأمم المتحدة وقد سحبت جوازات سفرهم وسمات السفر المعطاة لهم.

استعرضت المذكرة جميع مراحل النزاع الفرنسي التونسي، كما عالجت الأثر الذي أحدثته السلطات الفرنسية في الرأي الدولي، حيث قالت: "ان شعور النقمة ضد الاستعمار في هذه الأقطار يبدوا اليوم أقوى مما كان عليه في أي وقت مضى"، ودعت الأمم المتحدة الى عدم زعزعة ثقة الشعوب المضطهدة بمبادئها[2].

وفي 14 افريل سنة 1952 اجتمع مجلس الأمن واتخذ قرار يقضي بعدم وضع القضية التونسية على جدول أعماله بعد اعتراض الدول دائمة العضوية(الاستعمارية) وامتناع أخرى عن التصويت وقد عبر الزعيم الهندي نهرو عن ذلك قائلا: "إن عدم وضع القضية التونسية على جدول مجلس الأمن، سيضعف من نفوذه ونفوذ منظمة الأمم في إفريقيا وآسيا"[3]. و لكن هذا الرفض لايعني فشل الحركة الوطنية وإنما يعني تحول المشكلة التونسية من قضية سياسية إلى عملية حربية[4]. فلم ينل هذا القرار مثقال ذرة من من إيمان التونسيين مواصلين كفاحهم غير مكترثين لما يصيبهم من أذى منتظرين النصر من الله[5]. اذ عمل التونسيين على توجيه أنظار العالم لقضيتهم، حيث قام صالح بن يوسف يوسف في القاهرة بالاتصال بالحكومات والهيئات العربية والأجنبية، كما حضر المؤتمرات الدولية كمؤتمر الأممية الاشتراكية، وقابل كل من عبد الناصر و نهرو ،كما نشط لنفس

1. جريدة المنار، ع 2، السنة الثانية، الجمعة 25 افريل 1952.
2. المصدر نفسه، ع 2، السنة الثانية، الجمعة 25 افريل 1952.
3. المصدر نفسه.
4. جلال يحي، المغرب العربي، ج3، الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1966، ص113.
5. جريدة المنار، العدد3 ، السنة الثانية، في: 9 ماي 1952.

الغرض كل من الرشيد إدريس في جاكرتا ويوسف الرويسي في دمشق[1]. وعقد الوزيران صالح بن يوسف و محمد بدرة مؤتمرا صحفيا بشأن القضية التونسية التي تمر بأهم مراحلها وهي مرحلة الحسم التي وقف فيها الشعب التونسي وقفة رجل واحد، مشير إلى المناورات التي قامت بها فرنسا لإضعاف شأن الكتلة الآسيوية الإفريقية، كما أكد أن الشعب التونسي صمم على تحقيق استقلاله مهما كلفه ذلك من بذل فإما حياة حرة كريمة وإما فناء في هذا السبيل وتضحية[2].

وفي ظل تطور الأوضاع اقترحت وفود الدول العربية الآسيوية ان يضاف لوثيقة إعلان حقوق الإنسان بند جديد فحواه: (حق الشعوب في استقلالها الذاتي)[3]، كما سعت إلى عقد دورة خاصة لتدريس القضية، إلا أنها فشلت نتيجة تهديد فرنسا بانسحابها من المجالس الدولية إذا ما كللت مساعي الكتلة العربية الآسيوية بالنجاح[4]،إلاأن هذه الأخيرة لم تقف عند هذا الحد فدعت إلى عقد دورة استثنائية بتونس التي لم تحظى بمساندة سوى ثلاثة وعشرين دولة بينما سجلت بها تؤيدا معنويا بمناصرة العالم الحر لها[5].

أمام الجهود التي كانت تبذلها الكتلة العربية الأسيوية منذ شهور ،هاهي القضية التونسية تدرج في الجدول النهائي لأعمال هيئة الأمم المتحدة رغم المناورات التي قام بها السلك الدبلوماسي الفرنسي سرا وعلنا[6]، حيث صرح يوسف بن صالح في ندوة صحفية بنيويورك بقوله: "والذي نريده نحو التونسيين هو ان يجري المفاوضات بين فرنسا وتونس تحت إشراف هيئة الأمم ورعايتها وعلى الأسس الاستقلال والسيادة الكاملة"[7]

وفي خضم هذه الإحداث برزت المشكلة الكورية التي ساعدت في مراجعة القضية التونسية داخل هيئة الأمم المتحدة[8]، لذلك أدلى وزير الخارجية الفرنسي بتصريح أذكر فيه فيه النظر في القضية التونسية باعتبارها مسألة داخلية لفرنسا[9]. وفي هذا الصدد صادفت هيئة الأمم المتحدة على قرار أعربت فيه عن أملها في أن تستأنف فرنسا

---

1. عبد المجيد كريم وآخرون، مرجع سابق، ص166.
2. جريدة المنار، ع 7، السنة الثانية، في: 19 جويلية 1952.
3. المصدر نفسه.
4. المصدر نفسه، ع 6، السنة الثانية، في: 4 جويلية 1952.
5. المصدر نفسه، ع 8، السنة الثانية، في: 21 اوت 1952.
6. المصدر نفسه، ع 10، السنة الثانية، في: 24 أكتوبر 1952.
7. المصدر نفسه، ع 11، السنة الثانية، في: 14نوفمبر 1952.
8. المصدر نفسه، ع 12، السنة الثانية، في: 28 مارس 1952.
9. المصدر نفسه، ع 11، السنة الثانية، في: 14نوفمبر 1952.

المفاوضات مع تونس من أجل إيجاد تسوية سلمية للمشكلة التونسية ويعد هذا انتصار للكتلة العربية الأسيوية[1].

أعربت في جلسة 17 ديسمبر سنة 1952: "أملها في أن يواصل الطرفان وبدون توان التفاوض بينهما في سبيل تمكين التونسيين من القدرة على إدارة شؤونهم بأنفسهم"، وكانت نتيجة التصويت بموافقة أربعة و أربعين صوتا ضد ثلاثة أصوات إمساك ثمانية[2].

أمام الظروف الصعبة التي عرفتها فرنسا من اندلاع المقاومة المسلحة في المغرب الأقصى منذ عزل السلطان محمد بن يوسف في أوت سنة 1953،وهزيمتها في الهند الصينية في معركة ديان بيان فو في 7 ماي سنة 1954 جعلتها تتجه نحو التفاوض والتحاور مع الحركات التحريرية في المستعمرات ومن بينها القضية التونسية[3].

ويمكن القول ان جريدة المنار قد استطاعت ان تغطي من خلال منشوراتها للقضايا المختلفة التي تعرضت لها القضية التونسية ومنبرا لرأي العام العالمي يطلعه بحقيقة الاستعمار الفرنسي في تونس.

1. جريدة المنار، ع 11، السنة الثانية، في: 14نوفمبر 1952.
2.شارل اندري جوليان، المصدر السابق، ص296.
3.عبد العزيز وابل، المرجع السابق، ص 119 - 120.

الفصل الثالث

تطورات

القضية الوطنية المغربية

من خلال جريدة المنار

لم يكن اهتمام جريدة المنار بقضايا النضال الوطني في المغرب الأقصى يقل عن اهتمامها بما كان يجري في الجزائر من تطورات سياسية، وتجلى ذلك في تناولها لمجموعة من الأزمات التي عرفها المغرب الأقصى إبان الحماية الفرنسية، وفيما يلي سوف نستعرض بعضا مما كانت تتطرق له الجريدة:

1 . جذور القضية المراكشية:

1 . 1 . الظروف التاريخية التي سبقت إعلان الحماية:

شهد المغرب الأقصى مثل باقي دول منطقة المغرب العربي ظروفا ومتغيرات جعلتها في حالة تراجع مستمر، وهو الأمر الذي مكن القوى الطامعة من فرض هيمنتها عليها[1]. لاسيما وان هذه الدول الطامعة اتفقت فيما بينها على اقتسام المنطقة ونيل كل واحدة منها حصتها فيها[2]. وكانت المواثيق توقع سريا بين فرنسا وحليفاتها، حيث أبرمت اتفاقا مع ايطاليا في الأول من نوفمبر عام 1902 ينص على اعتراف فرنسا بحق ايطاليا في طرابلس الغرب، ووقعت مع انكلترا في يوم 8 أفريل عام 1904 اعترفت بسيطرة الانكليز على مصر مقابل اطلاق يدها في المنطقة، وختمت تحركاتها الدبلوماسية من اجل السيطرة على مراكش بالاتفاق مع اسبانيا بموجب اتفاقية 3 اكتوبر عام 1904، والذي اتفقا فيها البلدان على تقسيم منطقة المغرب الأقصى فيما بينهما[3].

وبناءا على تحركاتها الدبلوماسية، نالت فرنسا الضوء الأخضر من جانب الدول الطامعة في المنطقة لكي تنفرد بمنطقة المغرب الأقصى بالتعاون مع الأسبان. إذ مكنتها هذه

---

1. لقد استهوى المغرب الأقصى بما يملكه من ثروات وما يتمتع به من موقع استراتيجي مهم الدول الاستعمارية في وقت مبكر. والواقع ان التغلغل الاقتصادي للاوربي اخذ يشتد في المنطقة منذ نهاية القرن الثامن عشر اذ اخذ التجار الأوربيون منذ ذلك الوقت يعملون جاهدين لإقامة علاقات تجارية وثيقة مع المغرب، وهي التي هيئت لها فيما بعد ان تقع فريسة الاستعمار والهيمنة. للتفاصيل ينظر: هاشم صالح التكريتي، دراسات في المسالتين الشرقية والمغربية، رؤيا للنشر، بغداد، 2010، ص 129-180.
2. كان لمجاورة فرنسا للمغرب الأقصى بعد احتلالها الجزائر اثره المباشر في تحفيز الفرنسيين للعمل بشتى السبل من اجل السيطرة على منطقة المغرب الأقصى. وهذا ما كان يثير قلق بريطانيا من تنامي اطماع الفرنسيين بالمغرب الأقصى. للتفاصيل ينظر: مصطفى بطراوي، الامتيازات الأوربية في المغرب الأقصى: ظهورها وتطورها خلال القرنين 18-19، مجلة الحكمة، ع 12، السنة 2017، الجزائر، ص 137-139.
3. محمد محفوظي،"المشكلة المراكشية، تاريخها، تطورها، كيف حلها"،جريدة المنار،السنة الثانية، العدد26، 14ديسمبر 1960، ص4.

الاتفاقيات من وقوفها هي والدول الموقعة معها في وجهة الأطماع الألمانية التي أخذت تتنامى في منطقة غرب إفريقيا والمغرب الأقصى[1].

1 . 2 . أزمة أغادير

استغلت فرنسا مقتل بعض رعاياها في مراكش[2] والدار البيضاء[3]، فاحتلت وجدة[4]، والدار البيضاء والشاوية[5]، مما أدى إلى ثورة المغاربة على السلطان عبد العزيز[6]،الذي اتهم بالتعاون مع الأجانب واستبدل بأخيه المولى عبد الحفيظ[7] الذي بايعه المغاربة سلطانا

---

1. عن التغلغل والأطماع الألماني في المغرب الأقصى، ينظر: هاشم صالح التكريتي، المرجع السابق، ص 164-173.
2. مراكش، عاصمة المغرب في الجنوب و باسمها إشتهر المغرب في الشرق والغرب، أسسها أمير المسلمين يوسف بن تاشفين اللمتوني وأتمها من بعده إبنه علي، بلغت عظمتها في عهد عبد المؤمن الموحدي، حيث أصبحت عاصمة للغرب الإسلامي (المغرب- الجزائر – الصحراء – الأندلس)، ينظر: الصديق بن العربي، كتاب المغرب، ط 3، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1984م، ص178.
3. الدار البيضاء، تقع على ساحل المحيط الأطلسي، ترجع شهرتها إلى مينائها الكبير وأهميتها الاقتصادية والتجارية، كانت تعرف بإسم "آنفا"، فتحها عقبة بن نافع، أطلق عليها البرتغاليين إسم " كازا بلانكا"، محمود عبد الرحيم، أسرار العدوان المغربي على الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، د-ب، د-ت، ص65.
4. وجدة، عاصمة المغرب الشرقي وأقرب مدينة مغربية إلى الحدود الجزائرية، أسسها زيري بن عطية المغراوي، إحتلها العثمانيون واستردها المولى سليمان، واحتلها الفرنسيون 1907م، الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص245.
5. محمد خير فارس، تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب 1912-1939، دمشق،1977، ص24.
6. عبد العزيز بن الحسن أحد سلاطين المغرب الأقصى، أوصى المولى حسن بولاية العهد له، تولى الحكم في سن الطفولة (1894-1907م)، خضع في بداية حكمه تحت وصاية الحاجب أحمد بن موسى حتى سنة 1900م، عرفتفترة حكمه التكالب الأجنبي على المغرب وتأزم الأوضاع الداخلية للبلاد، للمزيد ينظر إبرهيم حركات، المغرب عبر التاريخ، ج3، ط2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1994، ص287 ـ 288.
7. عبد الحفيظ، ينتمي إلى الأسرة العلوية التي يعود نسبها إلى الإمام علي بن أبي طالب وهو ابن السلطان الحسن الأول، إمتاز باهتمامه بالعلم والإبتعاد عن اللهو، وفي ظل الظروف المضطربة في المغرب الاقصى، خاصة بعد انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء وما ترتب عليه من نتائج عكسية، برز عبد الحفيظ ليتولى قيادة الثورة المغربية في منتصف عام1907، عبد الجليل مزعل بنيان، المغرب الأقصى في عهد السلطان عبد الحفيظ (1908، 1918)، الجامعة المستصرية، قسم التاريخ، 2012، ص8.

للجهاد سنة 1907 لتخليصهم مما أضر بهم من شروط مؤتمر الجزيرة [1]، ومطالبته باسترجاع المناطق المقتطعة من البلاد[2]

سعى عبد الحفيظ في بداية حكمه إلى أن يحقق أهداف الوطنيين المغاربة، وقام في جانفي سنة 1909 بتوجيه طلبا إلى حكومة باريس بالانسحاب من الأماكن التي احتلتها لكن دون جدوى، ولم يلبث عبد الحفيظ أن خضع تحت ضغط السلطة الفرنسية[3]،مما أفقده هيبته مثل سلفه، وثارت بعض القبائل على سلطانه[4]،وبويع أخوه الزين في مكناس[5] بعد تردد تردد منه في 17أفريل سنة 1911 هذا ما أجبر عبد الحفيظ الاعتماد على الفرنسيين لمواجهة ثورات القبائل التي امتدت إلى فاس[6]، فاستغل الفرنسيون الفرصة لتبرير احتلالهم للعاصمة[7].

قررت الحكومة الفرنسية التدخل لاحتلال فاس، فأرسلت حملة عسكرية بقيادة الجنرال موانى(Moinier)حيث دخلت المدينة واحتلتها في 21ماي سنة 1911، ثم احتلت القوات الفرنسية مدينة مكناس والرباط[8]، كما أخضعوا مولاي الزين [1]،وفي الوقت ذاته تحركت الجيوش الإسبانية بحرا فاحتلت العرائش[2] في 8جوان سنة 1911[3].

1.شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر،المغرب)، ط1، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة، 1977، ص 326.

2. علال الفاسي، المصدر السابق، ص 108.

3.صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر(الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الآنجلوا المصرية، القاهرة، 1993، ص 239 ــ 240.

4.علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1815-1947، أفريقيا الشرق، المغرب، 2006م،ص 120.

5. مكناس، من أكبر المدن المغربية، يرجع تاريخ تأسيسها إلى القرون الهجرية الأولى في مكان يسمى تاكرارات، إتخذها المولى إسماعيل عاصمة لمملكته لمدة نصف قرن، الصديق بن العربي، مرجع سابق، ص183.

6. فاس، عاصمة المغرب تقع في السهل الشمالي بين امتدادات الأطلس وامتدادات الريف، ظلت عاصمة المغرب، منذ أنشأها إدريس سنة 780م إلى أن فرضت الحماية الفرنسية على البلاد 1912م، عبد المجيد بن جلون، هذه مراكش، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1949م، ص9.

7. علال الخديمي، الحركة الحفيظية أو المغرب قبيل فرض الحماية الفرنسية الوضعية الداخلية وتحديات العلاقات الخارجية 1894-1912،ط1، دار أبي قراق، الرباط، 2009، ص 470 ــ 475.

8الرباط: تقع على ساحل المحيط الأطلسي شمال مدينة الدار البيضاء وهي عاصمة المغرب السياسية وقد نقلت فرنسا العاصمة إليها لمحاولة القضاء على مدينة فاس، أسسها يوسف بن عبد المؤمن وجعلها رباطا لحشد الجيوش، محمود عبد الرحيم، المصدر السابق، ص 65.

وفي المرحلة الثانية من المفاوضات التي بدأت شهر أكتوبر سنة 1911، حددت فيها فرنسا موقفها النهائي بخصوص فكرة التعويض لألمانيا مقابل المغرب، حيث تنازلت لها عن جزء كبير من مستعمراتها في الكونغو الفرنسي، ومقابل ذلك تعهدت ألمانيا بحرية فرنسا في العمل بالمغرب والانفراد به[4]

وهكذا انتهت المفاوضات بتوقيع اتفاق بين البلدين في 4نوفمبر سنة 1911، حيث تعهدت ألمانيا بعدم عرقلة فرنسا في احتلالها أي جزء من المغرب، ولن تعارض إشرافها عن شؤونه الخارجية وإدخال كل الإصلاحات اللازمة مع الحفاظ على المساواة الاقتصادية[5]

1-3. معاهدة الحماية 1912 :

أزاحت فرنسا بموجب الاتفاق الألماني عام 1911 أكبر عقبة كانت تواجهها لبسط سيطرتها على المغرب[6]،فبعدما صادق مجلس النواب ومجلس الشيوخ على هذا الأخير[7]، سعت فرنسا جاهدة للحصول على موافقة السلطان على معاهدة الحماية[8]، مستغلة الظروف الداخلية التي كان يمر بها المغرب[9]

وفي خضم الأزمة المغربية، سارع المولى عبد الحفيظ لإيجاد تفاهم مغربي فرنسي، حيث تقدم بمذكرة في 1أكتوبر سنة 1911والمكونة من 27فصل إلى الحكومة الفرنسية، تضمنت الشروط التي يجب أن يتماشى عليها التعاون المغربي الفرنسي، سلمت للجانب الفرنسي بتاريخ 17أكتوبر سنة 1911، ومن بين هذه الشروط ما هو خصوصي يتعلق بمصالح الأسرة

---

1. علال الخديمي، المغرب...، المرجع السابق، ص122.
2. العرائش، مدينة تقع على الشاطئ الأطلنطي بين القصر الكبير وأصيلا على الضفة اليسرى لوادي اللكوس، تقع على بعد 91كلم جنوب طنجة، الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص 200.
3. شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص327.
4. جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر دراسات في المقاومة والإستعمار، المجلد 4، ص294.
5. شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص .328 ــ 329.
6. المرجع نفسه، ص 329.
7. فردريك وايسجربر، على عتبة المغرب الحديث، ترجمة عبد الرحيم حزل، ط2، دار الأمان، الرباط، 2011م، ص231
8. محمد خير فارس، تنظيم الحماية...، المرجع السابق، ص 49.
9. زهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1967م، ص545.

المالكة وأملاك السلطان الخاصة ومستقبله، ومنها ما يتعلق بالشعب المغربي ومصالح الدولة المغربية[1]

ردت الحكومة الفرنسية على مطالب السلطان في الرسالة التي بعث بها وزير خارجيتها دي سلف (De Selves)إلى السفير المغربي المقري، حيث أهملت المواد ذات الطابع السياسي، مما دفع السلطان إلى التنازل عن كل مطالبه السياسية وخاصة التي لها علاقة بالسيادة المغربية، وأعلن موافقته على اتفاق سنة 1911 بمجرد ضمان حقوقه الشخصية، وبهذا فتح السلطان أبواب المغرب على مصرعيها لإعلان فرنسا حمايتها على المغرب[2].

وفي 30مارس سنة 1912 أضطر السلطان عبد الحفيظ على توقيع معاهدة الحماية مكرها و مرغما [3]،والتي تضمنت تسعة فصول،منحت لفرنسا صلاحيات واسعة حيث اتفقت اتفقت الحكومتين على تأسيس نظام جديد في المغرب يحتوي جميع الإصلاحات الإدارية، الاقتصادية، المالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إدخالها إلى المغرب[4]، بالإضافة إلى حماية السلطان واحترام نفوذه وأن يمثل فرنسا في المغرب مقيم عام يشرف على تنفيذ المعاهدة ويكلف برعاية الشؤون المتعلقة بالأجانب[5]

كما نصت المعاهدة على أن تتفق فرنسا مع إسبانيا بخصوص مصالح هذه الأخيرة في المغرب، وعلى هذا الأساس عقد إتفاق بين الطرفين في 27نوفمبر سنة 1912 نص على وضع الجزء الشمالي من المغرب تحت حماية إسبانيا، كما تقرر فيه النظام الخاص بطنجة.[6] وبهذا وبهذا قسم المغرب إلى ثلاث مناطق :

1-منطقة إسبانية أطلق عليها لفظ الريف[7]
2-منطقة طنجة و تكون خاضعة لإدارة دولية[1].

1.علال الخديمي، الحركة الحفيظية...، المرجع السابق ص 520 ـ 525.
2.جمال قنان، المرجع السابق، ص 81- 83.
3.علال الخديمي، الحركة الحفيظية...، المرجع السابق، ص 540.
4. مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014م، ص122.
5. إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط 2،مكتبة العبيكان، الرياض، 2003، ص 421.
6.محمود الشرقاوي، المغرب الأقصى، مراكش، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة، د-ت، ص 27.
7. الريف يطلق هذا الإسم على سلسلة جبال تمتد في شكل هلال من سبته إلى مليلة، كانت جبال الريف مركزا لحركة المقاومة الكبرى ضد الاحتلال الإسباني بقيادة البطل عبد الكريم الخطابي و إبنه محمد عبد الكريم، الصديق بن العربي، المرجع السابق، ص145.

3-منطقة النفوذ الفرنسي و عاصمتها الرباط[2].

ونظرا لما آلت إليه المغرب، قرر السلطان عبد الحفيظ التنازل عن عرشه رافضا أن يكون سلطان الحماية بعدما بويع سلطانا للجهاد معبرا عن قراراه بمقولته الشهيرة: " إنني لم أكن ولن أكون سلطانا للحماية " تاركا عرش المغرب لأخيه يوسف[3].

منحت الاتفاقيات التي أبرمتها فرنسا مع الدول الأوروبية التي كانت تنافسها على المغرب الأقصى الأولوية للإنفراد بالسيطرة على المغرب، وقد أعطت فرنسا الشرعية لوجودها به من خلال التوقيع على معاهدة الحماية مع السلطان عبد الحفيظ في 30 مارس سنة 1912، مما أفقدت المغرب سيادته واستقلاله. ولم تقف فرنسا عند هذا الحد بل سعت جاهدة لتمزيق وحدته الترابية، حيث عقدت إتفاق مع إسبانية في 27نوفمبر سنة 1912وضعت بموجبه الشمال المغربي تحت الحماية الإسبانية، وبهذا سقط المغرب تحت الحماية الثنائية. هذه المستجدات أدت إلى ردود فعل غاضبة لدى المغاربة عبروا عنهاعن بإشعال فتيل المقاومة في مختلف ربوع المغرب الأقصى.

---

1. عندما فرضت فرنسا الحماية على المغرب، كان من شروط بريطانيا لتأييد الحماية الفرنسية أن تسند الحماية على الجزء الشمالي منه إلى إسبانيا وأن لا تخضع طنجة لمثل هذا المصير لأنها تؤلف مع صخرة جبل طارق ومدينة سبته مثلثا حربيا بالغ الأهمية، فإذا سيطرة على زاويتين منه دولة واحدة قوية أو دولتان فإن ذلك يفقد جبل طارق أهمية الإستراتيجية، محمود الشرقاوي، المرجع السابق،ص 31 ــ 32.

2.فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج 1، دار أسامة، الأردن، 2003، ص 236.

3. علال الخديمي، الحركة الحفيظية...، المرجع السابق، ص 540.

2 . قضية الظهير البربري واعتقال السياسيين:

أشرت السلطات الفرنسية تقسيم المراكشيين، وذلك بإصدارها للظهير البربري الذي ينص على فصل الشعب إلى عنصرين عربي وبربري، ومع بداية ظهور جريدة "عمل الشعب" باللغة الفرنسية وتشكيل لجنة العمل المراكشي حلت سنة 1936التي شهدت أبرز حدث ألا وهو اعتقال الزعيم علال الفاسي[1]، واثنين من معاضديه وهما الوزاني ومحمد اليزيدي وقد أشارت جريدة المنار لتطور الأحداث في مقال محمد محفوظي: "...وفي نفس السنة انقسمت الحركة الوطني الى حزبين، الحزب الوطني المراكشي وزعيمه علال الفاسي والحركة الوطنية بقيادة المجاهد الوزاني وفي 18مارس سنة 1937حلت الإدارة الفرنسية لجنة العمل المراكشي وفي 22أكتوبر 1937نظم الشعب مظاهرات."[2]

كانت قضية المغرب تشغل فكر الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي فقد بذل مجهوداته لإسماع الرأي العام العالمي شعوبا وحكومات، مؤكدا ذلك في تصريحاته[3] للعديد من المسؤولين حيث قال: "ان شمال المغرب يدافع عن كرامته ووطنه بكل ما يملكه من قوة وايمان إلى آخر رمق". ولم يغفل عن الإشارة للمعاناة التي يعيشها الشعوب الخاضعة للاستعمار، وأشار لضرورة العمل المشترك[4].

بقيت التصريحات متوالية للقادة الغيورين على بلادهم فهاهو ذا الملك المحبوب سيدي محمد بن يوسف قد أعلن أكثر من مرة عن رغبة شعبه في الحرية والسعي لإلغاء معاهدة الحماية وتجلى ذلك في الخطاب التاريخي الذي ألقاه بمدينة طنجة سنة 1947،

1.علال الفاسي، ولد في جانفي 1910بمدينة فاس، من أسرة مسلمة هاجرت من الأندلس الى المغرب، واستقرت بمدينة فاس، لذلك يقال عائلة الفاسي، تولى رئاسة حزب الاستقلال، توفي بمدينة بوخارست الرومانية 13ماي 1974،ينظر محمد الصالح صديق، أعلام المغرب العربي،ج 2،موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص758 ــ 776.

2.محمد محفوظي،" المشكلة المراكشية "...المصدر السابق،ص4 ــ 3.

3. كان له عدة تصريحات منها من ندد فيها بالسياسة الاستعمارية ووجه فيها النقد لانضمام الحزب الدستوري للحكومة فيما عرضته المنار في مقال لها بعنوان " بيان من سمو الأمير عبد الكريم الخطابي"،الذي نشر في جريدة المنار.

4. أحمد ياسين، المرجع السابق، ص11.

وأيضا في تصريحاته أثناء زيارته لباريس،[1] ويشير علال الفاسي إلى تاريخ اعتقاله في 17نوفمبر سنة 1936عندما باشرت اللجنة لعقد مؤتمر بالدار البيضاء للمطالبة بالصحافة المغربية[2].

كل هذا كان ردا على المظاهرات التي نظمها الشعب احتجاجا على تقديم دورالشريعة الإسلامية وساد البلاد المراكشية أحداث دامية، ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية ثم تأسيس حزب الاستقلال الوطني برئاسة الزعيم "علال الفاسي" من خلال المؤتمر المنعقد في جانفي سنة 1944 بالرباط وأصبح الصوت المعبر عن مطالب جميع العناصر السياسية[3] واشتمل على :

- الحزب الوطني الذي يضم الأغلبية الساحقة من طبقات العمال من(تجار، فلاحين، صناع) والفئة المثقفة - رؤساء و أعضاء المجالس الإدارية جمعيات قدماء تلاميذ المدن.
- عديد من الشخصيات البارزة في الحركة القومية، مفتين، قضاة شرعيين، أساتذة.[4]

أما مطالبه فقد تمحورت في النقاط التالية:

- المطالبة باستقلال المغرب والانضمام إلى الأمم المتحدة.
- إلغاء الحماية أولا والمفاوضات ثانيا .
- ضرورة الارتباط مع دول العالم عامة والدول العربية والإسلامية خاصة.
- المطالبة بوضع برنامج ينص على تطبيق نظام الملكية الدستورية و منح الحريات للشعب.[5]

وكان الرد الفرنسي كعادته متجبرا ففي 28 جانفي سنة 1944 تم احتجاز رجال من الحركة الاستقلالية من بينهم الأمين العام للحزب الحاج أحمد بلافريج ومحمد اليزيدي عضو اللجنة التنفيذية، وقامت بإلقاء القبض على آلاف المراكشيين[6]. وامام هذه المظالم نزل الشعب الى الشوارع في مختلف المدن المغربية، محتجا على هذه التدابير مطالبا بالإفراج عن قادة الحزب، فكان رد فعل الادارة الفرنسية عنيفا باستعمالها الاسلحة ضد المتظاهرين

1. جريدة المنار، السنة الأولى، ع 20، في: 4 نوفمبر 1953.
2. علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي،ط 6، الدار البيضاء المغرب،2003، ص 21.
3. محمد محفوظي، " المشكلة المراكشية... "،المصدر السابق،ص .3.
4. محمد محفوظي ،المصدر السابق، ص 3.
5. عبد العزيز وابل،المرجع السابق،ص 124.
6. علال الفاسي،المصدر السابق ،ص 304.

ومع مرور الأيام ادرك قادة الحزب ضرورة إخراج القضية المراكشية من عزلتها، فأوفدوا علال الفاسي بعد اطلاق صراحه عام 1946،إثر تعيين (Eric Labon)مقيما عاما على المغرب الى الأقطار العربية والإسلامية، فسافر الى مصر حيث بدأ اتصاله بالجامعة العربية، وبدأ في تنوير الرأي العام عن حقيقة المشكلة المغربية وطبيعة الاستعمار الفرنسي الموجود هناك[1].

أما موقف السلطان من الحركة الوطنية فهو موقف المساند، فقد ألقى خطابا بطنجة في عام 1947، وأشار فيه الى حقوق الشعب المراكشي في الحرية، كما رفض التوقيع على الاصلاحات التي عرضها عليه المقيم الفرنسي (Joan)والتي تقتضي باشتراك الجالية الفرنسية في السيادة المراكشية[2].

1. عبد العزيز وابل، المرجع السابق، ص124.

2.محمد محفوظي، المشكلة المراكشية،المصدر السابق، ص3.

3.حزب الاستقلال المغربي :

3 .1 . تأسيس الحزب:

يعد أحد أهم الأحزاب في المغرب حيث ظهر سنة 1944 على يد جماعة صغيرة من الطلبة،كما أصول زعماء الحزب إلى أبناء البرجوازية المدنية عموما، حيث كانت مبادرتهم الأولى للدخول في الساحة السياسية تشكل كتلة العمل الوطني في أوائل الثلاثينات التي رفعت شعاراتهم ظل الاحتلال الفرنسي في المغرب ولتحقق السيادة الوطنية للشعب المغربي.[1]

ومن بين أسباب تأسيس هذا الحزب تتمثل في ظروف داخلية وخارجية.

3-1-1- الظروف الداخلية :

نذكر منها- :حدوث انشقاق في صفوف الكتلة بسبب اختلاف التكوين الثقافي والتوجه السياسي والانتماء الطبقي بين الزعماء الكتلة وبرز حزب جديد باسم حزب الحركة القومية بزعامة محمد حسن الوزاني وواصلت الكتلة نضالها بزعامة علال الفاسي وأحمد بلا فريج أمينا عاما[2].

- **فشل الإصلاحات التي طالب بها الحزب الوطني وكتلة العمل الوطني[3].**
- **حل كتلة العمل الوطني 18مارس سنة 1937[4].**

3-1-2- الظروف الخارجية:

هناك مجموعة من الظروف والأحداث الخارجية التي ساهمت في تبلور فكرة إنشاء حزب يدعو إلى الاستقلال، أهمها:

---

1. محمود شاكر، التاريخ الإسلامي(التاريخ المعاصر بلاد المغرب)، ط8، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996، ص371.
2. محمد على داهش، المرجع السابق، ص133 .
3. عبد الحميد الابراهيمي، المغرب العربي في مفترق فيظل التحولات العالمية، ط1، دار النهضة، بيروت، 1996، ص73.
4. محمود شاكر، المرجع السابق، ص371.

- **ظروف الحرب العالمية الثانية :**

اندلعت نار الحرب العالمية الثانية في 1سبتمبر سنة 1939، وتلبث أن انهارت فرنسا أمام الألمان وقامت فيها حكومة فيشي برئاسة الجنرال سين الذي وقع الهدنة مع الألمان، حتى بقي الجنرال ديغول خارج فرنسا يعادي حكومة فيشي ويقاتل بجانب الحلفاء، وقد شكل حكومة فرنسا الحرة[1]

أسرعت إسبانيا واحتلت طنجة وسمحت للألمان بالتدريب في المنطقة المراكشية الخاضعة لنفوذها، بل قامت مظاهرات تطالب فيها الحكومة باحتلال المحمية الإسبانية من مراكش، وكان الجنرال "فرانكو" حاكم إسبانيا إلى جانب الحكومات الاستبدادية في كل من ألمانيا وايطاليا[2]، أما المغرب فتبعت حكومة فيشي الموالية للألمان وكان السلطان محمد الخامس بجانب الحلفاء لأنه كان يدرك أن نتيجة الحرب ستكون لصالح الحلفاء، وهذا الدعم أظهره محمد الخامس وكان وراء هدفه الاستفادة من الأحداث والوقائع التي تحدث في خدمة مصالح شعبه ومطامعه خاصة بعد مشاركة المغاربة في الحرب العالمية الثانية إلى جانب فرنسا[3]

- **نزول الحلفاء:**

في 08 نوفمبر من عام 1942، كان إنزال القوات الأنجلوسكسونية على الشواطئ الأطلسية المغربية وقد دعم السلطان محمد الخامس قوات الحلفاء والجيوش الأمريكية باعتبارها حليفة معتدية، كما وقعت بين الرئيس الأمريكي ومحمد الخامس مراسلات استذكر من خلالها (Roosevelt)العلاقات المغربية الأمريكية قبل الحماية وهذا يدل على أن لمغرب كيانا خاصا منفصلا عن نظام الحماية، وحول سؤال طرح على الرئيس روزفلت: هل المغرب ملك لفرنسا؟ فأجاب: "هل يحق لفرنسا أن تملك غير أراضها، فبأي قانون وبأي قاعدة تاريخية يمكن ذلك"[4]. بالإضافة إلى الوعد الذي قطعه الحلفاء على أنفسهم في الميثاق الذي أبرم بين رئيس الولايات المتحدة الأمريكية و(Winston Churchill) رئيس وزراء بريطانيا

---

1. اسماعيل احمد ياغي،المرجع السابق، ص161.
2. حمود شاكر، المرجع السابق، ص374.
3. نجيب صالح، تاريخ العرب السياسي (1856-1859)، ط1، دار إقرأ، بيروت، 1985، ص198.
4. مولاي الطيب العلوي، تاريخ المغرب الساسي في العهد الفرنسي، إعداد ومراجعة احمد العلوي، ط1، منشورات الزاوية، دار البيضاء، 2009، ص57.

يوم 14أوت سنة 1941، والذي أطلق عليه ميثاق الأطلنطي[1]،والذي تضمن وثيقة مبادئ وهذا الميثاق كما يقول أبو بكر القادري[2]: "إننا في حزب الاستقلال، استفدنا منها لدى تقديمها لوثيقة 11جانفي باستقلال المغرب"وأبرز هذه المبادئ هي: حرية التعبير حرية العبادة، التحرر من الخوف[3]بالإضافة إلى الحضور الأمريكي الذي بعث الحماس في الحركة الوطنية وظهور تفاهم واتفاق بين الرئيس الأمريكي والسلطان محمد الخامس، والمقابلات بين النخبة الأمريكية والضباط الأمريكيين لتأكيد المغاربة العدوان للألمان ومساندة الحلفاء[4]

- قمة آنفا :

مع نزول الجيوش الأمريكية في مراكش عام ، وترحيب الملك محمد الخامس بهم، بدأت الاجتماعات تتوالى لتقرير مصير الحرب وتمتين علاقات المنتصرين، وهكذا انعقد مؤتمر في الدار البيضاء ما بين 14و 24جانفي سنة 1943، حضره الرئيس الأمريكي ورئيس وزراء بريطانيا ، حيث رأى روزفلت أن يكرم الملك محمد الخامس دعمه للحلفاء و وقوفه إلى جانبه ويدعوهم فكان محور الحوار حول الحالة العامة لمغرب، وعن مستقبل المغرب بعد انتهاء الحرب، وقد وعده روزفلت بتأييد استقلال المغرب[5] .

وقد حاول محمد الخامس الاستفادة من ظروف الحرب لتحقيق مطمع شعبه، كما يفهم من الحديث الذي جرى بينهما أن روزفلت يرى أن الاستعمار نظام عفا عنه الزمن، كما حذره من استيلاء الأجانب على ثروة المغرب[6].

---

1. ينظر نص ميثاق الاطلنطي في الملحق رقم 03 ص116. من مذكرة حزب الاستقلال المغربي ودوره.

2 .ولد في 1914في سيلا أين تلقى تعليمه على يد علمائها، دخل العمل الوطني منذ 1930 زساهب في تقديم مطالب الغربي سنة 1934، وهو احد الموقعين على وثيقة الاستقلال 1944، واثر حوادث 29 جانفي، القي القبض عليه وسجن، وبعد الاستقلال اشتغل بالتعليم، وعين كناشط داخل الحزب وعضو في اللجنة التنفيذية، ومفتشا عاما للحزب، وعضو مجلس الرئاسة. للمزيد ينظر القادري، مصدر سابق، ج2 ،ص 215 /217.

3. القادري، المصدر السابق، ج2،ص142.

4.عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي في عهد الامبراطورية (تونس، الجزائر)، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2005، ص344.

5. ابو بكر القادري، المصدر السابق، ج2، ص152.

6 عبد الحميد المرنيسي، الحركة الوطنية من خلال شخصية الأستاذ علال الفاسي ، مطبعة الرسالة، الرباط، 1978، ص73.

كل هذه اللقاءات التي عقدها محمد الخامس مع الرئيس الأمريكي، كان أعضاء الحزب الوطني على علم بها، حيث كانت هناك اتصالات سرية دائمة ومستمرة حول القضايا السياسية،وقد اغتنم أعضاء الحزب الوطني هذه الإيحاءات للسير نحو الاستقلال وفقا للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأطلسي[1].

- تأثر الحركة الوطنية المغربية بالفكر الوطني في المشرق العربي والأقطار الآسيوية:

في ظل ظهور الحركة الوطنية المغربية وحزب الاستقلال المغربي، كانت ظروف عالمية تحدث وتؤثر لأحداثها ووقائعها على تفكير النخبة المغربية التي كانت تتبع الحركات الوطنية في المشرق العربي والبلدان الآسيوية أمثال مصطفى كامل وسعد زغلول، كما تتبعوا أخبار الوطنيين المكافحين في مصر سوريا والعراق، ومناصرة اتجاهات سياسية وفكرية مثل حزب الأحرار الدستوريين بمصر الذي كان يرأسه محمد محمود باشا ثم محمد حسين باشا مدير الجريدة السياسية الأسبوعية والتي كان لها دور في التثقيف السياسي والعلمي والأدبي والتي كانت تغذي الأفكار وتزود الوعي بالإضافة إلى جرائد عربية أخرى أبرزها مجلة الزهراء والفتح اللتان كان يصدرهما (محب الدين الطيب) والذي شاركا في الكتابة فيها أحمد بلافريج[2] بالإضافة إلى تتبع حركة المقاومة في الهند التي قادها المهاتما غاندي[3]الذي واجه الإنجليز والذي اصدر هو وأتباعه وثيقة بتاريخ 26جانفي سنة 1930 أسماها وثيقة الاستقلال، وسمى الذي صدرت فيه بيوم الاستقلال بالإضافة إلى الاتصال مع حزب ماشومي في أندونيسيا الذي تأسس بزعامة محمد ناصر[4].

كل هذه المساندات لحركات التحررية لمواجهة الاستعمار والاستعباد وهذا يدل على أن الحركة الوطنية المغربية منذ نشأتها كانت تتابع الأحداث التحريرية في العالم التي ترمي إلى الاستقلال والتحرير.

1.محمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص435.

2. ابو بكر القادري، المصدر السابق، ج2، ص ص23 /24.

3.رجل سياسي هندي، كان يدافع على الهنود ويحاول توحيدهم بوجه الاستعمار البريطاني منذ 1915، قتل عام 1948م على يد متعصب هندوسي من الرافضين لفكرة الوحدة بين الهندوس والمسلمين التي كان غاندي متحمسا لها. للمزيد ينظر: الموسوعة العربية العالمية، المجلد7، ط 2، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، 1994، ص54.

4 .الفضيل الورتيلاني، الجزائر الثائرة ،دارالهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص474.

2.3. مبادئه:

تركزت مبادئ حزب الاستقلال المغربي في مجموعة من الامور التي تعكس ادراك والمام الحزب بالواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد، ويمكن ذكر أهمها[1]:

أ. الدستور:مسألة النظام لا محل لها في المغرب؛ لأن هناك عائلة مالكة محبوبة من الشعب الذي يدين بالولاء للعرش وجلالة ملكه الحالي سيدي محمد بن يوسف وجلالة الملك الشعبي هو الذي يجعل من النظام عمدة من أعمدة الوحدة والانسجام لمعاني الأمة.

ب. التربية والبحث الديمغرافي:أكد الحزب أنه يريد الديمقراطية التي تفهمها الدول الغربية، ولهذا طالب بالتعريف الإجباري في الحواضر والبوادي.

ج. مسألة العدل:الحزب يطالب بسن قانون مستبد من أصول الشريعة الإسلامية ومراعى فيه توجيهات العمل المغربي وتطورات القانون الأجنبي.

د. مناصرة الحرية:لأنها نشاط الفرد في الحياة الاجتماعية.

هـ. الاستقلال:فهو يعد الشرط الأساسي لتحرير جميع المناطق المغربية.

و. المساواة بين المغاربة في الحقوق والواجبات.

ز. السياسة الاجتماعية :يرى الحزب أن من واجبه سن قوانين اجتماعية من أجل رفع المستوى المادي للمغاربة.

ح. مساعدة الصناع الصغار في المدن والقرى وحمايتهم، وتنظيم هيئتهم وتوجيههم نحو أسلوب تعاوني.

ط. الأمن الداخلي والدفاع الوطني.

ي. تحسين حالة العمال في المدن والقرى إعطاء الكل حقه.

ك. السياسة المالية والاقتصادية[2].

3.3. برنامجه :

إن حزب الاستقلال المعبر عن رغبات الشعب المغربي، والرافع لعالم الكفاح في سبيل تحقيقها والمناضل عن كيان الوطن المادي والروحي والسعي إلى بناء الاستقلال الذي حصل عليه المغرب بفضل دماء شهدائه وتضحية أبنائه وتتمثل المبادئ الرئيسية لبرنامج الحزب فيما يلي:

---

1. علال الفاسي، المصدر السابق، ص289-290.

2 . المصدر نفسه، ص291.

1.3.3. الميدان الوطني:

تأسس حزب الاستقلال بهدف تحرير البلاد من كل سيطرة أجنبية حيث يرى زعماء هذا الحزب أنه من الضروري تعبئة كافة القوي الحكومية الشعبية لتحقيق الأهداف الآتية:

- **السعي لتحرير كافة أجزاء الوطن الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية لفرنسا وإسبانيا.**
- **السعي لتحرير الوطن من رواسب الاستعمار في الميادين العامة.**
- **تحقيق جلاء الجيوش الأجنبية بما فيها القوات الفرنسية والاسبانية والأمريكية عن كافة أجزاء الوطن.**
- **تمتين الوحدة المغربية في جميع مظاهرها بالقضاء على كل نزعة عنصرية أو دعوة قبلية أو النزاعبين الطبقات.**

2 3.3. الميدان الاقتصادي:

يتوقف الاستقلال السياسي على التحرر الاقتصادي من القيود الأجنبية ونتيجة لذلك سعى الحزب لتحقيق الأحزاب الأهداف الآتية:

- **وضع سياسة اقتصادية تقوم على أساس توزيع خيرات البلاد على المواطنين حسب حاجياتهم وخدماتهم طبقا لما تقتضيه العدالة الاجتماعية والإسلامية.**
- **تحرير مرافق الاقتصاد المغربي من كل أنواع السيطرة الاستعمارية[1].**
- **وضع خطة ترمي إلى التنمية الاقتصادية لصالح الجماهير الشعبية.**
- **تطبيق مبدأ الاقتصاد الموجه للقضاء على الفوضى.**
- **السعي لتأميم المصادر الكبرى للثروة الوطنية كالطاقة والمعادن.**

3-5- في الميدان الاجتماعي:

كان حزب الاستقلال ولا يزال في مقدمة الكفاح من أجل التحرير الاجتماعي، وحماية المواطن المغربي من الاستقلال بجميع مظاهره.

---

1. ابو بكر القادري، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1941الى1945،ج2،(د-د)،(د-ب)،1997، ص519.

- ضمان حق العمل للمواطنين بتيسير الأسباب لهم عن طريق الدولة والمؤسسات الخاصة.
- توفير الحقوق التالية للطبقة الكادحة العمل، الحماية من البطالة، أجور تتكافأ مع خدماتهم.
- ضمان الحق النقابي لكفالة العمال دون أدنى قيد.
- اعتبار العامل شريكا في أرباح الأعمال الكبرى.
- مقاومة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الطارئة التي تحمل أهل البادية على هجرة قراهم إلى المدن جماعات وأفراد.
- معالجة مشكلة التفكك العائلي، والعناية بتثبيت دعائم الأسرة المغربية[1]

3.3.3. الميدان السياسي:

من أهداف حزب الاستقلال القضاء على السيطرة الاستعمارية بالنسبةإلى كافة الشعوب التي ترزح لحد الآن تحت نير العبودية، حيث يؤكد حزب الاستقلال سعيه لبلوغ الأهداف الآتية:

أ - على المستوى الداخلي:

- العمل على إقامة مؤسسات ديمقراطية واقعية مستمدة من تعاليم الإسلام
- السعي لكفالة الحقوق والحريات العامة للمواطنين.
- العمل على تحويل إدارة البلاد من شكلها الموضوع في عهد الحماية الى إدارة وطنية بالمعنى الصحيح تراعى فيها حاجات البلاد ومالها من وسائل.

ب-على المستوى الخارجي:

- اعتبار كفاح الشعب الجزائري في سبيل استقلاله جزء من الكفاح ضد السيطرة الاستعمارية.
- تطبيق مقررات مؤتمر طنجة للأحزاب الوطنية لتحقيق وحدة المغرب العربي الكبير في جميع مظاهرها.

1. ابو بكر القادري، المصدر السابق، ص520.

4. 3.3. الميدان الثقافي:

كان حزب الاستقلال الوارث العظيم للحزب الوطني وللكتلة الوطنية فانه قد سار على سنن في الاهتمام بالنواحي الثقافية والاجتماعية ولم يقف مجهوده عند النشاط السياسي والاقتصادي، فكان العون الأكبر لحركة التثقيف العام السائرة، وللحزب لجنة مركزية للتعليم تابعة للجنة التنفيذية واللجنة المركزية فروعها في كل المدن والنواحي، واقتدى الحزب بمحمد الخامس نصره الله فوجه بعثات علمية لمختلف الكليات في الجزائر وفرنسا وقد وضع الحزب نواة للتعليم الديني الثانوي في الأقسام التكميلية التي أسسها بفاس والرباط والدار البيضاء[1].

4.3. مواقف القوى الوطنية والاجنبية من نشاط حزب الاستقلال:

1.4.3 . موقف الحركة القومية :

إن الحركة القومية التي تسعى إلى تحقيق الوحدة المغربية والتي تضم صوتها إلى حزب الاستقلال لأن الحماية التي فرضت على المغرب لم تقم بمهمتها بل تعدتها إلى الحكم المباشر، إضافة إلى ميثاق الأطلانتيك الذي يقرر حق الشعوب الضعيفة ولهذا طلب باستقلال المغرب،كما طلب الملك بنظام سياسي شوري شبيه بنظام الحكم في البلاد العربية الإسلامية بالمشرق، تحفظ فيه حقوق سائر عناصر الشعب المغربي، وطبقاته وتحدد فيه واجبات الجميع وقد وضع على عريضة التأييد حوالي 26شخص من مناضلي الحركة القومية[2].

2.4.3 . موقف الحزب الشيوعي:

لا يخفى أن السلطات الفرنسية سمحت للفرنسيين الموجودين في المغرب يتأسس حزب شيوعي للدفاع عن مصالحهم تابع للحزب الشيوعي بفرنسا،كما انخرط في هذا الحزب بعض المغاربة وكان لهذا الحزب بعض النشاطات السياسية والصحفية تمثلت هذه الأخيرة في مجموعة من الجرائد أهمها جريدةالمساواة والحرية إضافة إلى جريدة المغرب وجرائد أخرى أسبوعية، وقد كان ينتظر من هؤلاء الشيوعيين تأييد مطالب المغاربة ولكن مع تقدم مطالب الاستقلال اقتصر موقفهم على العتاب واللوم واتهامهم بزرع القلاقل والعمل ضد طموحات الشعب والديمقراطية كما كانت تسعى أيضا إلى إثارة المشاكل.

---

1. علال الفاسي، االمصدر السابق، ض475.

2. أبوبكر القادري، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية.....، المصدر السابق، ج 2، ص207 ــ 208.

4.3 . 3 . موقف حزب الإصلاح الوطني في الشمال:

رفع هذا الحزب وثيقة تأييديه للمالك محمد الخامس مقدما فيها إن حزب الاستقلال قراراته عظيمة في تاريخ المغرب، ويرفع بذلك اسم المغرب عاليا بين الأمم والشعوب، ويثبت للعالم أن المغاربة أحرار لا يرضون بالذل والاستعباد ويؤكد حزب الإصلاح بضم صوته إلى حزب الاستقلال ويدعو الحزب للتعاون معه لان الشمال يعاني من الاستعمار الاسباني،كما أنهى عريضته بدعوة المالك للسعي إلى تحرير المغرب بالتظافر بين المغاربة حكومة وشعبا حيث مغاربة يطالبون بالمساواة والسيادة والحكم الذاتي[1].

4.4.3.موقف محمد الخامس من حزب الاستقلال :

كان يوم تقديم وثيقة الطالبة بالاستقلال هو يوم 11 جانفي سنة 1944،كما نعلم ن قبل انه قبل سنة كان قد تم اللقاء بين محمد الخامس والرئيس الأمريكي بتاريخ 21 جانفي ستة 1943، بسبب تصرفات (Gabriel Bio)المتطرفة ضد الشعب المغربي وملكه، وما كادت المطالب تقدم إلى جلالة المالك ح أمر باجتماع وزرائه يوم 13 جانفي سنة 1944، وذلك من اجل دراسة تلك المطالب حيث ضم الاجتماع بعض كبار القواد منهم الهاشمي العيادي ومحافظي باشاوات المدن، وافتتح المالك الاجتماع بالميثاق الذي رفعه الحزب له، وبعد أيام من الدراسة والنقاش اتفق الجميع انه ل يعود مجال لاستمرار الحماية على الشعب والدولة وان الظروف مواتية للمطالبة بالاستقلال[2].قائلا إن التصرفات التي تصرفتها الحماية بالمغرب، بعيدة كل البعد عما قامت به في معاهدة فاس، فلم تحقق أي تقدم ولم تلبي رغبات الشعب المغربي، ولذلك أصبح من حق الشعب أن يظفر باستقلاله[3].

5.4.3. موقف الإقامة العامة من حزب الاستقلال :

بعد توقيع عريضة الاستقلال عرفت المدن التابعة للموقعين حركة مراقبة وفحص سري، التي قامت بها أجهزة المخابرات التابعة للأمن بإشراف المراقبين الفرنسيين مع اتهامهم بالتعاطف والاتصال مع المحور[4]، وكذا الذي التقرير الذي رفعه عبد الوهاب بن منصور وقدمه إلى إدارة الشؤون السياسية الذي ينص على اتهام الموقعين أنهم على علاقة بالمحور

---

1. أبو بكر القادري، المصدر السابق، ص 211 ــ 212.

2.عبد الكريم الفيلالي، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج10، ط1،شركة تاس للطباعة، القاهرة، 2006، ص 69-70.

3. أبو بكر القادري، المصدر السابق، ص139.

4. عبد الكريم الفيلالي، المصدر السابق، ص 68.

بالإضافة إلى الدلائل المتوفرة لدي المقيم العام الذي ألقى القبض على أحمد بلافريج ومحمد اليزيدي، وبعد أسبوع من التحقيق نفي بلافريج إلى جزيرة كوستاريكا.

حيث أن الإقامة العامة أبدت عن موقفها أنها لا تستطيع التنازل عن معاهدة الحماية وأن ما يمكنها لقيام به هو الشروع في بعض الإصلاحات، ولكن المقيم العام الفرنسي ذهب إلى أبعد من ذلك حيث أبلغ محمد الخامس بأن لا يكون طرفا في أي مفاوضات تكون مطالبها تغيير نظام الحماية[1]

وفي 22 جانفي، أصدرت الإقامة العامة بلاغا رسميا نشرته الصحف الفرنسية تعلن اتفاق الإقامة العامة مع الملك على القيام بكثير من الإصلاحات تساهم في تقدم المغرب وازدهاره في دائرة الصداقة الفرنسية المغربية، وقام الولاة الفرنسيون المحليون باستدعاء الأعيان ومعاقبتهم على تضامنهم مع الحزب لطلب الاستقلال، كما وقعت حوادث رهيبة ردا على وثيقة الاستقلال راح ضحيتها آلاف المغاربة الأبرياء الذي قتلوا أثناء المظاهرات أيام -29 27-28جانفي:

- عزل الوزراء والموظفين.
- أكثر من خمسة ألاف سجين.
- أحكام الإعدام في حق الشباب، وأحكام أخرى بالأشغال الشاقة[2].

5.3. الهياكل التنظيمية للحزب:

منذ إنشاء حزب الاستقلال طرحت المسألة التنظيمية لأنها الوحيدة التي بإمكانها أن تجعل الحزب قوة تحرك الشارع، وتضغط على الإقامة العامة، ومنذ تأسيسه؛ كان تنظيمه شبيها بنظام الحزب الوطني مع توسيعه قليلا فشرع في تقسيم أعضائه إلى نوعين:

- أعضاء مسيرين عاملين: وهم الذين ينتخبون وله شروط خاصة لابد من توفرنا.

- أنصار مؤازرين: ويمكن لكل نصير أن يترقى لدرجة مسير إذا ثبتت كفايته[3]

وتأسست لجنة خاصة لتوجيه وارشاد مؤيدي الحزب تابعة للجنة التنفيذية، وكانت عضوية الحزب محصورة في حوالي 3آلاف عضو، ولقد بذلت جهود لهيكلة الحزب[1]، إلا أن

1. الفضيل الورتيلاني، المصدر السابق، ص 322.
2.حمرات ووسيلة شعبان، المرجع السابق، ص 41.
3. علال الفاسي، المصدر السابق،ص 309.

تنظيم هذا الأخير ضعف بعد نفي قادته وعلى رأسه بلافريج الأمين العام وأصبحت مهمة إعادة تنظيمه مرتبطة بمحمد اليزيدي حيث أعلن في سنة 1945عن النظام الأساسي الذي أقره المجلس الأعلى للحزب، وجاء كالآتي:

1.5.3. المجلس الأعلى:

يعتبر الهيئة العليا صاحبة السيادة يأذن هذا المجلس لكل مدينة اجتمع فيها أكثر من 5 أشخاص فما فوق بتأسيس فرع والمجلس هو الذي يهيئ جدول الأعمال ولكل عضو من أعضاء الحزب أن يبدي آراه واقتراحاته في تقرير يرفع للؤتمر عن طريق المجلس.

وإذا تعذر على المجلس القيام بمهامه يتجمع المؤتمر باستدعاء من مكتبه لاتخاذ مجلس آخر ويتكون المجلس من الفرع الذي له مكتب الفرع، ويتركب من كاتب، وخليفة، أمين ومستشارين ويكون مسؤولا على تنفيذ مقررات المؤتمر والمجلس هو الذي يمثل الحزب ويدير شؤونه، ويضع ميزانيته ويكون مسؤولا عن تنفيذ مقررات المؤتمر. يتحاكم أعضاء المجلس أمام لجنة يعينها المؤتمر.

2. 5.3. المؤتمر العام:

يتألف من أعضاء منتخبين من فروع الحزب لمدة سنتين بنسبة ممثل لكل عشرة أعضاء أو جزء من عشرة يتجاوز أربعة ويحضره أعضاء المجلس الأعلى وممثل لكل مكتب فرع حسب المادة 2من القانون الأساسي الأعلى لحزب[2]

ويعقد المؤتمر جلساته تحت إشراف مكتب منتخب مكون من رئيس وخليفته، وكاتب وخليفته في جلسة اعتيادية في آخر مارس من كل سنة ولا يعتبر اجتماع المؤتمر قانونيا إلا إذا حضر أكثر من نصف أعضائه،فلم يتوفر هذا العدد جدد الاستدعاء لجلسة ثانية وتعتبر مقرراتها نافذة بأغلبية أصوات الحاضرين. ويقر المؤتمر سير الحزب وخطته وميزانيته العامة، وينتخب أعضاء المجلس الأعلى.

1.أبو بكر القادري ، المصدر سابق، ص526.

2 أبو بكر القادري، المصدر السابق، ج2، ص526.

5.3. 3. اللجنة المركزية:

تتألف من 12عضوا الى 25عضوا تساعدها 4 دراسية مكلفة بتسيير حياة الفروع والتنسيق بينها وللرئيس الحرية التامة في تسييره السياسي و المالي، كما ضبطت المدن والأرياف قواعد مماثلة تلا ئم الظروف المحلية وكانت خلايا المدن تتركب مدن 10الى 15عضو، وهي تؤلف مجموعات تتكون من مجموع الفروع الخاضعة الى هيئة جهوية، وفي الجبال كان الشخص الواحد يقوم بدور المكتب الجهوي ويبلغ تعليماته الى معتمدي الدعاية بواسطة أمناء، من أبرز أعضائها[1]:

- **علال الفاسي: رئيس الحزب.**
- **أحمد بلافريج : الأمين العام.**

5.3 .4. اللجنة التنفيذية:

هي صادرة عن اللجنة المركزية تتكون مدن عدة لجان أهمهم لجنة الإغاثة الوطنية، لجنة التقويم الخلقي، لجنة الصحافة، لجنة الدعاية، والنشر، لجنة الشباب الوطني، لجنة حماية فلسطين والأماكن المقدسة، لجنة الشؤون الاقتصادية، لجنة التأمين والفلاحة واليد العاملة، اللجنة الملكية، ومن بين أعضاء اللجنة التنفيذية: محمد اليزيدي، المهدي بن بركة، عمر بن عبد الجليل، عبد العزيز بن إدريس، ومحمد غازي[2]

وقد احتوى مشروع النظام الأساسي لحزب على 24 مادة متعلقة بتأسيس الحزب، وغايته ووسائله، وغاياتهن والعضوية فيه، كما نظم هيئاته والشؤون المالية وتعديل القوانين نذكر أهم المواد:

- **المادة الأولى :تأسس بالمغرب الأقصى حزب سياسي اسمه حزب الاستقلال.**
- **المادة الثانية :غايات الحزب هي:**
- **تحقيق استقلال البلاد ووحدتها.**
- **تأسيس نظام ديمقراطي وحكومة شعبية في ظل العرش المغربي العلوي.**
- **تربية الأمة تربية سياسية ديمقراطية.**

1شارل اندري جوليان، افريقيا الشمالية تسير، المقومات الاسلامية والسيادة الفرنسية، د-ط، تر المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، 1976، ص387.

2 أبو بكر القادري، المصدر السابق، ج2، ص528.

- تكوين نهضة اقتصادية تضمن اليسر السائر أفراد الأمة.
- المادة الثالثة :وسائل الحزب كل الوسائل المشروعة في النظم الديمقراطية.
- المادة الرابعة :عن العضوية في الحزب:

- أن يكون مغربيا قد بلغ العشرين من عمره على الأقل.
- أن يكون من ذوي الصراحة والأخلاق الحميدة والقدرة على العمل.
- أن لا يكون منخرطا في حزب سياسي آخر[1]
- أن يصادق على هذا القانون، ويلتزم بالإخلاص لمبادئ الحزب والعمل على تحقيق غاياته والإذعان لمقرراته.
- أن يقدم طلبا لمجلس الأعلى بواسطة مكتب الفرع مصحوبا بتزكية عضوين من أعضاء الحزب.

كما احتوت بقية المواد من 5إلى 18على هيئات الحزب وفروعه الخاصة بالمجلس الاعلى، والمؤتمر العام.

- أما المادة19(حول الشؤون المالية):
- . المداخيل الاعتيادية للحزب هي:
- . واجب الدخول في الحزب.
- . الاشتراكات الشهرية.
- المداخيل الطارئة وهي:
- . التبرعات بأنواعها.
- . المداخيل الناتجة عن نشاط الحزب:

أما المادة 20 فنصت على احتفاظ كل فرع بمقدار ميزانيته ويدفع ما زاد إلى الصندوق المركز، أما المواد 21 إلى غاية 24 فهي عن تعديل القوانين والعقوبات التي يفرضها الحزب وأحكامه[2].

1 أبو بكر القادري، المصدر السابق، ج2، ص528.

2 المصدر نفسه ، ص529.

4.الأزمة المراكشية:

1.4 . زيارة الملك محمد الخامس إلى فرنسا :

ازداد تأزم العلاقات بين الوطنيين و الفرنسيين، فقامت بدعوة الملك محمد الخامس لزيارة باريس، توجه الملك إلى باريس بدعوة من رئيس الجمهورية (فانسان أوريول) Vincent Auriolوقد تم الاتفاق من قبل على أن القضية المغربية، ستدرس مع الحكومة الفرنسية[1]أكد أن زيارته لباريس لفتح محادثات في المشكل السياسي التي تهم المغرب الأقصى2،ولميكن هدفنا قط من هذه المحادثات لتقوية سلطتنا بغاية شخصية، وإنّما قصد صالح البلاد،وأن الحكم الديمقراطي التي تقوم عليه الدول المعاصرة يوافق مبادئ ديننا الحر وهو الذي يكفل لرعايانا الحرية والعدل والكرامة[3] .

غادر الملك المغرب يوم أكتوبر سنة 1950م، متوجها إلى (بوردو Bordeaux)ثم حل بباريس يوم11أكتوبر سنة 1950، على ظهر سفينة (George Lake) ومعه محمد المقري، ومحمد لمعمري وزير القصور، وأحمد باركاش وزير الأوقاف، والعيادي بن الهاشمي عمدة قبيلة الرحامنة،التهامي الجلاوي، ومعه مذكرة عن الوجود الفرنسي القائم بالمغرب، وأن عقد الحماية لم يتفق مع بنودها، وأنها لم تعد صالحة[4].فهي تعني في فكرتها أن البلاد محتفظة بمؤسساتها تحكم نفسها وتدبر شؤونها بنفسها تحت مجرد رقابة أوربية والذي يملك هذه الفكرة هو المراقبة المعارضة تماما للحكم المباشر[5]

يوم 11أكتوبر قدم السلطان مذكرة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، فطرح بوضوح مشكل احترام معاهدة الحماية وإلغاء الإدارة المباشرة، ومراجعة معاهدة سنة 1912[6]،فقد أكد بوضوح الملك محمد الخامس عن رغبته في إلغاء معاهدة الحماية، وتغيرها بمعاهدة استقلال المغرب من جميع النواحي، سياسية، اقتصادية، المالية، وان الإصلاحات في ظل الحمايةالفرنسية مستحيلة، مادام الفرنسيون مهيمنون على مقاليد الحكم البلاد ولا

---

1 ألبير عياش، المرجع السابق، ص 404.

2 شارل جوليان، المصدر السابق، ص 408.

3.يوسف كتاني، محمد الخامس رائد التحرير والتوحيد، مجلة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، العدد 268، الرباط،1957م، ص 4.

4.الفيلالي، المصدر السابق، ج 10، ص340 ــ 341.

5. أحمد أمشكج،" شارل أربيرنوجيس...رفض محمد الخامس التوقيع على أي ظهير ملكي على عهده"، ع2745،29 جويلية 2015، ص2.

6.شارل جوليان، المصدر السابق، ص408.

يراعون مصلحة المغاربة ويعملون على إشراك الفرنسيين المقيمين في المغرب حتى في الحقوق السياسية وهي حق المغاربة وحدهم[1]،تحدثت الصحف الباريسية عن ملتمس الملك ودعواته لفتح الحوار حول مستقبل المغرب، واستقلاله وانتقادات العاهل للانتهاكات المرتكبة من قبل المقيم العام وأعوانه،فردت الحكومة الفرنسية جوابا على مذكرة الملك محمد الخامس 31أكتوبر سنة1950،والتي أعربت عن تشبثها بمعاهدة الحماية، واقتراح بعض التغيرات الجزئية[2]،إمكانية تحقيق الرقابة على الصحافة، اعتراف بالحقوق النقابية وإعادة تنظيم مجلس شورى الحكومة، أما المطلب الملك الأساسي الاستقلال، فانه بقي معلقا ومتجاهلا.

غادر الملك باريس يوم 5نوفمبر من غير أن ينال شيئا، فانكشفت الخلافات بين الدولتين الحامية والمحمية، وتضاعفت شعبية الملك بالمغرب وقد هتفت له عند وصوله لدار البيضاء جمهور غفير، وخصصت له مدينة الرباط استقبالا لا يقل حرارة، وبذلك تفاقم خطر فينظر الجنرال جوان ومن حوله[3]،طالبت الحكومة الفرنسية من الملك إصدار بيان مشتركعن المباحثات فرفض، ذلك بسب تباعد وجهتي النظر، التي لا تسمح باستمرار المباحثات[4]،قد كرر العاهل مطلب الاستقلال يوم عيد العرش18 نوفمبر سنة 1950، مؤكدا عزمه بتزويد المغرب المستقل بالمؤسسات الديمقراطية انسجاما مع مبادئ الإسلامية ومتطلبات العصر وندد بسياسة التماطل والمقترحات التي لا تتطرق لصميم الموضوع.

2 . 4 . توتر العلاقة بين الملك والإقامة العامة :

قام الجنرال جوان (Juin)بتقديم مراسيم خاصة بالإصلاحات لتوقيعها، لكن الملك محمد الخامس رفض توقيعها، فادعى المقيمأنه يعرقل تطوير بلاده[5]،فأخذ يعينالحكام دون مراجعة للملك محمد الخامس، بما أن إحداث المناصب في الإدارة المغربية لايمكن أن يقع إلا بمقتضى تشريع رسمي يقدمه رئيس الوزراء، الصدر الأعظم ويصادق عليها الملك[6]،بعث الملك محمد الخامس، لرئيس الجمهورية الفرنسية محتجا على سياسة الجنرال جوان(Juin)مؤكدا حق المغاربة في الحرية و الاستقلال، أصبح عمل ممثليها يتنافى معوعود فرنسا والتزاماتها، لذلك أي تفاهم وتعاون مستحيل مادامت الحماية و الجو الذي خلقتهفي

1.عبد القادر الفيلالي، المصدر السابق، ص342.
2. المصدر نفسه، ص342.
3. شارل جوليان، المصدر السابق، ص 409 ــ 408.
4. عبد القادر الفيلالي، المصدر السابق، ص343.
5. يحي جلال، المرجع السابق، ص 327.
6 .علال الفاسي، المصدر سابق، ص 438.

البلاد[1]،حاولت وزارة الخارجية كتمان اشتداد الأزمة بين القصر والإقامة العامة وخلقجو الحديث عن التفاوض بين فرنسا و مراكش، وقد استطاع المراسل باري برس(paris press)أن يأخذ من الجنرال جوان تصريح يعترف" إزاء المظاهرات الشعبية التي يقومبها الوطنيين هاتفين بالحرية و الاستقلال، إزاء رفض الملك المصادقة على اقتراح يمنع هذه المظاهرات اضطر أن يمنع الملك و الأمراء من الظهور في الحفلات حتى لا يجد الشعب سبيلا لإظهار عدائه نحو الحماية"، وقد اعتبرت وزارة الخارجية هذا التصريح توريط المقيم العام فكلف المقيم بتكذيب الحادث، وقد صدر التكذيب، وتناقلته صحف فرنسا بالسخرية[2]،حاول الجنرال جوان تشويه سمعة الملك محمد الخامس، وتخويفه بأنه يحمل ترخيصا من حكومته يسمح بإبعاده عن العرش إذا استمر في معارضة المخطط الإصلاحي[3].

فواصل أساليبه العدائية أخذ يوزع منشورات ممضاة باسم حزب الإخوان المسلمين تهاجم أسرته، فثار الجمهور وأخذ يهتف بسقوط الجنرال جوان، والحماية الفرنسية تطورت إلى مناورات عسكرية، لولا دعوة الملك الشعب إلى الهدوء[4]،كما سعت لعزل السلطان عن الأحزاب الوطنية و القوى القومية واختراع تناقضات واحداث انشقاق في صفوف الوطنيين أنفسهم لضرب بعضهم ببعض، واستغلال صراع علال الفاسي، محمد بن الحسن الوزاني،لخدمة مصالحها لخلق المزيد من الارتباكات المفتعلة على الساحة، السياسة المغربية إلا أنهالم تلقى أي استجابة جماهرية[5].

1. مكتب المغرب العربي، الحماية في مراكش من الوجهة القانونية والتارخية، ط1،مطبعة الرسالة، القاهرة، 1947، ص38.
2. علال الفاسي، المصدر السابق، ص439
3. محمد كنيب، "عهد القطيعة 1947-1953م"، مذكرات من التراث المغربي، ص185.
4. علال الفاسي، المصدر السابق، ص 440.
5. محمد كنيب، المصدر السابق، ص 187 ــ 188.

5. نفي محمد الخامس وردود الفعل الوطنية والدولية:

1.5 . نفي محمد الخامس :

قرر الملك محمد الخامس أن يساند الحركة الوطنية والسير باتجاه حزب الاستقلال، وأدى هذا الموقف إلى توتر العلاقة بين الملك والسلطات الفرنسية، حيث انفجرت أزمة في سبتمبر سنة 1952 عندما رفض الملك المصادقة على ظهائر تسمح للفرنسيين بالمشاركة في انتخابات المجالس البلدية، كما تنص على إنشاء مجلس وزاري مختلط يشترك فيه المغاربة والفرنسيون1.

فقد أدرك الملك أن أفضل سلاح يواجه به السلطات الاستعمارية، هو الامتناع عن توقيع الظهائر وهو ما اعتبره المقيم العام جوان شكلا من العرقلة المرفوضة التي لا يمكن رفعها إلا بالقضاء على المعارضة الوطنية وخلع الملك، وابتداء من شهر جانفي سنة 1951،تم توجيه إنذار للملك كي يضع حدا لإضرابه عن التوقيع ويتبرأ من حزب الاستقلال أو التنازل عن العرش، فقد أثار موقف الملك غضب المقيم العام فقرر عزله[2].

مهدت الإقامة العامة لتبرير موقفها في عزل الملك بحملة معادية في صحافتها ضد الملك متهمة إياه بعرقلة الإصلاحات التي تهدف إلى تقدم المغرب حسب فرنسا، فاستعانت بعملائها المحليين وفي مقدمتهم التهامي الجلاوي، وعبد الحي الكتاني[3]، اللذين كانا لهما نفوذا كبيرا في المغرب[4] ففي أواخر شهر مارس سنة1953 عقد مؤتمر صغير بمدينة مراكش بين

1.جون واتربوري، أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية، تر عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، ط3،مؤسسة الغني للنشر، الرباط،2013، ص93 ــ 94.

2. محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، ط 1،المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط،2011، ص 597.

3.عبد الحي الكتاني، صاحب الطريقة الصوفية، ثار أخوه ضد السلطان عبد الحفيظ، وحكم عليه بالإعدام وأثر هذا الموقف به فبدأ يكن العداء للعائلة الملكية، فتعاون مع الفرنسيين لخلع السلطان. للمزيد ينظر المشهداني مؤيد محمود، "تطور الأزمة السياسية الثانية في المغرب"، مجلة سامراء، المجلد7،العدد25، السنة السابعة، تكريت، بغداد،2011، ص123.

4.المرجع نفسه، ص111.

الجلاوي وقادة فرنسيين لإيجاد مشروع حركة سياسية معارضة للملك، فطالبوا بأن ينقذ المغرب من خطر الملك وحزب الاستقلال[1].

وعقد مؤتمرا آخر في 4أفريل سنة 1953 بمدينة فاس جمع فيه شيوخ القبائل، وزعماء الطرق الصوفية، كان الغرض منه إصدار بيان ضد الملك لإيهام الرأي العام بأن هناك هيئات دينية تعارض الملك، وقدم هؤلاء عريضة من قبل 270باشا وقائدا تتهم الملك محمد الخامس بأنه أصبح سلطان حزب الاستقلال ولم يعد سلطان للمغرب، وطالبوا بخلعه، فتم دفع القبائل للتظاهر مطالبين بسقوط الملك، وكل هذه المنارات أدت إلى عزل الملك محمد الخامس وتعويضه[2] بمحمد بن عرفة[3]. فقد أعلن الجلاوي وأنصاره ابن عرفة ملكا جديدا على المغرب في 15أوت سنة 1953ومنحوه السلطة الدينية واختاروه إماما لهم[4].

في يوم 20أوت سنة 1953 توجه (geom)برفقة قوات مدججة بالمدافع الرشاشة والدبابات حيث حوصر القصر الملكي بالرباط وأجبر الملك على التنازل عن العرش[5]،حيثصرح الجنرال غيوم أن حكومة فرنسا لم تعد مسؤولة عن حماية الملك وأسرته كما تقتضيه معاهدة فاس[6]وتم نفي الملك وعائلته إلى كورسيكا ثم مدغشقر، فاعتقدت فرنسا بذلك أنها تخلصت منه .

لكن ردة الفعل كانت جد عنيفة شملت المغرب وحتى الجزائر مما منح مبادرة جديدة لدفع الحركة الوطنية المغربية إلى المطالبة بعودة الملك والإيمان بالاستقلال لتعلن عن اندلاع المقاومة الحضارية المساحة وحركة الفداء بالمغرب[7]، حيث استنكرت مختلف فصائل الحركات الوطنية موقف الحكومة الفرنسية ليشمل هذا التنديد الدول الإسلامية حيث عبر

---

1. عبد القادر الفيلالي، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج 12، ط 1، شركة تاس للطباعة، القاهرة، 2006، ص265.
2. على محمد داهش، المرجع السابق، ص142.
3. محمد بن عرفة،هو عم الملك محمد الخامس، كان رجلا طاعنا في السن في العقد السابع من العمر، ضعيف الشخصية من الطراز القديم، لم يكن متعلما ولم تكن له تجربة سياسية أو إدارية، وقد نصح الجلاوي السلطات الفرنسية لاختياره كملك للمغرب.للمزيد ينظر بن سودلة عبد السلام عبد القادر، إتحاف المطالع بوفيات أعلام، 1756ه1980 ، تح: محمد حجي، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص630.
4. داهش محمد علي، المرجع السابق ،ص142.
5. Frederic Garan،Unsultan A Madacascar،Unneversite de La Reunion،p60.
6. عبد القادر الفيلالي، المصدر السابق، ص313.
7. عبد الله مقلاتي، المرجع السابق،ص ص43/44.

عنها محمد محفوظي قائلا "لقد أعربت الدول الإسلامية،بمختلف الوسائل عن سخطها وغضبها وكم نود أن تتجاوز هذه الوسائل حدود الاحتياجات إلى الأعمال الإيجابية، فالأعمال وحدها كفيلة بالأخذ بالثأر وغسل العار"[1].

فجراء هذا الفعل الشنيع والممارسات القمعية ضد الشعب، لقيت الأزمة المغربية اهتماما لدى الصحافة العراقية التي أدانت قرار فرنسا ودعت لاتخاذ موقف عربي مشرف من القضايا القومية لصيانة هيبة الأمة العربية، وأن التغاضي عنها سيؤدي لنكسات متتالية، فقد شارك العراق في البيان الذي صدر عن اللجنة السياسية 7سبتمبر سنة 1953وعارض تنصيب محمد عرفة ملكا على المغرب[2] واعترفت الحكومة الفرنسية بمحمد بن عرفة ملكا على المغرب في 10سبتمبر سنة 1953[3] فقد نصب الفرنسيون على عرش السلطة أحد تابعيهم المخلصين لهم محمد بن عرفة وهو عجوز ضعيف الشخصية يمكن التحكم فيه، حيث بقي سنتين في منصبه[4].

في حين أصدرت وكالة الأنباء الفرنسية من الرباط بلاغا شبه رسمي من الإقامة العامة التي تكذب فيه الإدعاءات المتحدثة عن تهديد الجنرال (Joan)بخلع الملك وتبرؤه من حزب الاستقلال وتم استجواب وزير الخارجية عن التهديد،فتجنب الإجابة وصرح بأن فرنسا تتحدث مع الملك فقط،وطلب إيقاف حملات التهجم ضد الإدارة الفرنسية[5].

وكردة فعل لحزب الاستقلال بادر بحركة قوية في الخارج،حيث تم الاستنجاد بملوك العرب ورؤسائهم وبالحكومات والجامعة العربية فاضحين في ذلك مؤامرات ودسائس الإدارة الفرنسية تجاه الملك والحركة الاستقلالية حيث بث تصريح على لسان الأمين العام للجامعة العربية عبد الرحمن عزام باشا باسم الجامعة العربية تأييده لمصالح الشعب المغربي ومستنكرا مناورات الاستعمار[6].

وقد وصفت لنا جريدة المنار الظروف الأليمة والقاسية التي تم فيها خلع الملك عن عرشه ووصفتها بالمؤامرة على ملك عربي مسلم، في ضل مناسبة دينية مما خلق ردة فعل

---

1. محمد محفوظي،" أزمة مراكش، جريدة المنار،السنة الثانية،العدد 20، 4نوفمبر 1953، ص1 .
2. جريدة المنار، السنة الاولى،ع 4، 03ماي، 1951،د.ص
3. محمد على داهش، المرجع السابق، ص142.
4. فاطمة أوفقير، حدائق الملك، ترجمة ميشيل خوري، ط1، ورد للطباعة والنشر، دمشق، 2000، ص44.
5. محمد ياسين، المرجع السابق، ص208-205.
6. محمود بوزوزو ،جريدة المنار،"رسالة علال الفاسي"...، المصدر السابق، د.ص.

واستنكار من طرف الأحرار ومجموعة من الكتاب أمثال المستشرق ماسنيون والأستاذ بلاشير، والمؤرخ أندري جوليان،حيث شنو حملات على سياسة المقيم العام وعلى فرنسا[1].

2.9. ردود الفعل الوطنية :

عندما تسرب خبر محاولة فرنسا عزل الملك، وأسست في 12أوت سنة 1953 لجنة اليقظة والدفاع عن الملك والعرش، ونددت بخيانة القواد الذين جعلوا من محمد بن عرفة ملكا جديدا، وكانت هذه التحركات عبارة عن آخر التحركات للمقاومة السلمية[2].

ومنذ الأيام الأولى لنفي الملك، بدأ المغاربة في تنظيم صفوفهم للتصدي للاحتلال الفرنسي وأعوانه، وكترجمة فعلية لنضال المغاربة، وجه علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال، الذي كان يتخذ من القاهرة مقرا لنشاطه السياسي نداء من إذاعة صوت العرب في القاهرة يوم20أوت سنة 1953 طالب فيه أبناء المغرب بالثورة واعتماد أسلوب الكفاح المسلح ضد الوجود الاستعمار، كما طالب الدول العربية بقطع علاقاتها مع فرنسا، وعدم إعادتها ما لم تغير سياستها تجاه المغرب وأن لامفاوضة مع المحتل إلا بعد عودة الملك الشرعي محمد الخامس وإعلان الاستقلال، وعدم اعترافهم بابن عرفة الذي نصبه الفرنسيون ملكا على المغرب[3] ودعا الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي في سبتمبر سنة 1953أبناء المغرب إلى رفع شعار الاتحاد، النظام، العمل وكان لهذه الدعوات أثرها البالغ في تأجيج الرأي العام في مقاومة الاستعمار الفرنسي.

وفي الشمال المغربي، بذل حزب الإصلاح الوطني جهدا كبيرا بعد أن استعاد نشاطه سنة1952 لبقاء الشمال المغربي مواليا للملك بعد نفيه، واستطاع هذا الحزب أن يجعل منطقة الشمال ملجأ ومعسكرا للمقاومة وللفارين من القمع الفرنسي، كما رفض خليفة تطوان الحسن بن المهدي الاعتراف بابن عرفة والتمسك بالملك الشرعي محمد الخامس[4] وفي 18نوفمبر سنة 1953 ألقى عبد الخالق الطريس كلمة أكد فيها أن محمد الخامس هو الملك الشرعي للبلاد، مطالبا الحكومة الفرنسية بضرورة الرجوع إلى العقل والعدول عن موقفها

1.محمد محفوظي،أزمة مراكش ، ص1.

2.بوري واتر ، المرجع السابق، ص93.

3. محمود صالح الكروي،" محمد الخامس رمز المقاومة في المغرب"، جريدة القدس العربي، لندن، 5 سبتمبر، 2009، ص18.

4.محمد على داهش، مرجع سابق، ص170.

ضد الملك وأعضاء الحركة الوطنية، مشيرا أن المنطقة الخليفية تحتفل بيوم العرش لأنها تنظر إلى الملك محمد الخامس رمزا للبلاد والوحدة الوطنية المغربية[1].

فقد عم سخط جماهيري عارم شمل كل مدن المغرب من شماله إلى جنوبه، إذ أعلنت جميع الأحزاب السياسية المغربية موقفها الرافض والمعارض لنفي الملك وعدم اعترافها بابن عرفة، وعمت المظاهرات الشعبية المنددة لسياسة الاحتلال جميع مدن المغرب، وفي يوم 11 سبتمبر سنة 1953 حاول أحد الوطنيين المغاربة علال بن عبد الله اغتيال محمد بن عرفة عند خروجه منال مسجد، إلا أن محاولته فشلت إذ تمكن أفراد حمايته من قتله[2]وتحركت الجماهير القروية واحتجت ضد القواد بعد خلع الملك وأصبحت المعرضة واضحة، حيث رفض الفلاحون الامتثال لأوامر القواد الذين ولاهم عاهل غير شرعي، ورفضوا تأدية الضرائب[3].

ووقف أئمة المساجد إلى جانب الملك وذلك باستمرارهم بالدعوة للملك محمد الخامس بدل من ابنعرفة في خطب الجمعة، بالرغم من سياسة الشدة والاعتقالات التي مارستها سلطات الإقامة، ففي يوم 19 أوت سنة 1954تم اعتقال ما يزيد عن أربعين خطيبا في مدينة فاس وتقديمهم إلى المحاكم.

فقد أدى نفي الملك إلى تصاعد التأييد الشعبي والحزبي له بشكل كبير وأصبح رمزا للنضال الوطني، وساعد ذلك على بعث نشاط الحركة الوطنية بشكل أكبر من السابق، فازدادت حدة التوتر بين الشعب المغربي والسلطات الفرنسية والقوى المتحالفة معها. فقد أدرك الشعب المغربي وبعض أعضاء الحركة الوطنية المغربية وخاصة في حزب الاستقلال أن الأسلوب السياسي في انتزاع الحقوق الوطنية غير مجد[4]وبذلك اندلعت المقاومة السرية، فتكونت الخلايا والتنظيمات التي سعت كلها إلى تحقيق هدف واحد هو عودة الملك الشرعي وتحقيق الاستقلال، واستمر النضال وتوالت العمليات الفدائية وضرب مصالح المستعمر.

1 .محمد المشهداني، المرجع السابق، ص115.

2. الكروي محمود صالح، المرجع السابق،ص18.

3. ألبير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، تر: عبد القادر الشاوي نور الدين سعودي، ط1،دار الخطابي للطباعة والنشر، د-ب، 1985،ص406.

4. محمد على داهش، المرجع السابق، ص143.

3.5. الموقف العربي :

شارك أبناء الشعب العربي أشقاءهم في المغرب في رفضهم خلع ونفي الملك، وأصبح لهذا الموقف الرافض صدى واسعا في الأوساط الشعبية والسياسية العربية والإسلامية في المحافل الدولية،حيث تبنت الدبلوماسية المصرية والعراقية والسورية القضية المغربية في المنتديات الدولية، ففي 25أوت سنة 1953 بدأ مجلس الأمن الدولي جلسات لدراسة نفي الملك محمد الخامس وفي هذه المناسبة احتل أحمد بلافريج مقعدا في مجلس الأمن بصفته عضو في الوفد الباكستاني وكانت المبادرة لطرح مسألة نفي الملك أمام مجلس الأمن للوفود العربية والأسيوية، وسجلت القضية المغربية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

واعتبرت مصر خلع الملك ونفيه خروجا عن المواثيق والأعراف الدولية، وأصدر الأزهر فتوى بأن التهامي الجلاوي وأنصاره متهمون بالخروج عن الدين الإسلامي لخيانتهم العهد ورفعهم السلاح في وجه إمامهم الشرعي. أما الجزائر على لسان جبهة التحرير الوطني رفضوا نفي الملك وأكدوا على استمرار شرعية محمد الخامس ولزوم طاعته من قبل المغاربة، واستمر موقف الجزائر مساندا للمغرب حتى عودة الملك سنة1955.

4.5. الموقف الإسباني :

بدأت السياسة الإسبانية تتغير اتجاه فرنسا والحركة الوطنية الشمالية منذ نفي الملك، ذلك لأن فرنسا لم تستشر إسبانيا في نفي الملك، واعتبرت إسبانيا الإجراء الفرنسي إهانة للشرف الإسباني وعليه لم تعترف بالملك الجديد[1]،واعتبرت عمل فرنسا سببا في قطع العلاقات بين البلدين، فوجهت إسبانيا مذكرات إلى حكومات دول العالم تتهم فيها فرنسا بخرق معاهدة الجزيرة الخضراء سنة 1906[2]،وذلك بمسها لشخصية العاهل المغربي الشرعي.

وقد أثار هذا الإعلان ردود فعل عنيفة من طرف فرنسا، حيث اتخذت إجراءات عسكرية عديدة لواجهة أي موقف شعبي رافض لسياستها في المدن والقرى، وأغلقت الحدود

1.محمد على داهش، المرجع السابق، ص170.

2.مؤتمر الجزيرة الخضراء، شارك فيه كل من فرنسا، ألمانيا النمسا، إسبانيا، بلجيكا، إيطاليا، إنجلترا، البرتغال،السويد، الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والمغرب، تهتم هذه الدول بالنظام والأمن العام وثروات البلاد، تحت تار ستار الاصلاح والحداثة دون المساس بشخصية السلطان. ينظر بن سودلة، المرجع السابق، ص367.

مع المنطقة الشمالية، ومنعت الصحف الإسبانية في منطقة الحماية الفرنسية. فالتوتر في العلاقات الفرنسية الإسبانية دفع بالحركة الوطنية المغربية إلى استثماره، إذ أصبح بإمكانهم دخول المنطقة الإسبانية بحرية تامة عند تعرضهم لتعسف الفرنسيين، وبذلك أصبح الشمال مركزا مهما لتنظيم نشاط المقاومة المسلة ضد فرنسا.

5. الانتقال الى العمل المسلح:

تأسست أول خلية للمقاومة المسلحة في 7أفريل سنة 1951، وكانت تضم كلا من الحسن العرائشي، سليمان العرائشي، محمد الزرقوطي، الحسن برادة، التهامي نعمان[1] وكانت هاته العناصر التي تبنت العمل المسلح نشيطة في حزب الاستقلال، وحملت اسم المتطوعون، وسجلت ظهورها بالقيام بمجموعة من الأعمال الفدائية ضد شخصيات فرنسية معروفة بعدائها للوطنيين المغاربة، وتفجير الأماكن التي يرتادها المعمرين، واستهداف وقتل الخونة المتعاونين مع الفرنسيين.

فقد شهدت الفترة ما بين(1953-1951) اختلاف حاد وكبير، بين القوى التي تعودت العمل السياسي السلمي في انتزاع الحقوق الوطنية، وبين القوى التي آمنت بعقم أسلوب العمل السياسي وباعتماد أسلوب الكفاح المسلح، فيما كانت دعوات لجنة تحرير المغرب العربي[2] تحفز للعودة للعمل المسلح.

فقد شهدت تونس سنة 1952 اعتماد أسلوب الكفاح المسلح ضد الحماية الفرنسية وبذلك أخذ المغرب طريقه في العمل المسلح وبشكل منظم منذ سنة 1953بعد نفي الملك محمد الخامس[3]،ولم تكن قيادة حزب الاستقلال الموجودة في المغرب تتحمل مسؤولية العمل الفدائي مباشرة، وكانت تشجع وتترك حرية العمل للمناضلين الاستقلاليين. فالقيادة التي كانت موجودة في الخارج، والحركة الوطنية في الشمال تتحرك في اتجاه العمل الفدائي، وكان لنداء القاهرة الذي وجهه علال الفاسي أثره في الجماهير المغربية، في دعوته إلى الثورة المسلحة[4].

فمع نفي الملك واعتقال أهم القادة ونفيهم، اتجهت القوات المناضلة إلى المقاومة المسلحة واعتبرتها الوسيلة الوحيدة للحصول على الاستقلال، وكان محمد بن عرفة أحد الأهداف الأولى لهذه المقاومة، فقد نجا يوم11سبتمبر سنة 1953من أول محاولة لاغتياله

---

1. الحسن العرائشي، انطلاق المقاومة المغربية وتطورها، مطبعة الرسالة، الرباط،1982، ص11.

2. لجنة تحرير المغرب العربي، تأسست بناء على توصيات مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة، تحت رئاسة محمد بن عبد الكريم الخطابي، تضم كل الأحزاب التي تطالب بالاستقلال في تونس والمغرب والجزائر.

3.محمد على داهش، المرجع السابق، ص169.

4. محمد غلاب، المصدر السابق، ص376 ــ 377.

بمدينة الرباط، وهو في طريقه إلى المسجد لأداء صلاة الجمعة، كما فشلت محاولة ثانية لاغتياله بمراكش[1].

وفي الفترة مابين سبتمبر سنة 1953وجوان سنة 1954،تاريخ تغيير المقيم العام العسكري غيوم بالمقيم المدني فرانسيس لاكوست(Francis Lacoste)،تشكلت أزيد من 100خلية للمقاومة المسلحة، واستهدفت على العمل على زعزعة ثقة المعمرين، والجالية الفرنسية بالمغرب في مفهوم العيش الآمن[2].

وكان مصدر تمويل المقومة المسلحة، من الناحية المالية عن طريق تبرع أفرادها، بالإضافة إلى تبرعات بعض الأشخاص الوطنيين بمبالغ هامة. أما السلاح كان يشترى من الخارج ويهرب إلى الداخل، ومن منطقة الحماية الإسبانية، التي أصبحت المصدر الرئيسي للأسلحة خاصة بعد نفي الملك محمد الخامس، وهذا نتيجة للموقف الإيجابي للحكومة الإسبانية تجاه نفي الملك وعلاقتها مع فرنسا، إذ تم السماح لرجال المقاومة والحركة الوطنية بالاستقرار في منطقة الشمال حيث كانت تغض النظر عن تهريب الأسلحة وتحركات المقاومين هناك[3].

فقد تزايد نشاط العمل المسلح وبشكل مخطط، مثل الهجوم على القطار الرابط بين الدار البيضاء ومدينة الجزائر يوم 7نوفمبر سنة 1953[4] وعملية السوق المركزي يوم 24 ديسمبر سنة 1953حيث تم تفجير قنبلة، خلفت 19قتيلا وعددا كبيرا من الجرحى وخسائر مادية كبيرة، وتمت هذه العملية بمناسبة السنة الميلادية.

وتتويجا لهذه المقاومة المسلحة، أعلن عن تأسيس جيش التحرير سنة 1953،ففي الفاتح أكتوبر تم الإعلان عن ميلاد هذا الجيش من خلال القيام بثلاث عمليات فدائية، استهدفت الموقعين الحدوديين تيزي أوزلي، وبُورَدْ الفاصلين بين المنطقتين السلطانية والخليفية، ومركز المراقبة في بوزينب، واعتمد جيش التحرير على قواعد محلية قوية مع التنسيق مع المقاومين في الشمال الإفريقي والمشرق العربي، والهدف المشترك هو القضاء على الاستعمار ليس في المغرب فحسب، ولكن في جميع شمال إفريقيا.

---

1. محمد القبلي، المرجع السابق، ص600.

2 سعيد نافع، "عملية المارشيسنطرال، ومضة بطولية من زمن المقاومة"، نشرة التواصل، ع 74، فيفري 2009، ص2.

3 المقاومة المغربية، المرجع السابق، ص300 ـ 301.

4 محمد القبلي، المرجع السابق، ص600.

وجاءت عملية تأسيس جيش التحرير المغربي، انسجاما لتوجيهات لجنة تحرير المغرب العربيفقد أدى علال الفاسي ورفاقه في مكتب المغرب العربي في القاهرة دورا بارزا في دعم واسناد جيش التحرير، كما قام محمد بن عبد الكريم الخطابي بإرسال الأموال والسلاح إلى المغرب.

واستطاعت قوات جيش التحرير السيطرة على الأقاليم الشمالية والوسطى، في منطقة النفوذ الفرنسي، فحاولت فرنسا التصدي للوضع القائم من خلال إرسال قوات إضافية لقمع نضال الشعب المغربي، إلا أن هذا الدعم زاد من إصرار المغاربة على الحرية، وزيادة العمليات الفدائية، وكانت منطقة الشمال المغربي قاعدة خلفية مهمة للمقاومة المغربية، وكانت فرنسا تنعت العمل المسلح بالعمل الإرهابي، وأنشأت فرقا خاصة لمكافحة ما تسميه بالإرهاب، وكانت تلجأ لكافة أساليب القمع والتعذيب ضد المقاومين وقد كان هناك اتصال وتنسيق بين المقاومة في المغرب والمقاومة في الجزائر، لمباشرة العمليات العسكرية، وتم الاتفاق بين علال الفاسي والوفد الخارجي لجبهة التحرير الجزائرية، على توحيد جبهتي المقاومة في البلدين، وتمرير السلاح عبر سواحل المغرب إلى منطقة وهران[1] وكان جيش التحرير والمقاومة المغربية يناديان بعودة الملك، كما أنهما تعهدا باستمرار العمليات العسكرية، إلى أن تحصل الجزائر بدورها على الاستقلال، ولهذا السبب رفضا وضع السلاح بعد عودة الملك والإعلان عن الاستقلال مارس سنة 1956[2].

1. يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص165.
2. وري بواتر، المرجع السابق، ص96.

7. المفاوضات من اجل الاستقلال:

يعود الفضل في المفاوضات بين فرنسا والمغرب لنشاط الوطنين الداخلي والخارجي بالإضافة إلى الأرواح التي أزهقت في سبيل حرية واستقلال المغرب مع التأييد الدولي، والتنديد بالأعمال الإجرامية لفرنسا، كان لابد من مباشرة المفاوضات مع كل من فرنسا واسبانيا، وذلك لتحديد علاقة المغرب كدولة مستقلة.

1.7 . المفاوضات مع السلطة الفرنسية:

أمام ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على فرنسا، وغار جيش التحرير المغربي على المواقع الفرنسية داخل المغرب، وتعرض المستوطنين الفرنسيون للخطر، كما أن السلطان المعين لا رأي له ولا سلطة، والرأي العالمي يستنكر الأعمال الإجرامية لفرنسا، أرسل إدغار فور[1] (Faure Edgar)بعثة إلى مدغشقر مكان نفي محمد الخامس للتفاهم معه على أساس يحفظ لفرنسا كرامتها، ويحقق للمغرب مثل تونس الاستقلال الذاتي دون أن يكون لمحمد الخامس موقع من الحلول[2]، حيث بدأت المفاوضات إكس لي بان الاستقلالية التي تجمع كل من الشوريين، المعتدلين، العلماء، اليهود وجماعة المقري باسم حكومة محمد ابن عرفة بالإضافة إلى جماعة المعمرين الفرنسيين، وبالتالي كانت الوفود وعدد أفرادها 71مركّبة من الخليط التالي[3]:

- **جماعة حزب الاستقلال، وعددهم أربعة عمر عبد الجليل، محمد اليزيدي بوشعيب، محمد الديوري، عبد الرحيم بوعبيد، المهدي بن بركة وأنصار محمد أنوسة.**
- **جماعة المحايدين المعتدلين، وعددهم خمسة امبارك البكاي ولد لهبيل، الهاشمي العيادي الرحماني، محمد الزغاري، أحمد بن باركاش والفاطمي بن سليمان.**
- **جماعة ابن عرفة، وعددهم ستة محمد المقري، التهامي المقري، محمد الناصري، المدني بن حيون، عبد الرحمن الحجوي والتهامي الجلاوي.**

---

1. إدغار فور، (1908-1988) هو رئيس الحكومة الفرنسية، مارس مهنة المحاماة بباريس، التحق مبكرا بالحزب الراديكالي، التحق بصفوف المقاومة الفرنسية أثناء الاحتلال الألماني لفرنسا، اشرف على المصلحة القانونية التابعة للحكومة المؤقتة الفرنسية. للمزيد ينظر الغالي الغربي، فرنسا والثورة الجزائرية، دار هومة للنشر، الجزائر،2009، ص 245 .

2عبد القادر الفيلالي، المرجع السابق، ج 12، ص /ص167 ــ 168.

3 المرجع نفسه، ج 12،ص169.

- جماعة العلماء، وعددهم ثلاثة الجواد الصقلي، حماد العراقي وعبد الحي الكتاني.
- جماعة الشوريون، وعددهم أربعة: عبد القادر بن جلون، محمد الشرقاوي، أحمد بن سودة وعبد الهادي بو طالب.
- جماعة اليهود، عددهم اثنان :ليون بن زاكين ويعقوب الدهان.
- جماعة المستعمرين الفرنسيين، وعددهم ثلاثة : (Okotrain ، Cos ،Lucy).

أما وفد الحكومة الفرنسية فقد تكون من خمسة، وهم:

ادغار فور	Edgar Faure	رئيس الحكومة
انطوان بينيه	Antoine Binet	وزير الخارجية
بيير جولي	Pierre Jolie	وزير الشؤون المغربية التونسية
روبير شومان	Robert Schuman	وزير العدل
كوينج	Koenig	وزير الدفاع

هذه هي العناصر التي حصل الاتفاق على جمعها في إكس لي بان. الفرنسية[1]، وقد وقع الاتفاق من قبل هؤلاء على مايلي:

- خلع محمد بن عرفة ويخلفه على العرش مجلس وصاية مؤلف من ثلاث.
- ينقل محمد بن يوسف إلى فرنسا عاجلا مقابل امتناعه عن أي نشاط سياسي، وأن يترك الأمر للمغاربة ليقرروا مستقبلهم كما يشاءون.
- يعين مجلس الوصاية حكومة اتحادية وطنية جديدة تضم ممثلي الحركات السياسية الرئيسية في المغرب.
- تفاوض الحكومة الجديدة فرنسا لبحث العلاقات السياسية والإستراتيجية والثقافية على أن يكون من المسلم به أن تحتفظ فرنسا في المغرب بمركز ممتاز على الدول الأخرى.
- تعترف فرنسا بأن المغرب دولة حرة ذات سيادة، ويوجه محمد بن يوسف نداء إلى مواطنيه ليوقفوا أعمال العنف، وليتعاونوا مع الفرنسيين.

وما أن وصل خبر هذه المقررات إلى رجال حزب الاستقلال حتى استنكروها حيث استنكرها أحمد بلافريج المتواجد في مدريد، وعلال الفاسي من القاهرة، حيث رفضوا أي حل لا يكون محمد الخامس عنصرا فيه، كما رفضوا توجيه النداء المطلوب من أجل

1 . عبد القادر الفيلالي، المرجع السابق، ج 12، ص170.

توقيف القتال وطرح السلاح، كما أنه كان يرى أن الطريق الوحيد لمواجهة ضغوط المعمرين والغلاة الفرنسيين هو تصعيد المقاومة المسلحة والمضي في تقوية جيش التحرير وتسليحه، والسير قدما في اتجاه التنسيق مع الثورة الجزائرية[1]، وكان علال مقيما في القاهرة كلاجئ سياسي ومنها أذاع منشور الجبهة الذي أصدرته من صوت العرب يوم 3أكتوبر سنة 1955على النحو التالي:

"أيها المواطنون الأوفياء في المغرب العربي، إن جيش تحرير المغرب العربي يعلن الثورة العامة الشاملة في سائر نواحي المغرب، وأن الحرب ضد الاستعمار الفرنسي تمتد من المحيط الأطلسي إلى قلب المملكة التونسية، وأن المعارك التي خضناها ضد القوات الفرنسية خلفت في جانب الاستعمار مصرع عدد لا يحصى من جنود المستعمر، وأن المراكز الفرنسية ظلت محاصرة بالرغم من تدخل الطيران الفرنسي في المعركة، وأن طريق المواصلات قد قطعت تماما عن العدو، فباسم الله العلي القدير تزف إليكم القيادة العليا لجيش المغرب هذا البلاغ في ثلاثة أهداف[2]:

- الهدف الأول :رجوع محمد الخامس لعاصمة ملكه بالرباط.
- الهدف الثاني :الاستقلال التام للمغرب.
- الهدف الثالث :تحرير السيادة الجزائرية".

كما أصدر جيش تحرير المغرب العربي، الذي ظهر فعليا في أكتوبر سنة 1955بعد مخاض عسير، ومحاولات متعددة من قبل المناضلين أول بيان تضمن الأهداف التي أسس من أجلها التنظيم المغاربي المشترك، أذيع من صوت العرب، ورد فيه يوم الانطلاقة: "الكفاح حتى النهاية في سبيل الاستقلال التام لأقطار المغرب العربي مع عودة سلطان مراكش إلى عرشه بالرباط، عدم التقييد بأي اتفاقيات عقدت أو تعقد مستقبلا لا تحقق الهدف الأول كاملا، اعتبار كل مواطن ينادي بخلاف ما ذكر خارجا على ما أجمعت عليه البلاد والحركات الوطنية الفدائية"[3].

انتهت مفاوضات إكس لي بان إلى صيغة تسمح بعودة محمد الخامس أولا، وتشكيل حكومة ائتلافية تمثل القوى التي شاركت في المفاوضات تكون مهمتها الدخول مع الحكومة الفرنسية في مفاوضات الاستقلال

1. عبد الله كنون، "محمد الخامس بطل الاستقلال"، مجلة دعوة الحق، ع 228، السنة 1983، ص 6-7.
2. عبد القادر الفيلالي، المرجع السابق، ج12، ص179.
3 . المرجع نفسه، ج12، ص223 .

وفي 21 أكتوبر سنة 1955، طالب حزب الاستقلال بخلع محمد بن عرفة وعودة الملك محمد الخامس والغاء معاهدة الحماية، كما بدأ التهامي الجلاوي باشا مراكش يتخلى عن محمد بن عرفة وتأييد دعوة محمد الخامس، وعليه فقد تنازل محمد بن عرفة عن العرش في 30أكتوبر من نفس السنة[1] وأدت هذه التطورات الداخلية في المغرب إلى اعتراف الحكومة الفرنسية بالملك محمد الخامس في 5 نوفمبر سنة 1955، فكان ذلك بداية الاعتراف الفرنسي باستقلال المغرب، حيث سمحت الحكومة الفرنسية للملك بمغادرة منفاه في مدغشقر، والتوجه إلى باريس لإجراء المفاوضات حول الاستقلال[2]، وقد شارك في المفاوضات عدد من المستقلين، وعدد من قادة حزب الاستقلال، وبدأت المفاوضات التمهيدية في [6] نوفمبر، وانتهت بتصريح(Lascelle Saint Cloud)[3]، الذي احتوى على النقاط التالية بين(Antoine) بينيه والملك محمد الخامس:

- تشكيل مجلس الوصاية ومنحه السلطة الكاملة في إدارة المغرب.
- تشكيل حكومة في المغرب تضم كل الاتجاهات السياسية والاجتماعية.
- استئناف المفاوضات مع فرنسا لتحديد علاقة المغرب كدولة مستقلة مرتبطة في تكامل مع فرنسا، ومربوطة داخل نطاق التعاون المتبادل أي ما يسمى الاستقلال داخل حدود التكامل.
- إقامة نظام ملكي دستوري في المغرب.

وفي يوم 16 نوفمبر سنة 1955، عاد الملك محمد الخامس إلى المغرب أين استقبلته الجماهير استقبالا كبيرا، ومع وصوله أعلن نيته في تأسيس نظام ملكي دستوري في المغرب، وألغى الظهير البربري، واعترف بحقوق النقابات، واستبدل الإدارة الفرنسية للمقاطعات بإدارة مغربية[4].

تأخرت المفاوضات المغربية الفرنسية لاستكمال استقلال المغرب حتى أوائل عام 1956، وذلك بتأسيس حكومة جديدة في فرنسا، وقد جاءت حكومة غي موليه (Guy

1 . محمد عابد الجابري، البيان المطرب لنظام حكومة المغرب، المفهوم القديم والصراع حول الاختيارات، مجلة مواقف، ع 3،.د.ب ن، 2002، ص4.

2. عبد القادر الفيلالي، المرجع السابق، ج12، ص 225.

3. محمد على داهش، المرجع السابق، ص147.

4.صلاح العقاد، المرجع السابق، ص385.

Mollet)[1] لتصل بالمفاوضات إلى غايتها، وقد كان لجيش التحرير المغربي دور كبير في التعجيل باعتراف فرنسا لإنهاء نظام الحماية واستقلال المغرب، وانتهت المفاوضات من الطرفين إلى اتفاق 2مارس سنة 1956، والذي منح المغرب الاستقلال إلا أن فرنسا احتفظت لنفسها بموجب الاتفاق ببعض الامتيازات كاستمرار مرابطة قواتها في بعض المناطق وبعض القواعد العسكرية[2].

7 . 2 . المفاوضات مع السلطة الاسبانية:

ما إن وصل خبر توقيع فرنسا لمعاهدة الاستقلال حتى سارع الجنرال فرانكو رئيس الحكومة الإسبانية إلى دعوة الملك لزيارة مدريد، وقد سافر الملك محمد الخامس مع وفد وزاري إلى مدريد لاستئناف المفاوضات مع إسبانيا، وفي 5أفريل سنة 1956، اعترفت إسبانيا رسميا باستقلال المغرب، كما وقع في 7أفريل الاتفاق الإسباني المغربي بالإضافة إلى البروتوكول الملحق به، إلا أنه لم يتضمن حلا لمسألة سبتة ومليلة المدنيتين المحتلتين.

أما طنجة فقد عادت للسيادة المغربية بعد أن أعلن المجلس إلغاء الإدارة الدولية في طنجة، واعادتها إلى الحكم المغربي في 29أكتوبر سنة 1956، وبذلك انتهت الحماية الثنائية والدولية، وحقق المغرب استقلاله ووحدة أراضيه لكن بقيت بعض المصالح العسكرية، وبعض القواعد الفرنسية والأمريكية حتى تم تصفيتها عام1962[3].

14 . إدراج القضية في هيئة الأمم المتحدة:

بعد خيبة الأمل التي طالت زعماء الحركة الاستقلالية بالمغرب في عدم الوصول لحل مع فرنسا، فلجئوا بقضيتهم إلى الشرق وذلك بتقديم طلب للدول العربية الديمقراطية المشاركة في هيئة الأمم المتحدة لرفع قضيتهم، فتبنت الجامعة العربية القضية وأصدرت إعلانا تضمن أن لجنتها السياسية قد قررت أن تقدم دول الجامعة الأعضاء في الأمم المتحدة

1. غي موليه،(1905-1975م) ولد في مدينة فلاس من عائلة متوسطة، تحصل على شهادة الليسانس في الأدب الإنجليزي من جامعة ليل، انخرط عام 1921م في منظمة الشباب الاشتراكي، وفي عام 1923م انضم إلى الحزب الاشتراكي، شارك في الحرب العالمية الثانية، أصبح رئيس بلدية، (1945-1975) Arrasرئيس اللجنة الدستورية عام 1946م، رئيس حكومة فرنسا من فيفري 1956 إلى ماي 1957م. للمزيد انظر: شرقي، المرجع السابق، ص355.
2. محمد على داهش، المرجع السابق، ص147.
3. المرجع نفسه، ص148

بالطلب القانوني إلى السكرتير العام للأمم المتحدة لإدراج القضية المراكشية في جدول أعمالها منها:مصر،المملكة العربية السعودية والعراق، سوريا، لبنان واليمن[1].

ومما قررته الجامعة في هذا الإطار هو المبادرة في عرض القضية للتفصيل فيها من طرف هيئة الأمم، وتضمن بذلك إرجاع حقوق وحريات الشعب المغربي المغصوبة وعن المجهودات المبذولة من طرف الزعماء المغاربة، فقد صرح محمد المصايفي في مقال جاء فيه "وفي الشهرين الأخيرين سافر الزعيمان الكبيران القوميان الأستاذان علال الفاسي ومحمد بن الحسن الوزاني إلى القاهرة ولهذا الغرض، ليساعدا الجامعة بما لهما من معرفة وإخلاص ونشاط، فزاد وجودهما في المشرق صلاحية هذا القرار"[2].

وفي غضون عقد منظمة جمعية الأمم لاجتماعها في باريس، تفاجأ الفرنسيون من تقديم الدول العربية على لسان مندوب مصر الذي طلب بإدراج قضية المغرب في جدول أعمال الهيئة الأمر الذي أثار استياء وزير خارجية فرنسا وصرح بأن القضية تخص فرنسا وهي قضية داخلية،وبإصرار الدول العربية على ضرورة مناقضة القضية المغربية التي كانت كل مبادرات شومان خائبة ومن جهة أخرى كانت كل خطابات الملك مستنكرة للحماية خاصة في خطاب العرش الذي تقدم به في 18نوفمبر سنة 1951 فلم يبق للحكومة الفرنسية أي حجة تستدل بها[3].

بعد التصريح الذي قدمه (Schumann)اتضح تراجع فرنسا الكبير،ففي البداية اعتبرتالقضية أمر يخصها وبعدها استنكرت موقف ممثل الدول التي طرحت القضية وعلى الرغم من الجهود المبذولة صادقت الجمعية العامة على توصية تأجيل لإدراج القضية المغربية[4]،الأمر الذي أثار استياء ممثلي الأحزاب الوطنية المغربية فوجهوا خطابا للهيئة كان هذا مستهله:"حضرة الرئيس، نحن ممثلي الأحزاب الوطنية المغربية الاستقلالية في شمال إفريقيا المجتمعون يوم 11نوفمبر الجاري في مكتب المغرب العربي بالقاهرة نحتج بكل شدة ضد القرار الذي اتخذه مكتب الجمعية العامة لتأجيل إدراج القضية المراكشية في جدول

1. جريدة المنار،السنة الاولى، العدد 10، في: 22اكتوبر، 1951، ص 1. وللاطلاع على خطابات ممثلي بعض الدول في الهيئة العامة للامم المتحدة. ينظر: جريدة المنار، السنة الاولى، العدد12، في: 21 ديسمبر 1951،ص 2 ـ 1.
2. جريدة المنار، السنة الاولى، ع 22، في: 10 اكتوبر1951،ص3.
3. جريدة المنار، السنة الاولى، ع 8، في: 11ديسمبر 1951، ص2.
4. جريدة المنار، السنة الاولى، ع 12، في: 21ديسمبر1951، ص4.

الأعمال..."، هذا القرار الذي اعتبر خادم للقضية الاستعمارية دون قضايا التحرر التي تعتبر من المبادئ الأولية للديمقراطية[1].

وفي خريف سنة 1952انعقدت الجمعية العامة بنيويورك وأظهرت الدول العربية عزمها على إدراج القضية المغربية في جدول الأعمال مع تأييد من الكتلة العربية الآسيوية للقضية استطاعت إدراجها للنقاش ليتم التواصل لقرار يدعوا الطرفين الفرنسي والمغربي لاستئناف المفاوضات لحل القضية، رغم ذلك أجلت القضية وتفاقمت الأوضاع في المغرب خاصة بعد سنة 1953و تم نفي السلطان محمد الخامس في هذه السنة[2].

8 . استرجاع السيادة الوطنية:

وكعادته قام الشعب بمظاهرات ومقاطعة اقتصادية،والقيام بعمليات مسلحة مما استدعى فرنسا إلى إرجاع الملك محمد الخامس من منفاه في نوفمبر سنة 1954،فتم تشكيل حكومة مراكشية جديدة أغلب تشكيلتها من حزب الاستقلال،هذه الأخيرة التي دخلت في تفاوض مع الفرنسيين،لتحصل مراكش على استقلالها في 2مارس سنة 1956[3]

1. جريدة المنار، السنة الاولى ع 11 ، في: 8 ديسمبر 1951، ص2.
2.محمد محفوظي،" المشكلة المراكشية"...، المصدر السابق، ص3.
3. الطاهر سماتي،المرجع السابق،ص49.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع (**المسألة المغاربي في خمسينيات القرن العشرين من خلال جريدة المنار الجزائرية 1951-1954**) **تمكنا من الخروج ببعض الاستنتاجات، ويمكن تسطيرها كمايلي:**

- على الرغم من قصر فترة نشاطها الصحفي(1951-1953) وقلة أعدادها التي بلغت (51) عددا فقط، ولكن جريدة المنار تمكنت من إسماع صوت الشعب الجزائري خاصة والمغاربي عامة، وذلك عبر انتقادات السياسات الاستعمارية الفرنسية في الدول الثلاث، وكذلك دعم ومساندة القوى الوطنية.
- عمدت جريدة المنار على نقل أخبار الدّول المغاربية في مختلف المجالات السّياسية والثّقافية والاجتماعية والدّينية، وبذلك ساهمت في بناء المغرب العربي الكبير.
- عبرت جريدة المنار عن رغبة المواطن المغاربي في فضح أساليب الاستعمار الأوروبي في اضطّهاد الشّعوب المطالبة بحقّها في الاستقلال، وعلى الرّغم من قصر مدّتها إلّا أنّها كانت غزيرة بمواضيعها، خاصّة بالخمسينيات من القرن العشرين بالنّسبة للشّعوب المغاربية، لأنّ هذه المرحلة شهدت ثورات ضدّ الاستبداد الأوروبي.
- كانت جريدة المنار منبراً لنقل الأخبار والتّنديد بالاستعمار وجرائمه، لتضع الرّأي العام أمام الحقيقة المرّة للاستعمار ومدى خطورته وبشاعته وغطرسته من أجل الوصول إلى الأسلوب الأنجح لمواجهته، على الرّغم من المضايقات الفرنسية للجريدة وكتابتها، إلّا أنّها كانت تصل إلى بلدان المغرب العربي كتونس والمغرب الأقصى .
- كان جريدة المنار تهدف من خلال منشوراتها إلى الوحدة المغاربية بدءً بالجزائر بين تياراتها الحزبية، وبالفعل استطاعت لمّ الشّمل من أجل قضيّة السّيادة الوطنية، ويظهر ذلك من خلال تعلّق ممثّلي الأحزاب بها.
- ركّزت جريدة المنار في مقالاتها على جميع المواضيع المتعلّقة بالبلدان المغاربية، من خلال متابعتها لمراحل الكفاح، وأكّدت على ضرورة توحيد الشّعوب لمواجهة الاستعمار بمختلف أشكاله، والدّليل على ذلك المقال في العدد السادس من السنة الأولى وهو بيان لجنة المغرب العربي التي ترأسها " عبد الكريم الخطابي" ضف إلى ذلك الجبهة المغاربية التي جمعت ممثّلي الأحزاب الوطنية المغاربية بباريس، والتي جمعت بين فرحات عبّاس و أحمد مزغنّة وصالح فرحات) و محمد المصمودي والمكي الناصري ومحمد بن لحسن الوزاني وأحمد العلوي وأكّد هؤلاء على بيان الجبهة التّأسيسي والتّكاتف من أجل تحرير دول المغرب العربي من الهيمنة الاستعمارية، ويُعتبر هذا أعظم إنجاز باركته الجريدة لأنّها كانت دائماً تسعى إلى الوحدة المغاربية.

- تمكنت جريدة المنار من تحقّيق مجموعة من الغايات،ندكرها كما يلي :
  1. كانت مصدراً للشّرح والتّعقيب عن جميع الأحذاث في الدول المغاربية.
  2. ثروة فكرية وثقافية وبالخصوص سياسية، تحريرية.
  3. أصبح الطّريق مناراً لأخذ الحرّية التي سًلبت لقرون من الزّمن.
  4. استطاعت أن تُحيي الدّوافع لدى جميع الشّعوب المغاربية من أجل الاتّحاد، وبذلك تُصبح يداً واحدة على كلّ عدوان داخلي وخارجي.
- كانت جريدة المنار الجزائرية أكبر وسيلة للدفاع عن القضايا العربية كالقضية المصرية والمغاربية وحتى العالمية كالقضية الكورية، وبالخصوص في الخمسينيات من القرن العشرين من تسلط القوى الإمبريالية وبالخصوص فرنسا الغاشمة التي سلبت الشعوب المغاربية حريتها لعقود من الزمن.
- اظهرت جريدة المنار اهمية الدور الاعلامي، لما يحمله من رسالة في توعية وتوجيه الجماهير ، ودفعها نحو الغايات المطلوبة.
- ومن الامور الهامة التي تنبأت بها جريدة المنار هو توقعها في اندلاع الثورة المسلحة في الجزائر، وكان ذلك في اواخر فترة عملها وهو يدل على عمق قرائها للاحداث ولبتطورات السياسية التي شهدتها الجزائر.

الملاحق

الملحق رقم 1

واجهة جريدة المنار[1]

1. جريدة المنار العدد 1، في: 11 أفريل 1952.

الملحق رقم 2

جريدة المنار: القضية الجزائرية في قلب كل جزائري[1].

المنار

سياسية تقدمية حرة

القضية الجزائرية في قلب كل جزائري

تفاقم الاضطراب يهدد السلام العالمي

القمع لن يقتل إرادة الحياة

فاتح ماي يوم ذكرى وكفاح

حول تقرير الكونغرس حيث الحلفاء

في المحيط الهادي

1. جريدة المنار، العدد 4، في: 3 ماي 1951.

الملحق رقم 3

هل تُعرض القضية الجزائرية على الأمم المتّحدة؟[1]

المنار

جريدة سياسية، تاريخية، وأدبية، عشرية

هل تعرض القضية الجزائرية على هيأة الامم المتحدة ؟

سياسة بغال الطواحين

اهتمام أمريكا بالجزائر

ماذا وراء سياسة المماطلة في مراكش؟

1. جريدة المنار، ع 6، في: 30 جويلية 1951.

الملحق رقم 4

المنار، الجهة الجزائرية للدفاع عن الحريّة واحترامها[1].

عدد ٧ — السنة الاولى — الاربعاء ٩ ذي القعدة ١٣٧٠ — ١٥ اوت ١٩٥١ — ثمن العدد ٢٠ فرنكا

المنار
جريدة سياسية ثقافية، دينية، حرة

AL-MANAR
MOHAMED MOHAMOUNI
DIRECTEUR GERANT
SOUZOUZOU Mahmoud
C. C. P. 9.76
Mercredi 15 Août 1951
N° 7

مدير المنشور: محمود بوزوزو
صندوق البريد رقم ٩ (الجزائر بودي)
عن سنة (٥٢ عددا) ٥٠٠ فرنك
اشتراك التأييد ١٠٠٠ فرنك
الحساب الجاري ١١٧٦

مرحبا بالفجر الصادق

ما كاد الواردون الحضرة يستهلون حتى تحلت وجوه ترى فيه بشيرا خيرا، وطفقت وجوه ترى فيه نذير شر، وهي لم يعد طور الاستقلال.

من المتفائل؟ وما دواعي التفاؤل؟ ومن المتشائم؟ وما دواعي التشاؤم؟

المتفائل هو الشعب الجزائري المسلم الذي كان ينتصر هذا الموعد بصارع سبر، وكان يرى فيه العامل الاكبر في تحقيق آماله، لانه أحس في أعماق نفسه بقرارة الضمير [illegible] آلية من جزاء العراق.

المتفائل هو كل مخلص إلى حقه في أن يعيش فيه وفي الحرية يدافع عنها كل إنسان لا يحتكون وعلى وجوه وفي عيون [illegible] لا يكون حقا متاعا للجميع.

أما دواعي التفاؤل في ميدان الحرية فانه يجده كثيرة، يضرب بروح فجر الفرج من الغيضة التي حسابها عشرة ملايين من البشر لا يعرفون من معاني الحياة إلا ما يحوم حول البؤس والفقاء، وهم يدعمون من مدلهم أنوجوه إلا ما يصور الحزن والألم ولا يلوحون من أدنى العيش إلا الخصاصة والحرمان. [illegible] الديمقراطية وخصومهم إلى ان يروا وطنهم يتمتع بالسيادة والاستقلال ويتخلص من ربقة الاذلال والاستغلال. [illegible] مشاركا مشاركة فعلية في بناء عهد يسوده العدل والحب والسلام.

وان المتشائم هو الاستعمار الذي ألف الجبابي باضطهاد الاحرار العزل، واحتقار الكرامة الانسانية، ودوس كل عزيز من المبادئ السامية التي عادت بها اشرف الشعوب وأعلت جانبها العقول الراجحة والضمائر الطاهرة.

المتشائم هو كل من رأى حياته على قواعد ساقطة تقوم الانسانية الكاملة. فاستحالت فطرته وعاد من عبد [illegible] وأصبحت فيه الاشياء على نظره مقلوبة مشوهة وصارت حياته متوقفة على هذه الاستغلالة التي هي له بمثابة الهواء تنفسه إذ خرج منه مات.

المتشائم هم أحرار المجرمون الذين ألفوا بضمائرهم في الأسواق الاستعمارية [illegible]

المتشائم هم المترفون المترفون الذين يعلمون أن أسبابهم ماجنة على الدوام فكانوا مطمئنين إلى ذلك ولكن جاء يوم وزال اطمئنانهم.

المتشائم هم المعيلون المستغلون الذين كانوا يظنون أن الجو قد صفا لهم وأن الحبل قد حلا لهم، وأن هذا الشعب سيظل خاملا إلى الابد ويرى فريسة لجشعهم وقمة سائغة لاطماعهم.

أما دواعي التفاؤل هو زوال الاوهام المضللة والاحلام الخيرة التي كان الفيضان يعلل بها هذه النفوس المريضة وهذه اطباع المتشائمة وهذه العقول المختلة.

فشتان ما بين نجر النور وأيدي الظلام

اقيم يوم الفجر الصادق بالجزء الاخضر: مرحبا بالنور مصدر الظلام!

محمود بوزوزو

الجبهة الجزائرية

للدفاع عن الحرية واحترامها

مؤتمرون جديدة في حاجة الى عناية

يوم الاحد ٩ ذي القعدة ١٣٧٠ الموافق ١٩ اوت ١٩٥١ انعقد في سبب [illegible] الجزائر العاصمة الاجتماع العام [illegible] التأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها ممثل الحركات والشخصيات الديمقراطية. وقد لبى الدعوة عدد عظيم من الجزائريين قدموا من سائر انحاء القطر. وجيء من [illegible] المدن والقرى المختلفة. وعمر الاجتماع بعض النساء. وقد اكتظت قاعة المحاضرات بالحاضرين. وافتتح الجلسة الاستثنائية [illegible] في الساعة [illegible] وقد عهد سيد حزب [illegible] لان الدافع له على قبول مشروع تأسيس الجبهة هو حلقات طويل [illegible] الديمقراطية في [illegible] السياسة الاستعمارية القائمة على دوس الحرية وقمع النزعات الوطنية [illegible] وهدم الديمقراطية واحتقار الشعب العنيد، والاعتقالات الجزئية [illegible] الادارة العليا [illegible] الذين ألقى خطاب بالتصفيق الحاد. وأعلنوا مساندتهم على [illegible] بالتصفيق وتوقف. وكانت الغاية [illegible] الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها ومرحبا بأعمالهم المخلصين. وهذا المجلس يحتوي على الاثنين عضواً فيهم [illegible] من ممثلي حزب من الاحزاب الثلاثة، وستة من العلماء، وستة من المثقفين الديمقراطيين.

[illegible] المجلس وهو يحتوي على عشرة اعضاء، وطرحت الجبهة برنامج العمل الذي قررته لنفسها في اجتماعه في أسرع وقت ممكن. وهو ينحصر على نقط يقدمها القارىء بيد غير هذا المكان من الجريدة.

[illegible] الجزائر بالدفاع عن الحرية واحترامها توقف لها القادرون الذين آمنين لها الحياة والتوفيق.

[illegible] تهيء من الدعاية لهذا الموعد الجديد، والله لا يعجل مفاجأة، إذ لم يقع له [illegible] في ظهوره. ولم تذكر الصحافة شيئاً عن الساعي في سبيله حتى بشرت بولادته. ومما يثير ملاحظاته أيضاً:

(البقية على الصفحة الثانية)

1. جريدة المنار، ع 7، 15 اوت 1951.

الملحق رقم 5

المنار، الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريّة واحترامها تقف أمام الأمّة[1].

الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريـــة واحترامها تقف امـام الأمـة

الشيخ العربي التبسي

الاستاذ أحمد بومنجل

السيد العربي بومعالي

السيدة زوزو ستيتيه الحبابطية

السيد أحمد مزغنة

الاستاذ براون الحامي

1. جريدة المنار، ع 7، 15 اوت 1951.

الملحق رقم 6

رسالة الزعيم مصالي الحاج إلى الجبهة الجزائرية للدّفاع عن الحرية واحترامها[1].

رسالة

الزعيم مصالي حاج

الى الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها

المصدر:

1. جريدة المنار، العدد 08، 31 أوت 1951.

الملحق رقم 7

المنار، لجنة إنشائية لتأسيس الجبهة الجزائرية للدّفاع عن الحرية واحترامها[1].

عدد ٩ ـ السنة الاولى — الاثنين ٢٥ شوال ١٣٧٠ ـ ٥ يوليو ١٩٥١ — ثمن العدد ٣٠ فرنكا

المدير المسؤول : حسين مزداد

صندوق البريد رقم ٣ الجزائر (بلوزداد)

الاشتراك

المنار

جريدة سياسية ثقافية دينية حرة

AL-MANAR

بارقة أمل...

خطوة كبيرة

في سبيل تحقيق الاتحاد القومي

لجنة انشائية لتأسيس

جبهة جزائرية

للدفاع عن الحرية و أحترامها

موضوع : ...

الملحق رقم 8

متى ينتخب البرلمان الجزائري؟ [1].

عدد ٥ — السنة الاولى | الجمعة ١١ رمضان ١٣٧٠ — ١٥ جوان ١٩٥١ | ثمن العدد ٢٠ فرنكا

المدير المسؤول : محمود بوزوزو
صندوق البريد رقم ٣ (الجزائر-بوزريعة)
الاشتراك السنوي
عن سنة (٢٥ عدداً) ٥٠٠ فرنك
اشتراك التاييد ١٠٠٠ فرنك
الحساب الجاري ١٤٧٦

المنار
جريدة سياسية ثقافية دينية حرة

AL-MANAR
DIRECTEUR GÉRANT :
BOUZOUZOU Mahmoud
C. C. P. 1476
Vendredi 15 Juin 1951
N° 5

على هامش الانتخابات البرلمانية

متى ينتخب البرلمان الجزائري ؟

نواب جزائريون في البرلمان الفرنسي ؟.. لا شك ان من يسمونه «رجل الشارع» يدهش ويتساءل عن معنى هذه الوضعية ، لان منطقه الذي يحكم الى البساطة والعفوية سلامة الفطرة لا يستسيغ تمثيل الامة الجزائرية في برلمان الامة الفرنسية .

ولا يستطيع ان يتصور باى معنى لوجود «الجزائريين» في برلمان يجتمع القوانين «الفرنسيين» ، ولا يقتنع عندي لهذا «الخلط» التام الاختلاف لانه بما لا يرضيه الطبع السليم ، ولا يقبله العقل السديد ، ولا ذكر له في التاريخ . فهو «بدعة» من البدع التي يتحاشى حتى من حين الى حين التناقض والغموض اللذان امتلأت بهما السياسة الفرنسية في المستعمرات واستطاعت ان تجمع بينهما وتثبت بهما براعة نادرة ... ولا شك ان اصحاب هذه السياسة لا يجوزهم التأويل حتى في حال وضوح التناقض والغموض وخلافة الواقع . وخلاصة التأويل في هذا المقام ان الجزائر «ثلاث عمالات فرنسية» ، وبالتالي والاضافة «اقليما داخليا» يجب ان تربط مثلهن اية «تمثيل» اتفاقاً شرعيا «ويضر اطياً» الى البرلمان «الفرنسي» كسائر العمالات الفرنسية ...

وتقابل هذا التأويل حقائق من الواقع الذي لا تغيره السفسطة والتدجيل منها :

١) اقتصاد الجزائريين انهم ابدا لا يربطها بالامة الفرنسية الا ما يربط المستضعف بالمستبد والمظلوم بالظالم .

٢) الوضع الجغرافي الذي جعل الجزائر جزءاً لا يتجزأ من المغرب وهو مفصول عن التراب الفرنسي باعتراض البحر الابيض بينهما كاعتراض بحر «مانش» بين فرنسا وانكلترا .

٣) الحقائق الجنسية والتاريخية والتقاليد القومية التي تلحق الجزائر بالعالم العربي والاسلامي لا بالعالم اللاتيني الذي تنتمي اليه الامة الفرنسية .

٤) اعتراف الحكومة الفرنسية بهذه الخصائص إذ وضعت للجزائر «دستوراً» خاصا لم تضع للمقاطعات الفرنسية المتصلة بالتراب الفرنسي مثل «نورمنديا» و«بورغونيا» وغيرهما ... ومن محتويات هذا الدستور انشاء «مجلس جزائري» غير برلمان .

وبناء على هذا كله فمن الطبيعي ان يستغرب «رجل الشارع» هذا الغموض ويتساءل عن سبب هذه الوضعية المخالفة لابسط قواعد المنطق ... ومن الطبيعي ان يستغل تدخل «الجزائريين» في شؤون الامة «الفرنسية» وان يعده «تطفلا» ممقوتاً لا «حقا» مشروعاً ... ومن الطبيعي ان يستنكر هذا التدخيل الذي يجعلهم نواباً شرعيين في برلمان مستقل يقررون مصيرها بينما هم محرومون من اخص سمة تميز مصيرهم وادارة شؤونهم الشخصي ... ومن هنا إلا سخرية بالعقل وأهله ، وبالحكمة وأربابها ، وبالعدل وأصحابه ؟ وبالحق وحبيبه ، وبالتاريخ وكاتبيه ؟! وأكثر منه سخرية ان يعتبر هذا منة تمنها الحكومة الفرنسية على الامة الجزائرية ...! وما لها من منة ترفع الجزائري إلى درجة «مضروع» لخدمة الفرنسية وهو ممنوع من حق التشريع لامة الجزائرية ... ومع ذلك فالتسوية بين الامة الجزائرية والامة الفرنسية في حق تقديم النواب والنظام البرلمان الفرنسي دليل على الاعتراف «بالنضوج السياسي» الذي يحرم الاستعماريون على غيره من الامة الجزائرية ...! وعا ان في إمكان هذه الامة ان تقدم نواباً للبرلمان الفرنسي ليس في إمكانها ان تضع نوابا لبرلمان الجزائري ... وإذا كان برلمان جزائري قادراً على التشريع للامة الفرنسية فمستحيل لا يكون قادراً على التشريع للامة الجزائرية التي لا تجاوز الربع من الامة الفرنسية ...! وعليه أليس كل هذا مما يبرر تحويل «المجلس الجزائري» إلى «برلمان» ديمقراطي ينتخب انتخابا

(البقية على ٩)

محمود أبو الفتح يكتب عن

أمريكا والعرب

نشرت جريدة «المصري» أمس برقية من مراسلها الخاص بواشنطن جاء فيها على سبيل العلم من الاهمية لانها تؤذن ببداية عهد جديد بين الولايات المتحدة والبلاد العربية ، ولا يمكن ان يمر حدث كبير كهذا دون ان يجد صدى الطيب في النفوس ما جيداً . لا للهجوة الحادية التي تعتزم امريكا تقديمها للعرب فإن امرها تانوي ، ولكن للروح التي ابداها ستر ماكجي وكيل وزارة الخارجية الامريكية لشؤون الدول العربية ووزرائها المفوضين وممثليها الياسين والصراحة التي استهل بها حديثه معهم ، وما قاله عن الاسباب الماضية الى الضرب والمرارة وخيبة الامل التي أحسوا بهما من جراء احداث فلسطين .

وإنا لنرحب بهذا الاتجاه في السياسة الامريكية ، ونؤكد ترحيب جميع الدوائر الكبيرة انه ليس احرص من العرب على صيانة الروابط الودية ، وحماية سلات الصداقة التي قامت فيما مضى بين الجمهورية الامريكية والاقطار العربية منذ زمن طويل ، والتي عملنا دائماً ، من ناحيتنا ، على تقويتها وتدعيمها ، لاسيا في سنوات الحرب والشدائد الثقيلة التي اطلقنا ، إلى ان صدمتنا السياسة الامريكية ، صدمتك عنيفة زعزعت ثقة العرب بالمثل العليا الامريكية ، واضعفت إيمانهم بمبادىء الدولة الديمقراطية العظيمة .

ولا نريد اليوم ان نستعرض ذلك الماضي المؤلم لاننا نرد من اعماق قلوبنا ان «تتبع الولايات المتحدة طريق الحق والعدل في سياستها تجاه الدول العربية» كما قال ستر ماكجي للدبلوماسيين العرب أثناء اجتماعه بهم .

وإنما نقول للامريكيين في صراحة انه إذا كان عملهم هذا الذي اعلنه وكيل خارجيتهم بداية ، بداية الاتجاه جديد فعلا ، بداية سياسة أخرى ترسمها الدولة الكبيرة نحو البلاد العربية . فهو عمل طيب ، ترحب به جميعاً .

اما إذا كانوا يعدونه نهاية ، يعدونه كافياً لمحو الاساءات التي ألحقت بالضمير وأثار إليها ستر ماكجي ، فإنه يكون خيبة أمل جديدة خيبة أمل مريرة في السياسة الامريكية ، وفي مثلها العليا ، ومبادئها الديمقراطية والانسانية .

وإنا ، كما قلنا ، نقدر الروح التي بعث في السياسة الامريكية الجديدة أكثر كثيراً من [illegible] لعمول الشرق الاوسط . (البقية ص ٤)

حماس الناخبين

الجو السائد في الجزائر بمناسبة الانتخابات البرلمانية جو هادئ لا يظهر فيه حماس كبير من طرف الناخبين إلا رغم عن نشاط المرشحين . والظاهر ان اسباب قلة الحماس في هذه الانتخابات متنوعة اهمها سآمة الشعب من التزوير ، وحيرته من صمم بعض الاحزاب ، وعدم رضاه عن النتائج الايجابية لدى البرلمان الفرنسي.

أما التزوير فقد ظهر بصورة منكرة منذ ان ربح الحزب الجزائري في الانتخابات البلدية الاخيرة عن طموحه إلى تحرير مصيره بنفسه . ومن ذلك الحين اثبت حرية الانتخاب في الجزائر [illegible] يتلاعبون بحقوقهم

محل العبث والسخرية ، وصار البعض منهم هدفاً لتعدوان من طرف السلطة المتسلطة لاسيا في الشرق والجنوب . بل شاهدنا اكثر من ذلك وهو إطلاق النار على الناخبين كما وقع ذلك في قرية الدشمية وفي بوعقوب في الانتخابات للمجلس الجزائري سنة ١٩٤٨ ، وشاهدنا اعتقال المرشحين ، وإبطال فوزهم . وهذه السياسة الجائرة قد اضعفت ثقة الشعب في التصويت ، وأيست ثلة [illegible] حين يصوت على «زيد» فيفوز «عمرو» . وكيف يقضي الانتخابات لا تكون نتيجتها تعبيراً عن إرادته ؟

(البقية ص ٢)

الملحق رقم 9

1. جريدة المنار، العدد 05، 15 جوان 1951

استفتاء هام في قضية الاتّحاد[1].

الصالح العام فوق كل اعتبار

المنار

جريدة سياسية عامة يومية مصورة

الاستفتاء العام في الاتحاد

1. جريدة المنار، العدد 41، 24 أفريل

القائمة البيبلوغرافية

أولا : المصادر:

1- أعداد جريدة المنار:

السنة الأولى:

- **العدد 1، السنة الاولى، 29 مارس 1951.**
- **العدد 2، السنة الاولى، 20 افريل 1951.**
- **العد 3، السنة الاولى، 4 ماي 1951.**
- **العدد 4، السنة الثانية، 21ماي 1951.**
- **العد 5، السنة الاولى، 15 جوان 1951.**
- **العدد 6، السنة الاولى، 30 جولية 1951.**
- **العدد7، السنة الاولى، 15 اوت 1951.**
- **العدد 8، السنة الأولى، 31 أوت 1952.**
- **العدد 9، السنة الاولى، 5 اكتوبر 1951.**
- **العدد 10، السنة الأولى، 27 أكتوبر 1951.**
- **العدد 11، السنة الاولى، 8 ديسمبر 1951.**
- **العدد 12، السنة الأولى، 21ديسمبر1951.**
- **العدد 13، السنة الأولى، 4 جانفي 1952.**
- **العدد 14، السنة الأولى، 19 جانفي 1952**
- **العدد 15، السنة الأولى، 1 فيفري 1952.**
- **العدد 16، السنة الأولى، 16 فيفري 1952.**
- **العدد 17، السنة الاولى، 29 فيفري 1952،**
- **العدد18، السنة الأولى، 14 مارس 1952**
- **العدد 19، السنة الاولى، 28 مارس 1952.**

السنة الثانية:

- **العدد1، السنة الثانية، 11 افريل 1952**
- **العدد 2، السنة الثانية، 25 افريل 1952**
- **العدد 3، السنة الثانية، 9 ماي 1952.**
- **العدد 4، السنة الثانية، 24 ماي 1952.**
- **العدد 5، السنة الثانية، 20 ماي 1952.**
- **العدد 6، السنة الثانية، 4 جويلية 1952**
- **العدد 7، السنة الثانية، 19 جويلية 1952**

- العدد 8، السنة الثانية، 1 اوت 1952
- العدد 9، السنة الثانية، 15 اوت 1952
- العدد10، السنة الثانية، 24 أكتوبر 1952
- العدد11، السنة الثانية، 14نوفمبر 1952
- العدد12، السنة الثانية، 28 نوفمبر 1952.
- العدد 13، السنة الثانية، 12 ديسمبر 1952.
- العدد 14، السنة الثانية ، 26 ديسمبر 1952.
- العدد 15، السنة الثانية، 9 جانفي 1953
- العدد 16،السنة الثانية ، 23 جانفي 1953.
- العدد 17، السنة الثانية، 6 فيفري 1953.
- العدد 18، السنة الثانية، 27 فيفري 1953.
- العدد 19، السنة الثانية، 14 مارس 1953.
- العدد 20، السنة الثانية، 27 مارس 1953 .

السنة الثالثة:

- العدد 40، السنة الثالثة، 10 افريل 1953.
- العدد 41، السنة الثالثة، 24 افريل 1953.
- العدد 42، السنة الثالثة، 8 ماي 1953.
- العدد 43، السنة الثالثة، 5 جوان 1953.
- العدد 44، السنة الثالثة، 26 جوان 1953.
- العدد 45، السنة الثالثة، 10 جويلية 1953.
- العدد 46، السنة الثالثة، 24 جويلية 1953.
- العدد 47، السنة الثالثة، 6 اوت 1953.
- العدد 48، السنة الثالثة، 6 سبتمبر1953
- العدد 49، السنة الثالثة، 14 ربيع الاول 1323ه
- العدد 50، السنة الثالثة، 5 ربيع الثاني 1323ه
- العدد 51، السنة الثالثة، 26 ربيع الثاني 1323ه.

2. الكتب:

- الإبراهيمي البشير، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

- ثامر الحبيب، هذه تونس، تق: الرشيد إدريس، مرا و تح: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي.
- حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر،1994.
- حربي محمد، جبهة التحرير- الأسطورة و الواقع(1954. 1962)، تر: كميل قيصر داغر، دار الكلمة للنشر، بيروت،1983.
- أيت أحمد حسين ، روح الاستقلال، مذكرات مكافح (1942- 1952)، ترجمة: سعيد جعفر، منشورات البرزخ، (د، م)، 2002.
- محفوظي الشيخ محمد ، مسيرة النضال والإرشاد، نضال الأستاذ محمد محفوظي، دون ذكر المؤلف مؤسسة الطبع ومكانه، وتاريخه.
- الفاسي علال ،الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط 6، الدار البيضاء المغرب، 2003.
- الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط 1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1948.
- عباس فرحات ، ليل الاستعمار، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.
- القادري ابو بكر ، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1941الى1945، ج2،(د-د)،(د-ب)،1997.
- كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري - 1962 1946،ط2، دار القصبة، الجزائر،2011.
- المدني أحمد توفيق،حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
- الورتيلاني الفضيل،الجزائر الثائرة، دارالهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009.
- بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954، الطبعة الثانية، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

ثانيا: المراجع:

1. **الكتب العربية والمترجمة :**

- الابراهيمي عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق فيظل التحولات العالمية، ط1، دار النهضة، بيروت، 1996.

- آجرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919) ، تر: محمد حاج مسعود وبالكي، ج1، ط1، دار للكتاب. الجزائر 2007.
- احدادن زهير ، الصحافة الإسلامية الجزائرية من بدايتها الى سنة 1930، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- إحدادن زهير، الصحافة المكتوبة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- احمد إسماعيل راشد، تاريخ اقطار المغرب السياسي الحديث والمعاصر(ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، 2004.
- أديب مروة ، الصحافة العربية نشأتها وتطورها، (د- ط)، دار مكتبة الحياة، لبنان، (د. ت).
- الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، الأمة والمجتمع، تر: الدكتور حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.
- ألبير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، تر: عبد القادر الشاوي نور الدين سعودي، ط 1، دار الخطابي للطباعة والنشر، د-ب، 1985.
- أوفقير فاطمة ، حدائق الملك، ترجمة ميشيل خوري، ط1، ورد للطباعة والنشر، دمشق، 2000.
- بلحسين مبروك ، المراسلات بن الداخل والخارج (الجزائر – القاهرة) 1954- 1956، مؤتمر الصومام في مسار الثورة التحريرية، تر، الصادق عماري، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
- بلقاسمي بوعلام وآخرون، موسوعة أعلام الجزائر أثناء الثورة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.
- بن جلون عبد المجيد ، هذه مراكش، ط1، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1949م،
- بن حمودة بوعلام ، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 (معالمها الأساسية)، دار النعمان للنشر والتوزيع، دب، 2012
- بن خليف عبد الوهاب ، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2009.
- بن رحال الزبير ، الإمام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية 1889-1940، دار الهدى، الجزائر، (د-ت).

- بن سودلة عبد السلام عبد القادر، إتحاف المطالع بوفيات أعلام، 1756هـ1980 -م، تحقيق: محمد حجي، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.
- البهلوان علي ، تونس الثائرة لجنة تحرير العربي، القاهرة، 1945.
- بوحوش عمار ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي للطباعة، ط02، بيروت، 2000.
- بوحوش عمار ،التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1997.
- بوصفصاف عبد الكريم ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الاخرى1931-1945، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1996.
- بوعتروس أحمد ، الحركات الإصلاحية في إفريقيا جنوب الصحراء إبان القرن الثالث عشر هجري، التاسع عشر ميلادي، دار المهدي للنشر والتوزيع، 2009.
- بوعزيز يحي ، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830- 1954)، طبعة خاصة، دار البصائر، 2009
- بوعزيز يحي ،ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1980.
- بوعزيز يحي،الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .1986
- جبران عيسى ، أعظم الشخصيات في التاريخ، سياسية، علمية، اجتماعية، فلسفية، دينية، مراجعة عبد الجليل مراد، الأهلية، لبنان، بيروت، 2008.
- جلال يحيى، المغرب العربي، ج3، الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1966
- جلال يحيى، تاريخ المغرب الكبير من أقدم العصور حتى الوقت الحاضر، ج 3.الدار القومية للطباعة والنشر، 1996
- جلال يحيى،تاريخ المغرب الكبير- (الفترة المعاصرة وحركات التحرر الاستقلال)، ج4، ب ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.
- الجمل شوقي عطا الله، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1،مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة1977.
- الجندي أنور الجندي، العالم الإسلامي والاستعمار السياسي، والاجتماعي والثقافي، دار الكتاب اللبناني، لبنان، 1979.

- جوليان شارل اندري، افريقيا الشمالية تسير: المقومات الاسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، 1976.
- حركات إبراهيم ، المغرب عبر التاريخ، ج3، ط2، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1994.
- حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس تقديم وتحقيق: حمادي الساحلي، دار الجنوب للنشر، تونس 2004.
- حميدي أبو بكر الصديق، قضايا المغرب العربي في اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية 1920-1954، دار الهدى، د. ب، د . س.
- حميدي ابوبكر،قضايا المغرب العربي في اهتمامات الحركة الإصلاحية الجزائرية 1920- 1954، دار الهدى، د. ب، د . س.
- الخديمي علال ، الحركة الحفيظية أو المغرب قبيل فرض الحماية الفرنسية الوضعية الداخلية وتحديات العلاقات الخارجية 1894-1912،ط1، دار أبي قراق، الرباط، 2009.
- الخديمي علال ،المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1947-1815م، أفريقيا الشرق، المغرب، 2006م.
- داهش محمد علي ، دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2004.
- دبوز محمد علي ، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج2، المطبعة العربية، الجزائر، 1971.
- دسوقي ناهد ابراهيم ، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008.
- رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.
- رخيلة عامر ، 8 ماي 1945، المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995
- الزاوي أحمد الطاهر ، عمر مختار الحلقة الأخيرة من الجهاد الليبي، الطبعة الثانية، دار المدار الإسلامي، ليبيا، 2004.
- الزبير سيف الاسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971.

- الزبيري محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر، ج01، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.
- زهدي عبد المجيد سمور، تاريخ العرب المعاصر، الشركة العربية للتسوق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2008.
- زوزو عبد الحميد، محطات في تاريخ الجزائر –دراسات في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية (على ضوء وثائق جديدة)، دار هومة، الجزائر، 2004، ص303 .
- الزيدي مفيد ، التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصر، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- سعد الله أبو القاسم ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط3، 2005.
- سعد الله أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثّقافي (1830-1956)، دار الغرب الإسلامي، 1998.
- سعد الله أبو القاسم ،أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996.
- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (1900-1930)، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989.
- الشاطر خليفة ، تونس عبر التاريخ، ج3، ب-ط، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005.
- شاكر محمود ، التاريخ الإسلامي(التاريخ المعاصر بلاد المغرب)، ط8، المكتب الإسلامي، بيروت، 1996.
- شرف عبد العزيز ، الجغرافيا الصحفية وتاريخ الصحافة العربية، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 2004.
- الشرقاوي محمود ، المغرب الأقصى، مراكش، مكتبة الأنجلوا المصرية، القاهرة، د-ت.
- شريط أمين، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919- 1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.س.ن).
- شريط أمين، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919- 1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- شريف محمد الهادي ، تاريخ تونس من عصور ماقبل تاريخ الى الاستقلال، تع محمد شاوش محمد عجينة، ط 3، دار سراس للنشر، تونس، 1993.

- الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح)دراسة في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة المسلحة(، تر.الجمالي محمد حافظ، وزارة المجاهدين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002
- صاري جيلالي ، محفوظ قداش، المقاومة السياسية (1900- 1954)، تر، عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- صالح نجيب ، تاريخ العرب السياسي (1856-1859)، ط1، دار إقرأ، بيروت، 1985.
- صلاح مازن ،مطبقاني حامد ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية (1931-1939)، دار بني مزغنة، الجزائر، 2015.
- طريح عبد العزيز شرف: جغرافية ليبيا، مطبعة المصري، الإسكندرية، 1963.
- طلاس مصطفى ، العسلي بسام ، الثورة الجزائرية، ط1، دار الشورى، بيروت، 1986.
- عبد الرحمان عواطف ، الصحافة العربية في الجزائر (دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1954-1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- عبد الكريم عزيز، نضال شعب أبي، تونس، 1881-1956د ط، مركز النشر الجامعي، 2001.
- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر (من الفتح العثماني للعالم العربي إلى الوقت الحاضر)، الطبعة الأولى، المكتب المصري، القاهرة مصر، 2007.
- العرائشي الحسن، انطلاق المقاومة المغربية وتطورها، مطبعة الرسالة، الرباط،1982.
- العقاد صلاح ، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الآنجلوا المصرية، القاهرة، 1993.
- العلوي محمد الطيب، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 1985.
- العلوي مولاي الطيب، تاريخ المغرب السياسي في العهد الفرنسي، إعداد ومر: احمد العلوي، ط1، منشورات الزاوية، دار البيضاء، 2009.
- عمراني عبد المجيد ، النخبة الفرنسية المثقفة والثورة الجزائرية (1954- 1962)، مطبعة دار الشهاب، باتنة، الجزائر، (د.س.ن).
- العمري مومن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (1926- 1954)، دار الطليعة للنشر والتوزيع، (د.م.ن)، 2003.

- عميرة علية الصغيرة ، اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، الطبعة الاولى، تونس، 2007.
- الغربي الغالي ، فرنسا والثورة الجزائرية، د ط، دار هومة للنشر، الجزائر،2009.
- غلاب عبد الكريم ، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي في عهد الامبراطورية (تونس، الجزائر)، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2005.
- فارس محمد خير ، تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب 1939-1912م، دمشق،1977.
- فرغلي علي، تسن هريدي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، الكشوف الاستعمار، الاستقلال، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2008.
- الفيلالي عبد الكريم ، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج10، ط1، شركة تاس للطباعة، القاهرة، 2006.
- الفيلالي عبد الكريم، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج12، ط1، شركة تاس للطباعة، القاهرة، 2006.
- قنان جمال ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر دراسات في المقاومة والإستعمار، المجلد 4.
- القبلي محمد ، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، ط 1، المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط،2011.
- قدورة زهية ، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1967م.
- القصاب احمد ، تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، تع: حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986.
- قندل جمال ،إشكالية تطور وتوسع الثورة الجزائرية، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر، 2013.
- القوزي محمد علي ، في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار النّهضة العربية، بيروت، 2006.
- كريم عبد المجيد وآخرون: موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية(1881-1964)، المعهد الاعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس.
- الكيلالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.
- لبيب عبد الستار، التاريخ المعاصر، ط3، دار المشرق، لبنان، 1977م.
- مالكي محمد ، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

- مبارك مريم سيد علي ، ثوار عظماء، دار المعرفة، الجزائر، 2012.
- محجوبي علي ،انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تع عمر بن ضو وآخران، د-ط، دار سراس للنشر، تونس، 1986.
- محروس إسماعيل حلمي ، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، من الكشوف الجغرافية الى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، دط، مؤسسة شباب الجامعة، في الإسكندرية، ج د، 2004.
- محمود عبد الرحيم، أسرار العدوان المغربي على الجزائر، الدار القومية للطباعة والنشر، د-ب، د-ت.
- مرتاض عبد الله، أدب المقاومة الوطنية والصحفيين في بسكرة وإقليمها من 1900-1965، دار هومة، عين مليلة ، 2006.
- المرنيسي عبد الحميد ، الحركة الوطنية من خلال شخصية الأستاذ علال الفاسي، د ط، مطبعة الرسالة، الرباط، 1978.
- معروف علي حلمي، شرفي وقضايا العصر والحضارة، الطبعة الثانية، دار النهضة العصرية، بيروت، 1981
- مقلاتي عبد الله ، المرجع في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
- مقلاتي عبد الله ، صالح لميش، المغرب والثورة التحريرية الجزائرية، ج1، شمس الزيبان، الجزائر، د. س.
- مقلاتي عبد الله،في جذور الثورة الجزائرية مقاومة المستعمر المستمرة من خلال الاحتلال إلى فاتح نوفمبر 1954، وزارة الثقافة، الجزائر، د.ت.
- مهساس أحمد، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة، تر، الحاج مسعود مسعود، عباس محمد، وزارة المجاهدين، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002.
- مياسي إبراهيم ، مقاربات في تاريخ الجزائر (1830-1962)م، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- ناصر محمد ، الصحف العربية الجزائرية من 1847الى 1939، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.
- ناصر محمد ،المقالة الصحفية الجزائرية (نشاتها، تطورها، واعلامها)، (ط خ)، عالم المعرفة نشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

- ناصر محمد ،المقالة الصحفية الجزائرية، مج1، ط2، الشركة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
- هلال عمار ، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830- 1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1995.
- واتربوري جون ، أمير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية، تر عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، ط3، مؤسسة الغني للنشر، الرباط،2013.
- وايسجربر فردريك، على عتبة المغرب الحديث، تر: عبد الرحيم حزل، ط2، دار الأمان، الرباط، 2011.
- ياسين نمير طه، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الفكر، عمان، 2010.
- يوسفي محمد، الجزائر في ظل المسيرة النضالية (المنظمة الخاصة)، ترجمة ،محمد الشريف بن دالي حسين، وزارة الثقافة، الجزائر، 2002.

2. المراجع باللغة الأجنبية:

- **Achour cheurfi، La classe politique algerienne de 1900، A nos jours dictionnaire bioraphique، Casbah، Edition alger، 2006.**
- **ALI Merad، Le reformation de la presse musulmane en Algérie(1919-1939)،in'institut des belles letters arabes Tunis،1964.**
- **Frederic Garan،Unsultan A Madacascar،Unneversite de La Reunion.**
- **Kadddache, Mahfoud. Histoire du nationalismeAlgerien, tome 2, 2ème édition, ENAL,Alger**
- **Mohamed Harbi، Aux origines du 01erNovembre 1954، le populismerévolutionnaireenAlgérie،édition Christian Bourgois، Paris، 1975.**
- **Mohamed Harbi،La Guerre commence -enAlgérie، Ed Complexe،Bruxelles، 1984.**

3. المجلات والدوريات:

-أمشكج أحمد ، نوجيس شارل أربير ،رفض محمد الخامس التوقيع على أي ظهير ملكي على عهده"، ع7452، 29 جويلية 2015.

-اوهايبية فتيحة، الصحافة المكتوبة في الجزائر (قراءة تاريخية)، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع 16، سبتمبر 2014،
-بن ابي شنب سعد الدين ، النهضة العربية بالجزائر في النصف الأول من القرن الرابع عشر من الهجرة، مجلة الأدب، العدد 01، السنة الأولى، جامعة الجزائر، 1964.
- بن بوزياني عبد الرحمان، دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الاشراف على البعثات الطلابية الى جامع القرويين بفاس 1931-1956، مجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، مج 4، ع 7، جوان 2018، الجزائر.
-بن محمود محمد المختار، حكم الله في التجنيس، الزيتونية"مجلة شهرية تصدر عن جامع الزيتونة".مج01.ج10.ربيع الثانيجوان1937
-بوشنافي محمد، الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها من خلال جريدة المنار الجزائرية، مجلة عصور جديدة، ع 21-22، ماي 2016، وهران،
-بوعلام. ب، اندلاع الثورة التحريرية، مجلة الجيش، العدد 496، الجزائر، نوفمبر 2004م.
-التميمي عبد الجليل ،دور المبشرين في نشر المسيحية بتونس 1830-1881، المجلة التاريخية المغاربية للعهد الحديث والمعاصر، إصدار معهد عبد الجليل التميمي للدراسات التاريخية، تونس، ع3. جانفي 1975.
-رزاقي عبد الرحمن، الحركة الوطنية وفكرة العمل المسلح، مجلة الباحث، العدد 2، نوفمبر 1984، الجزائر،
-الطائي حسن عبد علي، روسيا وحرب القرم 1853-1956، مجلة العلوم الانسانية، مج22، ع 4، جانفي 2015.
-عابد الجابري محمد ، البيان المطرب لنظام حكومة المغرب، المفهوم القديم والصراع حول الاختيارات، مجلة مواقف، العدد3،.د.ب ن، 2002.
-عباس محمد ، شهادة مختار قاسي عبد الله، جريدة الخبر، العدد 5220، الجزائر، 17 جانفي 2008.
-عقيب محمد السعيد، صدى اغتيال النقابي التونسي فرحات حشاد 05 ديسمبر 1952 في الصحافة الجزائرية، جريدة المنار أنموذجا، مجلة المنهل، مخبر جمع دراسة وتحقيق مخطوطات المنطقة وغيرها.
-عومري عبد الحميد، الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، ع 2، مج 21، ديسمبر 2020، باتنة،

-قرين ارنلده ، العلماء التونسيون وانتصاب الحماية الفرنسية على تونس 1881-1892، المجلة التاريخية المغاربية للعهد الحديث والمعاصر، إصدار معهد عبد الجليل التميمي للدراسات التاريخية، تونس، ع1، جانفي 1974
-قنان جمال، الدور النافذ للشيخ محمد البشير الإبراهيمي في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931.-1956، مجلة عصور ع22، 23 ، ديسمبر2014، وهران.
-كتاني يوسف، محمد الخامس رائد التحرير والتوحيد، مجلة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، العدد 268، الرباط،1957م.
-الكروي محمود صالح ، محمد الخامس رمز المقاومة في المغرب، جريدة القدس العربي، ع 5، 15 سبتمبر 2009، لندن.
-كنون عبد الله ، محمد الخامس بطل الاستقلال، مجلة دعوة الحق، العدد228، السنة 1983، الرباط.
-لدرع كمال، منهج جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في ممارسة النصيحة وأثرها في إصلاح الواقع الاجتماعي الجزائر، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإنسانية، قسنطينة، د-ت.
-ماكن ريشارد، ماشوال لوي ،الإصلاح التربوي بتونس خلال السنوات الأولى للحماية الفرنسية، المجلة التاريخية المغاربية للعهد الحديث والمعاصر، إصدار معهد عبد الجليل التميمي للدراسات التاريخية، تونس، ع3، جانفي 1975.
-مجلة الثقافة، تراجم الشعراء، أدباء الثورة وإنتاجهم الفكري، العدد 15، سبتمبر 2007، .
-مرحوم علي ، نظرة على تاريخ الصحافة العربية في الجزائر، مجلة الثقافة، عدد42، السنة السابعة، ذي الحجة- محرم1398/ ديسمبر- جانفي، الجزائر، 1978.
-مزعل بنيان عبد الجليل ، المغرب الأقصى في عهد السلطان عبد الحفيظ (1908، (1918، الجامعة المستنصرية، قسم التاريخ، 2012 .
-المشهداني مؤيد محمود، تطور الأزمة السياسية الثانية في المغرب، مجلة سامراء، المجلد7، العدد25، السنة السابعة، سامراء،2011.
-مياسي ابراهيم ، إرهاصات الحركة الوطنية الجزائرية (1900-1914)، مجلة المصادر، العدد6، (مارس 2002).
-نافع سعيد ، عملية المارشيسنطرال: ومضة بطولية من زمن المقاومة، نشرة التواصل، العدد 74، فيفري 2009.

4. <u>الموسوعات:</u>

- بن صديق محمد الصالح ،أعلام من المغرب العربي، ج1، ط1، موفم للنشر، الجزائر، 2007.
- بوصفصاف عبد الكريم وآخرون، معجم أعلام الجزائر في القرن التاسع عشر وعشرين، ج2، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004
- البيطار فراس ، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج 1، دار أسامة، الأردن، 2003
- حمدان محمد وآخرون، موسوعة الصحافة العربية (تونس. الجزائر. ليبيا. المغرب. موريتانيا)، ج4، المنظمة العربية للنشر والثقافة والعلوم، ادارة الثقافة، 1995.
- الزيدي مفيد ،موسوعة التاريخ الحديث والمعاصر، ط 1دار الأسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008
- الصالح صديق محمد ، أعلام المغرب العربي، ج 2، موفم للنشر، الجزائر، 2007.
- الكيلاني عبد الوهاب ، موسوعة السياسية، الجزء السادس، دار الهدى، بيروت، [دس].
- نويهض عادل، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ط2، مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، 1980.

5. <u>الرسائل الجامعية والأطروحات:</u>

- تاونزة محفوظ ، القضية الفلسطينية في الصحافة الجزائرية الناطقة بالعربية، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، الجزائر، 2001-2002.
- السعيد عقيب محمد ، القضايا العربية (المغرب. تونس. ليبيا. مصر) من خلال جريدة المنار 1951-1954، مذكرة نهاية السنة الأولى ماجستير، الجزائر، 1995-1996.
- شريف عبد الغفور ، موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الثورة التحريرية من خلال جريدة البصائر (1954-1956)دراسة وصفية تحليلية، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر3، 2010-2011 .

- عرعار كريمة، دور رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في حشد دعم المشرق العربي للثورة التحريرية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006.
- قدادرة الشايب، الحزب الدستوري التونسي وحزب الشعب الجزائري، 1954 – 1934دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007.
- قويع عبد القادر ، الحركة الإصلاحية في منطقتي الزيبان والميزاب(1920-1959)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، جامعة يوسف بن خدة، بوزريعة، 2007.
- لهلالي أسعد، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية (1954-1962) رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنيطنة، 2011-2012.
- مرجي عبد الحليم ، قضايا تحرير المغرب العربي عند محمد البشير الإبراهيمي وعلال الفاسي 19191962-، مذكرة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015 – 2014.
- مقلاتي عبد الله ، العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008.
- مولاي عبد القادر ، البعد الوطني والتوجه الإسلامي للجزائر من خلال جريدة المنار1951-1954م، مذكرة نهاية السنة الأولى ماجستير، جامعة الجزائر2، 1990-1991.
- وابل عبد العزيز ، القضايا الوطنية والمغاربية من خلال جريدة المنار(1951-1954)، شهادة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ. جامعة الجزائر2، الجزائر، 2012-2011.

6. المواقع الإلكترونية :

- www.Ennaharonline.com/nationalشوهد في 10 أفريل 2017م، على الساعة 13:00.

- تامر ابو العينين، أقدم إمام بسويسرا، العلم سلاح المسلمين، Islamonline.net، جنيف 18 أفريل2005.
- عبد الحفيظ، محمود بوزوزو ،داعية الانفتاح والتسامح، www.Swisinfo.com، جنيف 23 جوان 2007.

فهرس المحتويات

الموضوعات	الصفحات
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المختصرات	د
المقدمة	8-1
المدخل: نشأة الصحافة بالجزائر و تطورها ومساهمة جريدة المنار الجزائرية في الميدان الإعلامي	32-9
1.الصحافة الجزائرية: النشوء والتطور.	10
1.1 . نشأة الصحافة الجزائرية	10
2.1 . التأثيرات الغربية والعربية المشرقية	11
1. 2.1. تأثير الصحافة الاستعمارية.	11
2. 2.1. تأثير الصحافة العربية المشرقية	13
3.1 . نماذج من الصحافة الجزائرية	15
1. 3.1. جريدة الحق	15
2. 3.1. جريدة الجزائري	15
3. 3.1. جريدة المغرب	16
4. 3.1. كوكب إفريقيا	17
5. 3.1. جريدة الشهاب	17
6. 3.1. جريدة البصائر	18
7. 3.1. جريدة النجاح	19
8. 3.1. جريدة البلاغ الجزائري	19
9. 3.1. جريدة وادي ميزاب	20
2.جريدة المنار ومساهمتها الإعلامية	20
1.2 . تأسيس جريدة المنار	21
1. 1.2. تأسيسها	21
2 . 1.2. مؤسس الجريدة	23
3. 1.2. ابرز محرري الجريدة	26
4. 1.2. توجهات الجريدة	29
2.2 . موقف سلطات الاستعمارية الفرنسية من نشاطها.	30
1. 2.2. التضييق على جريدة المنار	31
2. 2.2. مناصرة جريدة المنار للقضايا المغاربية	31
الفصل الأول	79-33

جوانب من القضايا الوطنية في الجزائر من خلال جريدة المنار	
1. حركة انتصار من اجل الحريات الديمقراطية:	34
1.1. ميلاد حركة انتصار من أجل الحريات الديمقراطية	34
1.2 . استراتيجية الحركة	36
2.1 . 1. الميدان السياسي	36
2.1 .2. الميدان العسكري	38
3.1. الإرهاصات الأولى لفكرة العمل المسلح.	44
4.1 . المؤتمر الأول للحركة 1947 وبداية التأزم السياسي	46
4.1 .1. لصحافة	50
4.1 . 2. تطورات الأزمة وأثرها على مسار الحركة	50
5.1 . الأزمة البربرية 1949	51
6.1 . اكتشاف المنظمة الخاصة 1950	54
6.1 .1. موقف قيادة الحركة من المنظمة الخاصة	55
6.1 .2. موقف الحركة من أعضاء المنظمة	55
6.1 .3. نتائج وآثار اكتشاف المنظمة	57
7.1. المؤتمر الثاني للحركة 1953	58
8.1. عودة الاتجاه الثوري وانتصار فكرة العمل المسلح	62
2. تاسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات واحترامها	63
3. تدويل القضية الجزائرية في منظور جريدة المنار	69
4. نشاطات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في منظور جريدة المنار	71
1.4. التعليم في منظور جمعية العلماء المسلمين	71
2.4. موقف جمعية علماء المسلمين من بعض القضايا الوطنية	74
3.4. مؤتمر جمعية العلماء المسلمين من قضايا المغرب العربي	75
3.4. 1. دعم الثورة التونسية	76
3.4 .2. المغرب الاقصى	77
الفصل الثاني متابعات جريدة المنار لتطورات القضية التونسية	126-80
1.اعلان الحماية الفرنسية على تونس	81
1.1. دوافع اعلان الحماية	81
1.1.1. اسباب داخلية	82
1.1. 2. اسباب خارجية	83
2.1. تنفيذ المخطط الفرنسي وفرض الحماية على تونس	83
3.1. نتائج فرض لحماية	85
2. السياسة الاستعمارية الفرنسية في تونس	88

1.2.الميدان الاقتصادي	88
2.2. الجانب الاداري	89
3.2. السياسة الثقافية والاجتماعية	89
3.المقاومة التونسية للوجود الفرنسي	91
1.3. المقاومة المسلحة	91
2.3.المقاومة السياسية	91
4.الحزب الدستوري ودوره السياسي	95
1.4. تاسيس الحزب	95
2.4. برنامج الحزب	98
3.4. نشاط الحزب	110
4.4. المشاركة في الحكومة التونسية	110
1. 4.4. المشاركة في الحكومة	110
4.4. 2. ردود الفعل	112
5.النضال الوطني التونسي من اجل الحرية والاستقلال	115
1.5. مطالب الاصلاح	115
2.5. القمع الاستعماري في تونس ومظاهره	116
6.اغتيال فرحات حشاد	121
1.6. مجريات الحادثة	122
2.6. هدف الفرنسيين من جريمة الاغتيال	122
7. القضية التونسية وهيئة الامم المتحدة	123
الفصل الثالث تطورات القضية المغربية من خلال جريدة المنار	169 -127
1.جذور القضية المراكشية	128
1.1.الظروف التاريخية التي سبقت اعلان الحماية	128
2.1. ازمة اغادير	129
3.1. معاهدة الحماية	131
2. قضية الظهير البربري واعتقال السياسيين	134
3.حزب الاستقلال المغربي	137
1.3. تاسيس الحزب	137
1. 1.3. الظروف الداخلية	137
2. 1.3. الظروف الخارجية	137
2.3.مبادئه	141
3.3.برنامجه	141
1. 3.3.الميدان الوطني	142

3.3 .2. الميدان الاقتصادي	142
3.3 .3. الميدان السياسي	143
3.3 .4. الميدان الثقافي	144
4.3.مواقف القوى الوطنية والاجنبية من نشاط حزب الاستقلال	144
4.3 .1. موقف الحركة الوطنية	144
4.3 .2. موقف الحزب الشيوعي	144
4.3 .3. موقف حزب الاصلاح في الشمال	145
4.3 .4. موقف محمد الخامس من حزب الاستقلال	145
4.3 .5. موقف الامانة العامة الفرنسية من الحزب	145
5.3. الهياكل التنظيمية للحزب	146
5.3 .1.المجلس الاعلى	147
5.3 .2.المؤتمر العام	147
5.3 .3.اللجنة المركزية	148
5.3 .4. اللجنة التنفيذية	148
4. الازمة المراكشية	150
1.4.زيارة محمد الخامس الى فرنسا	150
2.4.توتر العلاقة بين محمد الخامس والاقامة العامة الفرنسية	151
5.نفي محمد الخامس وردود الفعل الوطنية والدولية	153
1.5. نفي محمد الخامس	153
2.5.ردود الفعل الوطنية	156
3.5.الموقف العربي	158
4.5.الموقف الاسباني	158
6.الانتقال الى العمل المسلح	160
7.المفاوضات من اجل الاستقلال	163
1.7. المفاوضات مع الفرنسيين	163
2.7.المفاوضات مع الاسبان	167
8.استرجاع السيادة الوطنية	169
الخاتمة	172-170
الملاحق	182-173
القائمة البيبلوغرافية	199-183
قائمة المحتويات	200.205

الملخص :

عرفت دول المغرب العربي بداية من القرن العشرين موجة تحررية عن طريق القلم والنضال السياسي، وقد برزت عدة مجلات وجرائد تدافع عن القضايا المغاربية من بينها مجلة المنار الجزائرية(1951 ـ 1954) ، تحت لواء" الشيخ محمد بوزوزو" الذي كرس حياته مع مجموعة من الكتاب في الجريدة كمحمد محفوظي ،فقد خصص الجزء الأكبر للدفاع عن الأمة المغاربية المحتلة من طرف الاستعمار الأوربي ، من أجل استرجاع الحرية والاستقلال ،فتطرق للقضية الجزائرية والمغربية والتونسية والليبية ،بكل التفاصيل في المجال السياسي والاجتماعي والثقافي والديني ، كما خصص جزء آخر لبعض القضايا العالمية، نذكر من المصرية والكورية ،لقد كانت الجريدة منبرا للحق والدفاع عن الشعب المغاربي ، عبر مختلف صفحاتها التى تجسدت فيها الحقائق التاريخية حول مافعله المستعمر بالشعوب كطمس الهوية والدين والتجهيل والقتل والترهيب بمختلف أشكاله .

الكلمات المفتاحية :المنار - محمد بوزوزو - الأمة المغاربية - النضال السياسي - الهوية - الدين - التجهيل - الترهيب - القتل - الاستقلال .

Resume :

In the begening of the twentieth century, countries of the Maghreb knew libetrarian wave through the pen and the political struggle. So several magazines and new papers have emerged to defeud Maghreb causes among them « Elmanar » Algerian magazine (1951-1954) under the bunner of « chiekhmohamedBouzou » who dedacted his life wish a group of writers in the magazine as « mohamedMehfoudi » who allocate the most important part for defending the Maghreb nation that was occupied by the Europeau colonialism in order to take Back freedom. He touched on the Algerian, Maghrebian, Tunisian and Lybianisuewhithe all in the policall, social, cultural and religions details. He also allocated another part for some global issues as Egyptian and Korean ones. The magazine was a right platform for defending the Maghreb people through its various pages that materialized the historical facts around what the colonizer did to the Moroccan people as the obliteration of ideutity, religion, ignoraunce, murder and intimiration in all its forms.

Key words : El Manar, Mohamed Bouzou, The Maghreb nation, Political struggle, identity,, religion, ignorance, murder, intimidation, Freedom.

Résumé ;

Les pays de Maghreb ont connu au début le 10ème siècle une vague d'écriture à travers le stylo et le combat politique. Il a apparu plusieurs revues et journaux combattent les problèmes magrébins par exemple : revue "Manar" algérienne (19551-1954), sais la conduite " Chikh Bouzouzou" il a consacré sa vie avec une série de livres au journal par exemple : mohamedmahfoudi, il a spécialisé la grande partie à combattre au Maghreb coupé de colonisant européens pour la libération et l'indépendance. Il a parlé d'un problème algérien, Magrébin, tunisien et libyen dans tous les domaines (politique, social, culturel, et islamique en plus, il a spécialisé une autre partie aux autres problèmes mondiaux par exemple : égyptien, courée. Le journal est la clé de la vérité historique sur les massacres des colonisant avec les gens tels qu'effacement de l'identité, tuerie, l'islam, l'ignorance et la terreur avec les différentes formes.

Mots clés : Manar, Mohamed Bouzouzou, le monde magrébin, le combat politique, l'identité islam, l'ignorance, le terreur, tuerie, l'indépendance.